Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

جامعـــة 08 مـــــاي 1945 – قالمـــة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التأصيل النظري للعقيدة الأمنية الروسية

2010-2000

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالبين:

- سفيان حاجي
- فاطمة أمحمدي

إشراف الدكتور:

- جمال منصر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
وداد غزلاني	أستاذ محاضر	قالمة	رئيسا
جمال منصر	أستاذ محاضر	عنابة	مشرفا ومقررا
سلوى بن جديد	أستاذ محاضر	عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2012/2011

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن

تنفذوا من أقطار السموات والأرض

فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان

الآية 31 سورة الرحمن.

الإهداء

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل

ونتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف " جمال منصر "

الذي لم يبخل علينا بالنصح والعون وكان صبورا معنا إلى الأساتذة

الأفاضل كل من " عباسي عادل ، دندان عبد الغاني ، بوستي

توفيق " إلى كافة زملاء الدراسة الذين شجعونا على مواصلة العمل

رغم كل الظروف

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أم بعيد

الطالب الأول : سفيان حاجي

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى كل أسرتي

إلى كل الزملاء

إلى كل طالب علم وباحث أهدي ثمرة هذا العمل

الطالب الثاني : فاطمة امحمدي

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : محددات العقيدة الأمنية الروسية

المبحث الأول:المحدد التاريخي

المطلب الأول : طبيعة الإرث السوفييتي

المطلب الثاني : الإنتقال الروسي من التوجه الإيديولوجي إلى البراغماتية

المبحث الثاني:المحدد الجيوسياسي

المطلب الاول:خصائص السياسة الأمنية في فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين

المطلب الثاني:الدوافع و الظروف الجيوسياسية لصياغة العقيدة الأمنية الروسية في عهد بوتين

المطلب الثالث : الظروف و الدوافع الجيوسياسية لصياغة عقيدة أمنية جديدة لفترة ديمتري ميدفيديف

المطلب الأول التصور الاستراتيجي

المبحث الثالث:المحدد العسكري

المطلب الثاني: القدرات العسكرية الروسية

المطلب الثالث: إصلاحات المؤسسة العسكرية

المبحث الرابع: المحدد الاقتصادي في العقيدة الأمنية الروسية

المطلب الأول: الإمكانيات الاقتصادية الروسية

المطلب الثاني : الواقع الاقتصادي في روسيا

المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية الروسية

الفصل الثاني : محتوى العقيدة الأمنية الروسية و مرجعيتها الفكرية

المبحث الأول : التطور التاريخي للعقيدة الأمنية الروسية

المطلب الأول : العقيدة الأمنية الروسية في عهد بوريس يلتسين

المطلب الثاني : مراحل تطور العقيدة الأمنية الروسية (2000 - 2010)

المبحث الثاني : مرتكزات العقيدة الأمنية الروسية

المطلب الأول : مهددات الأمن القومي الروسي

المطلب الثاني : السياسة الدفاعية الروسية

المطلب الثالث : آليات تنفيذ العقيدة الأمنية الروسية

المبحث الثالث : المدارس النظرية الكبرى وتأثيراتها في صياغة العقيدة الأمنية الروسية

المطلب الأول : المدرسة الليبرالية

المطلب الثاني : المدرسة الجيوبوليتيكية

المطلب الثالث : المدرسة الواقعية

المبحث الرابع : السياسات الأمنية الروسية

المطلب الأول: البيئة الأمنية الروسية

المطلب الثاني : السياسات الأمنية الروسية في عهد بوتين

المطلب الثالث : السياسات الأمنية الروسية في عهد مدفيديف

الفصل الثالث : تأثير العقيدة الأمنية الروسية على سلوك روسيا تجاه دول الجوار

المبحث الأول : علاقة روسيا بدول البلطيق

المطلب الأول : التنافس الدولي في منطقة البلطيق

المطلب الثاني: السياسات الروسية تجاه منطقة

المبحث الثاني : علاقات روسيا بآسيا الوسطى

المطلب الأول : النقاش الجيوسياسي الروسي الجديد حول آسيا الوسطى

المطلب الثاني : السياسات الروسية المنتهجة تجاه آسيا الوسطى

المطلب الثالث : المسألة النفطية في آسيا الوسطى : السياسات الطاقوية الروسية

المبحث الثالث: علاقات روسيا مع دول جنوب القوقاز

المطلب الأول: التعريف بمنطقة القوقاز

المطلب الثاني : الإهتمام الروسي بمنطقة جنوب القوقاز

المبحث الرابع : تقييم وضع روسيا الأمني الإقليمي

المطلب الأول : نقاط القوة الداخلية و الخارجية

المطلب الثاني : نقاط الضعف الداخلي و الخارجي

المطلب الثالث : تحديات و فرص روسيا في الجوار القريب

الفصل الرابع آثار العقيدة الأمنية الروسية على ميزان القوى الدولي

المبحث الأول : العلاقات الروسية – الأمريكية

المطلب الأول : الإطار العام للعلاقات الروسية – الأمريكية منذ عام 2000

المطلب الثاني : قضايا الخلاف و التعاون في العلاقات الروسية – الأمريكية

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية

المبحث الثاني: العلاقات الروسية الصينية

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الروسية الصينية

المطلب الثاني: أبعاد العلاقات الروسية الصينية

المطلب الثالث : محددات الإتفاق و الخلاف في علاقة روسيا بالصين

المبحث الثالث : العلاقات الروسية الأوروبية

المطلب الأول : دور الهوية في تحديد العقيدة الأمنية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني : روسيا و الإتحاد الأوروبي : السعي لإستعادة المكانة الخارجية

المبحث الرابع : الأمن القومي الروسي في عالم متعدد الأقطاب

المطلب الأول : تعدد الأقطاب النووية : بعد جديد للردع

المطلب الثاني : سيناريوهات المستقبل الروسي في ميزان القوى العالمي

خاتمة

قائمة المراجع

المقدمة

تعتبر روسيا واحدة من الدول الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي ، حيث احتلت مكانة الاتحاد السوفياتي على مستوى هيئة الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن، باعتبارها الأكبر من حيث المساحة والمقومات مقارنة مع باقي الجمهوريات الأربعة عشرة التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي السابق والتي انفصلت لتشكل جمهوريـــات مستقلة لكل منها أهدافها ومصالحها القومية المستقلة. وقد أفرز بروز تلك الفراغات الإستراتيجية اشتداد أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية نظرا للمزايا التي يتمتع بها الفضاء السوفييتي السابق،لذلك قامت روسيا بإعادة النظر في عقيدتها الأمنية .

إلا أنه بعد نهاية الحرب الباردة وتداعي الكثير من مكونات الفكر العقائدي الذي يحكم القضايا الأمنية والعسكرية في الإتحاد السوفيتي، باتت هناك حاجة ضرورية لصياغة إطار عام للعقيدة الأمنية الروسية يكون أكثر تجاوبا مع المعطيات الدولية والإقليمية والمحددات الداخلية والجيوسياسية، وبطبيعة الحال فقد أدت هذه المحددات إلى مناقشات نظرية لعملية صياغة العقيدة الأمنية الجديدة النابعة من ظروف ودوافع جيوسياسية جديدة، بحيث فرضتها البيئة الدولية، فبرزت ثلاثة اتجاهات نظرية ممثلة في مدارس فكرية كل واحدة توجه العقيدة الأمنية الروسية حسب أولويات معينة نابعة من توجه نظري، فمثلا التوجه الليبرالي أعطى الأولوية للغرب والتعامل معه، أما التوجه الجيوبولينيكي فقد كان له تجسيد الأمن الروسي في إطار إقليمي حسب هوية روسيا الأوراسية، أما الإتجاه القومي المستمد أفكاره من النظريات الواقعية فيرى الأمن القومي الروسي وتجسيد المصلحة الروسية هي أولوية الأولويات .

ولهذا اتخذت العقيدة الأمنية الروسية منحى تطوري انتقلت العقيدة الأمنية الروسية إلى ما يعرف أكثر بروسيا البوتينية من 2000 إلى 2010 لأن على الرغم من صعود" مدفيدف" إلى الحكم عام 2008 إلا أنه يمثل الاستمرارية فالسياسة البوبتينية فقط تجسدت فكرة الهرم المقلوب أي تقلد فلاديمير بوتين منصب رئيس الوزراء و"مدفيدف" الرئيس نظرا لما يحدده الدستور الروسي بأن الرئيس ينتخب لعهدتين متتاليتين، وبهذا مرت العقيدة الأمنية الروسية ما بين 2000 و2010 بثلاثة مراحل: الأولى مرحلة الانتشال أو ما يعرف بعقيدة استعادة المكانة وكأن روسيا هنا في موقف دفاعي ، ومن ثم تأتي مرحلة فرض الإحترام وانتقلت فيها روسيا من الدفاع إلى المواجهة إلى غاية 2009 أين عرفت روسيا عقيدة جديدة مع صعود مدفيدف إلى الحكم عرفت بعقيدة التوازن الإستراتيجي المزمع تطبيقها حوالي من 2011 إلى 2015 .

وأعطى التطور الذي عرفته روسيا في عقيدتها الأمنية وتأثير ذلك على سلوكها الخارجي أعطى دفعا للتعامل مع دول الجوار وفق نهج جيوبوليتيكي أرواسي عنوانه الهوية والأمن الروسي ،مما جعل مفاهيم جديدة تبرز في الأمن الروسي خاصة ما يعرف بعالم متعدد الأقطاب الذي رسم سياسة دولية روسية جديدة انعكست على ميزان القوى العالمي.

أهمية موضوع الدراسة :

تتحدد أهمية اختيار الموضوع من زاويتين رئيسيتين :

أولا– الجانب العلمي : بحيث يمكن من خلال دراسة موضوع العقيدة الأمنية الروسية تزويد الجامعة والطلبة ببحث أكاديمي حول العقيدة الأمنية الروسي من خلال تجميع كم من المعلومات فيما يخص الجانب الأمني لروسيا ا

أما الجانب العملي : فتمثل في فهم وتوضيح الرجعيات الفكرية التي أثرت في صياغة العقيدة الأمنية الروسية الجديدة وربط ذلك بمحددات داخلية وخارجية وانعكاساتها على سلوك روسيا الخارجي .

أسباب اختيار موضوع الدراسة :

تم اختيار الموضوع لأسباب موزعة على جانبين موضوعي وذاتي:

أولا– الأسباب الموضوعية : يهدف الموضوع إلى مناقشة مسألة طرحت خاصة في ظل المتغيرات التي حدثت على العالم العربي في 2011 أو ما عرف "بالربيع العربي" ودور روسيا الذي ظهر واضحا خاصة بعد الفيتو الروسي حول التدخل في سوريا .

ثانيا– الأسباب الذاتية : هو عامل الرغبة في دراسة موضوع عن روسيا الدولة التي رغم أنها تملك كل مقومات الدولة القوية من أسلحة نووية وكذلك لصياغتها عدة استراتيجيات وعقائد عسكرية كان لها تأثيرها على روسيا داخليا وخارجيا .

إشكالية الدراسة :

تأثرت العقيدة الأمنية الروسية الجديدة ومن ثم الفكر الإستراتيجي الروسي بعد صعود "بوتين" للحكم 2000، بتضافر عدة عوامل ومحددات أفرزتها البيئة الداخلية والدولية أدت بالدارسين في الدراسات الأمنية إلى

البحث في الرهانات التي تطرحها المرجعيات النظرية التي تحدد العقيدة الأمنية الروسية انعكاساتها على سلوك روسيا الجواري و على ميزان القوة الدولي .

وفي هذا السياق تتمحور إشكالية البحث في دراسة المقاربات النظرية التي تشرح المرجعية الفكرية للعقيدة الأمنية الروسية الجديدة ومدى تأثيرها على سلوك روسيا مع الجوار القريب وانعكاسات ذلك على ميزان القوة الدولي.وهنا تتجسد إشكالية البحث في السؤال المركزي التالي :

❖ **أي المدارس النظرية أكثر تأثيرا على صياغة العقيدة الأمنية الروسية الجديدة والموجهة لسلوكها الخارجي ؟.**

وتنبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية :

1 –ما هو المحدد الأساسي في صياغة روسيا لعقيدتها الأمنية ؟

2 –على أي أساس تغيرت العقيدة الأمنية الروسية الجديدة من مرحلة لأخرى ؟

3 –كيف تنظر روسيا من خلال عقيدتها الأمنية لميزان القوى الدولي ؟

فرضيات الدراسة :

ننطلق في معالجة الإشكالية التي يطرحها البحث من الفرضيات التالية :

1 – ترتبط العقيدة الأمنية للقوى الكبرى بعامل المكانة الدول .

2 – ازدياد تأثير المرجعيات الفكرية في صياغة العقيدة الأمنية للدول في مراحل تحولها المهمة .

3 – تتجه القوى غير المهيمنة في النظام الدولي إلى صياغة عقيدة أمنية تؤسس للنظام دولي تعددي.

منهجية الدراسة :

تتطلب دراسة العقيدة الأمنية الروسية مقاربات ومناهج لشرح وتفسير التأصيل النظري للعقيدة الأمنية الروسية بحيث كانت المقاربات الواقعية والبنائية أجدر مقاربات لدراسة هذا الموضوع كالآتي :

المقاربة الواقعية :

طبيعة الموضوع فرضت الشرح والتفسير وفق المقاربة الواقعية وقد تم ذلك من خلال شرح متطلبات وواقع الأمن القومي الروسي من خلال الوثائق الأمنية التي انعكست على سلوك روسيا الخارجي، بحيث أن المقاربة الواقعية هي المقاربة التي تعطينا تفسيرا وشرحا للمصلحة الوطنية وكذا سعي روسيا لاستعادة مكانتها الدولية وإعطاء أولوية للسياسة العليا (الأمن العسكرية)، والسعي أيضا لإيجاد عالم متعدد الأقطاب روسيا أحد أقطابه؛ كل هذه الأهداف والمفاهيم التي جاءت في الوثائق الأمنية الروسية تدخل ضمن المنظور الواقعي وهو المقترب الذي يمكن أن يشرح ويفسر محتوى العقيدة الأمنية الروسية وأهدافها .

المقاربة البنائية :

تجسدت أكثر في هذا البحث من خلال دور الهوية الروسية في توجيه العقيدة الأمنية الروسية خاصة في علاقاتها الحوارية القريبة بحكم الموقع الروسي الأوراسي، وقد برزت أكثر في تحديد علاقة روسيا بالإتحاد الأوروبي، كما تجسد المقاربة البنائية في التوجه الجيوبوليتيكي للعقيدة الأمنية الروسية والمبررات التي طرحتها التيارات الفكرية في هذه المدرسة من جهة، ومن جهة أخرى إعادة النخب السياسية الروسية النظر في أولوية الأوضاع الداخلية والتي من بينها هوية المجتمع الروسي، كما تفسر المقاربة البنائية عدم منح روسيا للشيشان الاستقلال وتدخل روسيا في جورجيا عام 2008باسم حماية المواطنين الروس الذين خصصت لهم روسيا بندا في وثائقها الأمنية لحمايتهم .

منهاج الدراسة :

استعانت هذه الدراسة بحكم طبيعة الموضوع بمنهجين مهمين هما :

1 –المنهج المقارن :

ساعد المنهج المقارن على شرح وفهم العناصر الثابتة والمتغيرة في العقيدة الأمنية الروسية من 2000 إلى 2010، وكذلك في دراسة التغيرات التي حدثت في محددات العقيدة الأمنية الروسية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي من جانب، ومن جانب آخر شرح الفرق بين تأثير العقيدة الأمنية الروسية على دول الجوار وآثارها على ميزان القوى الدولي...

2 –منهج تحليل المضمون :

تم استخدام هذا المنهج من خلال دراسة الوثائق الأمنية الروسية اكتسبت صبغة رسمية وقانونية من خلال توقيعها من قبل الرؤساء بموجب مرسوم رئاسي وكذلك استخدم هذا المنهج من خلال شرح المفاهيم والخطط والإستراتيجيات التي تم عرضها ومناقشتها في الوثائق الأمنية الروسية وإبراز تأثيرها على سلوك روسيا الخارجي .

أدبيات الدراسة :

سجلت هذه الدراسة غياب شبه تام للدراسات الأكاديمية في مجال العقيدة الأمنية الروسية باللغة العربية وكذا بالأجنبية، وما هو موجود عبارة عن كتاب باللغة الإنجليزية لصاحبه مارسيال دو هاس "**Marcel de hass** " الموسوم ب: السياسة الأمنية والخارجية الروسية في القرن الواحد والعشرين: بوتين ميدفيديف، وما وراءها .

- Russia's foreign security policy in the 21st century: Putin , Medvedev and beyond .""

الذي تناول فيه الكاتب الوثائق الأمنية الروسية وتطبيقاتها على الحلفاء والخصوم.بحيث تناول الكاتب الوثائق الأمنية الروسية في فترة كل من "بوتن "و"مدفيدف" ثم تطبيقات هاته الوثائق .

أما الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع فنجد عبارة عن بعض المقالات العلمية والدوريات ورسائل جامعية نذكر أهمها : رسالة ماجستير لصاحبها نوفل عمارة الذي تناول فيها **الأهمية الجيوستراتيجية لجنوب القوقاز وتأثيرها على أمن واستقرار دول المنطقة** – الجزائر 2006 ، ومذكرة ماجستير لصاحبها إبراهيم بولمكاحل الذي تناول فيها **تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية** نحو الإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة – جامعة باتنة 2005 .

أما المقالات العلمية المتخصصة نذكر :

–مقال أحمد إبراهيم محمود، **العقيدة العسكرية الروسية: التحولات والدوافع**، مجلة السياسة الدولية 164 2006 : حيث تناول فيها صاحبها الإطار العام للعقيدة العسكرية الروسية والعوامل المؤثرة للعقيدة العسكرية الروسية .

–احمد بن سعيد الفطيسي ، **رؤية في العقيدة العسكرية الروسية ، 2011-2015** ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، **2010** .

وما يمكن ملاحظته هذه الدراسة من اضافات هو انه ونظرا لغياب الدراسات بالنسبة لروسيا حاولت هذه الدراسة اجمال دراسة على روسيا تظم اهم جانب لقوة الدولة هي العقيدة الأمنية بالإضافة الى قلة المراجع على روسيا بحيث تكون هذه الدراسة مفيدة اكاديميا.

تبرير خطة الدراسة :

توزعت الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي :

يُعنى **الفصل الأول** بدراسة محددات العقيدة الأمنية الروسية على شكل أربعة مباحث بدئا بالمحدد التاريخي بحكم أن روسيا هي وريث الإتحاد السوفيتي في المبحث ثم دراسة المحدد الجيوسياسي وهي كيفية تأثير المتغيرات الدولية على صياغة العقيدة الأمنية الروسية الجديدة في مبحث ثاني في ظل محدد الإمكانيات العسكرية في مبحث ثالث والاقتصادية لروسيا ومدى استثمارها لهذه الإمكانيات في صياغة عقيدة أمنية تضمن المصالح والأمن في مبحث رابع...

كما يعمل **الفصل الثاني** على شرح وتبيان محتوى وتطور العقيدة الأمنية الروسية في إطار مبحث أول وكذالك مرتكزات العقيدة الأمنية الروسية في مبحث ثاني وتضارب عدة مرجعيات نظرية للتوجهات الفكرية في مبحث ثالث وبعد ذلك إبراز الواقع السياسي والأمني الروسي فترة **2000-2010** مع دراسة الوثائق الأمنية الروسية في مبحث رابع .

أما **الفصل الثالث** فيبرز مدى تأثير العقيدة الأمنية الروسية على سلوكها تجاه دول الجوار في إطار علاقات روسيا بكل من دول البلطيق بحكم الماضي المشترك قي المبحث الأول وآسيا الوسطى التي فرضتها التنافس الدولي بحكم ما تحتويه من ثروات في مبحث ثاني وكذا علاقة روسيا بدول جنوب القوقاز والتي تعتبر مصدر التوتر والصراع الذي يمكن أن يؤثر على الأمن الروسي مستقبلا ووصولا إلى تقييم للأمن الروسي في محيطها الإقليمي في مبحث رابع

وفيما يخص **الفصل الرابع** فيشرح انعكاسات العقيدة الأمنية الروسية على ميزان القوى الدولي من خلال سعي روسيا لتعدد علاقاتها مع الدول الكبرى التي تؤثر على مجريات الأحداث الدولية محاولة خلق عالم متعدد الأقطاب بالاشتراك في الفكرة مع الصين بحيث تكون روسيا أحد أقطاب هذا العالم .

الفصل الأول

محددات العقيدة الأمنية الروسية

تمهيد :

ستحاول الدراسة من خلال هذا الفصل إبراز أهم محددات العقيدة الأمنية الروسية ، و معرفة و تبيان الاتحاد الروسي كوريث للاتحاد السوفياتي، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام **1991** عقب هزيمة قواته في أفغانستان وانسحابها من هناك ، كذلك معرفة مختلف التطورات السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، التي طرأت على الساحة الأمنية لروسيا خلال العشرية الأخيرة خاصة في فترة حكم الرئيس" **بوتين** "من عام **2000** الى غاية **2008**.

لذلك جاء تقسيم الفصل الاول إلى اربعة مباحث، تحتوي كل منها على محدد يتعلق بالعقيدة الأمنية الروسية ..،حيث يهدف هذا الفصل إلى تحليل المحددات والمتغيرات الحاسمة من عقيدة الدولة وذلك بغرض تحديد عناصر القوة والضعف وذلك لتحديد الفرص التي يمكن أن تستغلها الدولة ، والمخاطر والتهديدات المتوقعة وأساليب وآليات مواجهتها ، وهذا ما اتبعته الدراسة في هذا الفصل منتقلة من المحدد التاريخي للعقيدة الأمنية الروسية ، ثم بالمحدد الجيوسياسي وبعد ذلك المحدد العسكري وأرثها السوفياتي ومدى قدرة الإمكانيات العسكرية مع تعرضها للإصلاحات في مجال المؤسسة العسكرية . ومن ثم إلى الواقع الاقتصادي السياسات المنتهجة من قبل روسيا اقتصاديا، لان كل هذه المتغيرات مرتبطة بشكل جوهري بمصير الدولة الروسية. هذا ما سيحاول هذا الفصل الإجابة عنه في اربعة مباحث أساسية .

المبحث الأول:المحدد التاريخي

ترتب على تفكك الإتحاد السوفيتي، استقلال بلدان آسيا الوسطى وحوض البلطيق والقوقاز، وقيام روسيا الإتحادية التي تضم بجانب روسيا سبعة أقاليم إسلامية صغيرة مجاورة لها، إلى جانب خروج دول أوروبا الشرقية عن الهيمنة الروسية. وكان من نتيجة ذلك تقديم الرئيس الروسي آنذاك بوريس يليتسن سلسلة من التنازلات للولايات المتحدة، خاصة مع استشراء الفساد وتمدد عصابات المافيا داخل المؤسسة العسكرية الروسية، ووقوع الروس في ضائقة اقتصادية لم يشهدوا مثيلا لها إبان فترة الحكم الشيوعى، وإتساع الهوة بين الفقراء وحيتان المال، أن نشطت خلية عمل من مفكرين وخبراء في الأوساط المحافظة لوضع خطة إنقاذ تطورت لاحقا إلى ما يعرف بـــ **"عقيدة سيرجيوس"**، نسبة إلى قديس يعتبره الروس حاميا لهم في الأزمات. وتنهض هذه العقيدة الجديدة على إستعادة موقع روسيا ودورها

في العالم، وذلك إستناداً إلى مشاعر قومية ودينية وأرثوذكسية شكلت المنطلق الأيديولوجي لفريق الشباب الحاكم اليوم في موسكو، ومنهم فلاديمير بوتين رئيس الوزراء وميدفيديف رئيس الجمهورية، والحريصين على أن يبقى قرار الروس في أيديهم في منأى عن التدخلات الخارجية، خاصة الولايات المتحدة.[1]

وفي إطار العمل بـــ **"عقيدة سيرجيوس"** ووضع خطة لإنقاذ روسيا، برزت ثلاث تيارات مختلفة ،سنحاول من خلال هذا المبحث الذي يبين روسيا كوريثة الإتحاد السوفياتي ،معرفة أهم التيارات التي ظهرت للنهوض بروسيا و إستعادة مكانتها عقب تفكك الإتحاد السوفياتي ،حيث يرى كل منها الطريق الأنسب الذي يمكن من خلاله اكتساب و إستعادة روسيا قوتها.....

المطلب الأول : طبيعة الإرث السوفييتي

لمعرفة طبيعة الإرث السوفييتي يجب كامل مجالات الحياة للاتحاد الروسي من النظام السياسي إلى طبيعة الإرث الاقتصادي ومن ثم ما ورثته روسيا عسكريا متطرقين في البداية إلى طبيعة النظام السياسي السوفييتي و الروسي ومن ثم طبيعة النظام الاقتصادي السوفييتي و الروسي أيضا وصولا إلى القدرات العسكرية السوفيتية وما ورثته روسيا كالأتي

أولا– الإرث السياسي : تعد روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي والتي كانت عضوا في اتحاد الدول المستقلة وقوة عالمية ذات ثقل معترف بها، حيث أخذت روسيا ممثليها الدوليين والكثير من قواتها المسلحة عن الاتحاد السوفييتي السابق...

1 – النظام السياسي السوفييتي: كان نظام حكمه تحت نظام حزب سياسي واحد يسيطر عليه ، هو الحزب الشيوعي لحد سنة **1990** . رغم إن الاتحاد السوفييتي كان بالاسم اتحاد من جمهوريات الاتحاد السوفييتي التي كان عددها **15** جمهوريه بعد سنة **1956**. عاصمته موسكو لكن في الحقيقة كان دولة مركزية لحد كبير، و عاصمته موسكو في ظل دولة شيوعية و اشتراكية دستوريا ، و هذه الجمهوريات تتمركز في أوروبا و أسيا من سنة **1922** إلى غاية **1991** [2]، تبنى الاتحاد السوفييتي نظام الحزب الواحد في الحكم وهو الحزب الشيوعي (أو حزب البلاشفة)

---

[1] - ،"**النظام السياسي**،"على الرابط:
< **http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/SOVIET-UNI/Sec03.doc_cvt.htm**> 2012-05-03

[2] - مرجع نفسه.

والذي دافع عنه القادة السوفيت وبرروا وجوده كحزب أوحد في البلاد بأنها الطريقة المثلى لتأكيد القضاء على النفوذ الرأسمالي في البلاد وضمان عدم عودته مرة التي تمثل إرادة الشعب الحر، ويعد مجلس السافيت هو المرجعية الأساسية للمجتمع والنظام الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية. وبنظرة سريعة نجد أن الاتحاد السوفيتي لم تكن له حدود دولية ثابتة منذ نشأته، إذ تغيرت حدوده بتغير الزمن وتعاقب الأحداث التاريخية حيث قاربت حدوده في أعقاب الحرب العالمية الثانية حدود الإمبراطورية الروسية السابقة خاصة بعد ضم مساحات شاسعة من الأراضي المجاورة لأراضيه[1] ، والتي تمثلت في دول البلطيق وشرق بولندا ومنطقة بيس أرابيا في شرق أوروبا وبذلك كان الاتحاد السوفيتي قد استعاد كامل حدود الإمبراطورية الروسية ماعدا باقي الأراضي البولندية والفنلندية . حيث تكون الاتحاد السوفيتي في البداية من اتحاد أربع جمهوريات سوفيتية اشتراكية سابقة إلا أنه بحلول عام **1956** كان الاتحاد السوفيتي قد أصبح كيانا ممثلا لخمس عشرة دولة اتحادية. [2]

2- النظام السياسي الروسي : أنتخب بوريس يلتسن رئيس جمهورية روسيا في حزيران **1991** في أول إنتخابات رئاسية مباشرة في التاريخ الروسي. عندما إنهار الإتحاد السوفياتى في أواخر عام **1991** كان هناك إعتراف بروسيا بوصفها الخلف القانوني للإتحاد السوفيتي على المسرح الدولي . أثناء وبعد تفكك الإتحاد السوفيتي جرت إصلاحات واسعة النطاق منها الخصخصة وتحرير السوق، بما في ذلك القيام بإجراء تغييرات جذرية ، في الوقت الذي تواجه فيه تحديات خطيرة في جهودها الرامية إلى إقامة وظيفة سوفياتية جديدة في النظام السياسي والاقتصادي قامت بإلغاء التخطيط الاشتراكي المركزي وملكية الدولة التي أتبعت خلال الحقبة السوفياتية.

إن النظام السياسي في روسيا يحدده الدستور الروسي , والذي تم اعتماده في التصويت الشعبي العام في **12** ديسمبر عام **1993** . وضع الدستور علي أساس الفصل بين السلطات إلى قضائية و تنفيذية وتشريعية .في ظل جمهورية فيدرالية نصف رئاسية. وفقا للدستور الروسي، فأن روسيا الاتحادية دولة فيدرالية ذات نظام حكم شبه رئاسي، حيث رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة. وتتمحور روسيا الإتحادية أساسا، كدولة ديمقراطية تمثيلية متعددة الأحزاب، مع حكومة فيدرالية مكونة من ثلاثة سلطات:

[1]- وزارة التعليم والبحث العلمي لروسيا الاتحادية ،**النظام السياسي في روسيا** على الرابط :
< **http://ar.russia.edu.ru/russia/government/** > 2012-05-03

[2] - مرجع نفسه.

- **السلطة التشريعية:** الجمعية الأتحادية ذات نظام تشريعي ثنائي، يتكون مجلس الدوما من **450** عضوا، و**166** للمجلس الاتحادي، من صلاحيات السلطة التشريعية: القانون الاتحادي، تصديق على قرار رئيس الدولة بشأن إعلان الحرب، الموافقة على المعاهدات، كما لديه قوة المال وسلطة اقالة الرئيس.
- **السلطة التنفيذية:** رئيس الجمهورية هو رئيس أركان الجيش، له حق نقض مشاريع القوانين قبل أن تصبح قوانين ساريا المفعول، كما يعين مجلس الوزراء، والضباط الآخرين، الذين يديرون ويطبقون القوانين الاتحادية وسياساتها.
- **السلطة القضائية:** المحكمة الدستورية، المحكمة العليا، محكمة التحكيم العليا، والمحاكم الاتحادية الأدنى، ويتم تعيين القضاة من قبل المجلس الاتحادي بناء على توصية من الرئيس، ويمكنه تفسير القوانين والغاء القوانين التي يرونها غير دستورية.

ثانيا : الإرث الاقتصادي : إن عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي التي جرت في الاتحاد السوفييتي السابق من نموذج التخطيط المركزي إلى نموذج اقتصاد السوق ، تعد من أولى التجارب على الصعيد العالمي ، وهي التي كانت ولا تزال مثار الجدل والنقاش الحاد والواسع بين الأطراف المؤيدة والمناهضة لقد تم التحول إلى اقتصاد السوق بفعل تضافر العوامل الداخلية والخارجية في آن واحد ، لتحقيق الهدف المخطط له ، إذ لعب الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية دورا كبيرا في هذا التحول من خلال تطبيق وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين عبر " البريسترويكا " و " الإصلاح الاقتصادي " منذ عام **1985** حتى يومنا هذا . لقد تم التركيز على التجربة الروسية في عملية التحول، لما لروسيا من دور. وأهمية وخصوصية، في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مختلف الأصعدة. حيث إحتل برنامج " العلاج بالصدمة" ونتائجه العمود الفقري في هيكل ما يسمى بـــ(التحول الاقتصادي) ، وهذه الدراسة هي محاولة لتقييم أهم الأبعاد والنتائج لعملية التحول.[1]

1–طبيعة النظام الإقتصادي السوفياتي : فى ديسمبر **1925**, بعد ثلاث سنوات من إنشاء الإتحاد السوفيتي, في المؤتمر الرابع عشر, تغير اسم حزب الدولة و أصبح حزب كل الاتحادات(VCP(b. وفي عام **1927**, تبنى

[1] - نجم الديلمي، **الاقتصاد الروسي وسياسة العلاج بالصدمة** على الرابط :
(05-06- 92012) ≤
http://www.iraker.dk/index.php?option=com_content&task=view&id=10684&Itemid=9>

مؤتمر **VCP(b)** الخامس عشر توجهات لعمل خطة خماسية أولى لتنمية الاقتصاد القومي من **1929/1928** إلى **1933/1932**, تضمنت قرار رئيسي بالاستخدام الكامل لهذا النظام.

ومنذ ذلك الوقت والنظام الاقتصادي للاتحاد السوفيتي اشتراكي يرتكز على الملكية الجماعية ودور الدولة في توجيه الاقتصاد منذ عام **1985** فصاعدا أصبح الضعف في الهياكل الاقتصادية والسياسية حادا وشرع الزعماء الشيوعيين في إجراء إصلاحات كبيرة وقدم الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف سياسات الغلاسنوست (الانفتاح) والبيريسترويكا (إعادة الهيكلة) في محاولة لتحديث البلاد وجعلها أكثر ديمقراطية.

2-طبيعة النظام الإقتصادي الروسي : قام الرئيس" **بوريس يلتسن**" وفريقه بانقلابهم العسكري عام **1993** ، إذ تم حل البرلمان الروسي المنتخب ديمقراطيا بقوة الدبابات وتم إلغاء الدستور السوفييتي كأخر حلقات النظام السوفييتي اما في التحول إلى اقتصاد السوق من خلال ما يسمى بـــ (العلاج بالصدمة) ، في **27/ 2/ 1992** أعلنت حكومة "**ايغور غايدار**"" الإصلاحية" برنامجها الاقتصادي المتمثل في تطبيق وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين ، وبمساعدة رئيسية من قبل الخبراء الغربيين من أمثال جيفري ساكس ، برينشتام ، وغيرهم ، وكان هدف " الإصلاحيين " الروس والخبراء الأجانب هو إلغاء أسلوب الإنتاج الاشتراكي وخلق أسلوب الإنتاج الرأسمالي والعمل على أضعاف دور الدولة ومن ثم إلغائه فيما بعد ،(وبسبب هذا التحول السريع تدهورت الأوضاع الاقتصادية في روسيا تدهورا حادا في أعقاب تفكيك الاتحاد السوفييتي . وقد اعتقد "**يلتسين**" إن الطريقة الوحيدة للتغلب على هذه الأزمة هو التحول إلى الرأسمالية خطوة واحدة ، أو ما يسمى بالعلاج بالصدمة .[1]

عرفت روسيا منذ نهاية النظام الاشتراكي فترة انتقال من الاقتصاد المركزي والمخطط إلى اقتصاد حركما نرى ذ لم بشئ من التفصيل في المحدد الاقتصادي لاحقا.

ثالثا : الإرث العسكري : من المعترف به في القانون الدولي، أن روسيا الاتحادية هي الدولة الخليفة للاتحاد السوفياتي السابق. روسيا تواصل تنفيذ الالتزامات الدولية المترتبة على الاتحاد السوفياتي، وتتولى مقعد الاتحاد السوفيتي

[1] - نجم الديلمي ، مرجع سابق .

الدائم في مجلس الأمن الدولي، وفي المنظمات الدولية الأخرى، وهي ملتزمة بالحقوق والواجبات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية .

1- القدرات العسكرية السوفياتية : قام الاتحاد السوفياتى بتطوير أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل, مثال على ذلك أسطول غواصات مسلحة نوويا تستخدم نظام للسونار لا يعتمد على الترددات الصوتية وغير قابل للاكتشاف من التكنولوجيا الغربية المنافسة.

2- القدرات العسكرية الروسية: عقب تفكك الاتحاد السوفيتي إلى **15** جمهورية مستقلة في ديسمبر**1991** ، تقسمت القوات الجوية السوفيتية بين هذه الدول الخمسة عشر. في **24**أغسطس **1991** أخذت روسيا غالبية الطائرات الحديثة و**65%** من الأفراد العاملين في القوات الجوية السوفييتية السابق. كما ضمت إليها أيضا مراكز القيادة الرئيسية والطيران بعيد المدى والنقل العسكري مع القليل من التغييرات الفعلية عدا تغيير الأسماء. لكن بقيت العديد من الوحدات والطائرات والأفراد العاملين في سلاح الجو السوفييتي في الجمهوريات الجديدة وشكلوا نواة أسلحة جو هذه البلدان، كما ورثت روسيا **98%**من المروحيات، **93%**من قواعد الدفاع الجوي، **100%** من الصواريخ المضادة للطائرات و**60%** من ذخائر وأسلحة الطائرات.وسنتناول الرث العسكري لروسيا بشئ من التفصيل في المحدد العسكري لاحقا .[1]

الجدول رقم : – 01 – الإقتصادان العسكريان الروسي و السوفياتي :

	الإتحاد السوفياتي		الإتحاد الروسي	
	1990	**1992**	**1995**	**2004**
العملة في صناعة الأسلحة	7840000	4889000	2663000	1800000
العاملون في صناعة الأسلحة كحصة من العمالة في الإقتصاد	6,7	6,8	4	2,7

[1] - وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي،"**مهمات القوات المسلحة في روسيا الاتحادية** على الرابط :
< http://www.ar.mil.ru/ar/mission/tasks.htm> (2012-06-03)

الإستثمار في صناعة الأسلحة	-	100	7,5	15,5
حصة الإستثمار في الصناعة العسكرية الممولة بالميزانية (نسبة مئوية)	-	55,5	20	14,2
إنتاج صناعة الأسلحة	-	100	20,1	52,5
صادرات الأسلحة ملايين الدولارات	16000	4800	3050	5770

المصدر : بالتصرف عن التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي : 2006 ص 640 .

المطلب الثاني : الإنتقال الروسي من التوجه الإيديولوجي الى البراغماتية

كانت السياسة الخارجية الروسية و من ثم العقيدة الأمنية للإتحاد السوفياتي تستمد جذورها من الإيديولوجية الماركسية – اللينية ، و كذا من تقاليد المجتمع الروسي ، و بذلك يعد السلوك المني السوفياتي امتدادا لسلوكيات الأمنية لروسيا القيصرية.

فالتوسع الخارجي السوفياتي بحثا عن المياه الدافئة ، هو استمرار للسياسة القيصرية للوصول إلى المياه الدافئة و كذا الحصول على مناطق عازلة لتعزيز الأمن السوفياتي.[1]

لما كانت الإيديولوجية هي التي تهيئ المناخ السياسي و الفكري في صياغة العقائد الأمنية و تحديد أهدافها ، فقد كان النسق العقائدي السوفياتي يعتنق الماركسية و التي تتسم بوجود إيديولوجية محددة ، لكن دون تجاهل المعتقدات الوطنية و الخبرات التاريخية التي أثرت على تلك الأنساق العقائدية . فغالبا ما استخدم القادة السوفيتية الماركسية كأداة لتبرير قرارات السياسة الخارجية في إطار المصلحة الوطنية للإتحاد السوفياتي .[2]

---

(1)- - سهام حروري " **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة** "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، غير منشورة، 2004 -2005 ، ص 28 .

(2)- مرجع نفسه، ص 28 .

على الرغم من ظهور الإتحاد السوفياتي سابقا ، بعد الحرب العالمية الثانية بمظهر القوة العالمية المؤثرة على الساحة الدولية كونه أحد قطبي الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا انه ومع بداية عام **1985** حين تسلم الرئيس السوفياتي آنذاك ميخائيل غورباتشوف« **Mikhail Gorbatchev** » مقاليد الحكم بدأت ملامح التغيير في الصراع المستقبلي ، وهنا ظهرت سياسة إعادة البناء الداخلي التي نادى بها الرئيس غورباتشوف (البروسترويكا) و (الغلاسنوست) سابقا ، وأدت إلى تفككه وتدميره بدل من بنائه . وانتقلت تلك التحولات إلى العالم الخارجي والمتمثلة في إحلال توازن المصالح محل توازن القوى في العلاقات الدولية .[1] بعد ديسمبر **1991** ، أصبح الإتحاد السوفياتي سابقا ، ما يعرف بسم روسيا الفدرالية المتكونة من **15** حكومة مستقلة تحتل موقع متميز بين آسيا وأوربا . بمساحة تقر بـــ **2000** ، **17.075** كلم^2 منها **79.400** كلم^2 مياه و **16.995.800** كلم^2 يابسة .

في تلك الفترة وجدت روسيا نفسها في تقهقر جيوسياسي لتقلص حدودها لدرجة شبيهة بحدودها الإقليمية في القرن **17** ، بالإضافة إلى تنازلها على دول البلطيق ، أوكرانيا ، وما وراء القوقاز ، واستقلال روسيا البيضاء . كما أنه لا تزال بعض الجماعات الشيشانية تطالب بالاتصال ، وكذا الجمهوريات الإسلامية شمال القوقاز .[2] لقد دخل الاتحاد السوفياتي النهج الديمقراطي بالمفهوم الغربي واقتصاد السوق حتى قبل سقوطها في عهد غورباتشوف ، وعند تسلل بوريس يلتسن مقاليد الحكم في **1991** استمرت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت أكثر خطرة عند إتباع يلتسن خطوة العلاج بالصدمة therapie de choc للبدء في الإصلاحات من نقطة الصفر في المجال الاقتصادي ، إلا أن النتيجة كانت سلبية . ومن أجل إقامة مجتمع مدني مرتبط بعناصر الديمقراطية وبناء دولة مدعمة بعلاقات خارجية وحسن الجوار مع دول العالم ، أنتهج الرئيس السابق بوريس يلتسن ، ومن بعده الرئيس بوتن ثم ميدفيديف إصلاحات في المجال السياسي والعسكري.[3] حيث حملت الإصلاحات وجه براغماتي واقعي وسلوك إيديولوجي أورو-أطلسي مع وجود خيار أورو-آسيوي، ويركز التوجه البراغماتي على الناحية الجيوسياسية وعلي حماية الحقوق الروسية خارج حدودها وبذل الجهود لاستخدام القوى التكتيكية في المجالات الاقتصادية ، السياسية ، العسكرية .

المبحث الثاني:المحدد الجيوسياسي

---

(1) - رزيق المخادمي عبد القادر ، **النظام الدولي الجديد الثابت و ... والمتغير** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص ص 16 – 17 .
(2) - سهام حروري ، مرجع سابق ، ص 35 .
(3) مرجع نفسه ، ص 37 .

إن التحولات الجيوسياسية التي حدثت في العالم بعد نهاية الحرب الباردة،وتأثير ذلك على روسيا في فترة التسعينيات.إضافة إلى حرب كوسوفو، ومن ثم الحرب الشيشانية ،هجمات الحادي عشر سيبتمبر**2001**،كل هذه الظروف أعطت لروسيا الدفع لتفكير في أمنها القومي بطريقة جديدة مختلفة كما نجد إن روسيا في وثيقتها الأمنية كانت ردة فعل على وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة **2002**

أما عن الوثائق الأمنية الروسية في فترة مدفيدف،قد ساهمت أيضا في صياغتها عدة ظروف منها وثيقة الأمن القومي الأمريكي سنة**2006** والأزمة المالية سنة **2008** الحرب الجورجية من نفس السنة.هذا ما سنتناوله في هذا المطلب:الدوافع والظروف الجيوسياسية في فترة حكم كل من الرئيس" **بوتن" و" ميدفيديف"**،انطلاقا من الخصائص الأمنية لحكم الرئيس" **بوريس يلتسين.**"

المطلب الأول:خصائص السياسة الأمنية في فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين

بعد انهيار الاتحاد الاسوفياتي ،خلفه الاتحاد الروسي بشكل قانوني.في بداية الأمر كان الجيش و القادة الروس مقتنعين بان رابطة الدول المستقلة، سترقى إلى اتحاد يماثل الاتحاد السوفيتي السابق، تحت نفوذ روسي. إلا انه بعد وقت قصير حدث العكس.حيث اتجهت رابطة الدول المستقلة إلى تشكيل سياسات مستقلة، وهنا سلكت روسيا نفس الاتجاه ،ومن ثم أصبحت بحاجة إلى سياسات ووثائق أمنية خاصة بها.ولفهم الظروف و الدوافع التي ساهمت في صياغة العقيدة الأمنية الروسية من **2000** إلى **2010** يجب العودة إلى الخصائص الأمنية في فترة **"يلتسين** "كالأتي:

وفي الإطار العام للوثائق الأمنية:ووفقا للتفكير الروسي الجديد حول سياسة الأمن القومي للدولة والجيش و الدبلوماسية الروسية على الصعيد الدولي والوطني إضافة إلى الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف الأمنية كل هذه الوسائل اجتمعت لصياغة عقيدة أمنية في فترة الرئيس" **بوريس يلتسين**" لتحافظ على المصالح الروسية ضد التهديدات الخارجية مجسدة في شكل وثائق أمنية على النحو التالي:

الجدول رقم: 02 يمثل الوثائق الأمنية الكبرى في فترة حكم يلتسين :1991– 1999

التاريخ	الوثيقة الأمنية
ماي 1992	مشروع العقيدة العسكرية المنشورة RF

افريل 1993	مفهوم السياسة الخارجية المصادق عليها في شكل مرسوم رئاسي
نوفمبر 1993	العقيدة العسكرية المصادق عليها في شكل مرسوم رئاسي
دمسمبر 1997	مفهوم الأمن الوطني
ديسمبر1999	العقيدة العسكرية التي فبلتها وزارة الدفاع
اكتوبر1999	مشروع مفهوم الأمن القومي التي قبلتها SCRF

Source: **Marcel de hass Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century ,p. 12** .

قد تميزت السياسة الأمنية الروسية في فترة يلتسين بمايلي:

– قد وقع بوريس يلتسين في بداية الأمر في حيرة حول ما إذا كان يجب عليه صياغة عقيدة أمنية لرابطة الدول المستقلة ككل أو الاتحاد الروسي على وجه الخصوص ة في الأخير عندما سلكت بعض دول رابطة الدول المستقلة خيارات استقلالية ، فاتجهت النخبة الروسية إلى صياغة سياسة أمنية روسية عل شكل وثائق أمنية كما هي مبينة في الجدول أعلاه تخص الاتحاد الروسي وحده .[1]

– ومن ثم قامت النخبة الأمنية في روسيا بمناقشة عدد كبير من البرامج الدراسية التي يجب إن تتخذ في السياسة الأمنية الروسية

– وجود صراع على السلطة بين الأجهزة الأمنية خصوصا وزارة الدفاع **MOD**ووزارة الشؤون الخارجية

–تميزت فترة **1992–1997**بعدم الاستقرار عل الصعيد الوطني ففي عام **1993** حدث صراع بين السلطة التنفيذية السلطة التشريعية في عام **1994–1996**الحرب الشيشانية الأولى، وفي إطار رابطة الدول المستقلة حدثت عدة حروب داخلية داخل كل من : طاجاكستان، جورجيا، مولدا فيا.

وبعد كل هذه الظروف تنبهت النخبة الروسية بان الوضع الداخلي الروسي هو اكبي تهديه لامن روسيا وتحسين هذه الظروف توجه يلتسين إلى الغرب

[1]- Marcel de hass, **russia foriegn security policy in the 21st Putin Medvedev and beyond**, New york and London routlendeg comtemparary security studies, 2010, p.04

المطلب الثاني:الدوافع و الظروف الحيوسياسيةلصياغة العقيدة الأمنية الروسية في عهد بوتين

قد ساهمت مجموعة من الظروف ز الدوافع في صياغة العقيدة الامنية الروسية ،في فترة حكم بوتن من **2000_2008**على فترتين متتاليتين ،كانت في البداية حملو الناتو على كوسوفو سنة**1999** ، ثم تاتي هجمات الحادي عشر من سبتمبر الارهابية والاستراتجية الامريكية اتجاه الوضع الدولي الجديد من جهة و وثيقة الامن القومي الأمريكي الصادرة سنة **2002**.

أولا – حرب كوسوفو 1999: كان هجوم الحلف الاطلسي غلى اقليم كوسوفو سنة**1999** نقطة تحول في تقييم روسيا لعقيدتها الامنية ومن ثم لامنها القومي.حيث اخذ مفهوم الامن القومي الروسي مناقشات جادة في مجلس الدوما الروسي حيث نوقشت امكانية ان يكون هناك صراع عسكري مع الجلف الاطلسي حيث رات روسيا بان الغرب لن يقر التعاون مع روسيا وان هذا اجحافا غي الاعتلاف بقوة روسيا ونفوذها في مناطقها وان الغرب علة استعداد وقوة وغطرسة لتعامل مع روسيا بااسلوب الهجوم مع روسيا .وانه بهجومه على كوسوفو قد تجاهل المصالح الروسية .كما ان الحملة الاطلسية على كوسوفو، اعطت لروسيا اعادة صياغة مفهوم جديد للعقيدة العسكرية لان كل الاسلحة الاطلسية كانت متطورة وذات نوعية عالية،ومن هذا المنطلق صادقت روسيا على الوثيقة المتضمنة لمفهوم العقبدة العسكرية الجديدةفي **21** افريل سنة **2000**بموجب مرسوم رئاسي.

ومن هنا رأت روسيا بأن حرب كوسوفو اعطت مفهوم جديد لتهديدات الامن القومي الروسي نابعة من العدو القديم المتجدد وهو الغرب.

ثانيا– الحرب الشيشانية : وفي مفهوم الأمن القومي الجديد و العقيدة العسكرية الجديدة لسنة **2000** ، جاء فيها بوضوح إمكانية إستخدام الأسلحة و القوات الداخلية لحل المشاكل المحلية في إطار قواعد قانونية و ذلك نتيجة للظروف و الدوافع التي أدت إلى هذه العقيدة من حرب الشيشان و حرب كوسوفو . لذا كانت حرب الشيشان و عدم الإستقرار الداخلي لروسيا أحد العوامل المساعدة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الروسي. حيث رأت روسيا بأن الغرب يبحث عن مبررات للتدخل في شؤون روسيا ، حيث كانت بداية بحرب كوسوفو ثم حرب الشيشان الجديدة التي بدأت في فريق **1999** . لذلك قد اعتمدت بأن الهدف يبرر الوسيلة في عقيدتها الأمنية الجديدة .[1]

[1]- Marcel de hass, op, cit .p 06.

ثالثا– هجمات الحادي عشر من سيبتمبر2001 : بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في **2001/09/11** أخذ الرئيس بوتين سياسة موالية للغرب ، و أخذت تقترب قليلا و لو بحذر نحو علاقات جدية مع الولايات النتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي و كان لذلك تأثيرا على صياغة عقيدة أمنية جديدة ومن ناحية فان هجمات **2001/09/11** قد أضعفت روسيا من ناحية تزايد نفوذ الغرب بمبرر الإرهاب ن لذا جعل روسيا تفكر جيدا في كيفية التعامل مع الوضع الدولي الجديد ، لأن الكثير من الدول كانت تحت النفوذ الروسي إلا أن الأحداث جعلت الغرب يخترق المنطقة ، من خلال توسيع الحلف الأطلسي . و من ناحية أخرى معاودة الولايات المتحدة الأمريكية التشديد على فكرة الدفاع الصاروخي.[1]

رابعا – وثيقة الأمن القومي الأمريكي : كانت إستراتيجية المن القومي الأمريكي التي عرضت في **2001/09/17** والتي شملت مجموعة من العناصر كانت تتطلع إلى الكرامة الإنسانية و الحرية و العدالة و من ثم القيام بحرب كلاسيكية حديثة و كلاسيكية و التي تتماشى مع متغيرات العالم و تضع في مقدمة هذه التهديدات الإرهاب بحيث كان تصريح بوش الإبن في الخطاب الذي تلا الهجمات بأنه من لم يكن مع أمريكا فهو ضدها .

كما حددت الولايات المتحدة الأمريكية الدول المارقة من جهة و قامت بعدة تحالفات من جهة ثانية لمواجهة هذه التهديدات ،كما أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح جديد ألا وهو " النشاط الوقائي ". كل هذه النقاط الأساسية في الإستراتيجية الأمريكية كانت لها رد فعل من قبل روسيا التي إما أن تدخل في نهج الغرب ،و إما أن تقف كعدو مباشر و هذا ليس لصالحها. لذا جاءت وثائق الأمن القومي الروسي و من ثم الورقة البيضاء التي أعلن عنها وزير الدفاع الروسي رد فعل على ما جاء في وثيقة المن القومي الأمريكي.[2]

المطلب الثالث : الظروف و الدوافع الجيوسياسية لصياغة عقيدة أمنية جديدة لفترة ديمتري ميدفيديف

بعد تنصيب ديمتري ميدفيديف رئيسا لروسيا سنة **2008** و على إثر التراع الروسي الجورجي من جهة و على إثر الأزمة المالية العالمية من نفس السنة و قبلها بسنتين أي **2006** ، وقعت وثيقة الأمن القومي الأمريكي كل هذه الظروف جعلت ديمتري ميدفيديف يعطى تفكير جديدة لإستراتيجية أمنية وقع على إثر ذلك وثائق أمنية تخص أولى

(1)- Marcel de hass, op, cit,p.07.
(2)-. ibid,p.07.

مبادئ السياسة الخارجية الروسية ، و من جهة أخرى إعادة النظر في الأمن الطاقوي أو بالأحرى الطاقة كمحدد لسياسة روسيا . ومن خلال هذه الظروف التي ساهمت فس صياغة الوثائق الأمنية الروسية في هذه الفترة ، سنتناول هذه الدوافع بشيء من التفصيل كالتالي :

أولا– الحرب الجورجية 2008 : إن تدخل روسيا في جورجيا لسنة **2008** أعطى ردات فعل دولية مناوئة للسياسة الروسية . هذا ما جعل روسيا تصدر وثيقة أمنية جديدة لحماية المواطنين الروس في الأقاليم الغربية مما أعطى الشرعية على تدخلها في جورجيا .

ثانيا–الأزمة المالية العالمية 2008 : رغم أن روسيا قد تأثر إقتصادها بالأزمة المالية العالمية ، إلا أنها فكرت بإستراتيجية و عقيدة أمنية جديدة تجسدت في إدخال متغير الطاقة كمحدد لسياسات الخارجية و لعقيدتها الأمنية ، حيث أعلن الرئيس الاروسي" **ديمتري ميدفيديف**" عند استقباله للمستشارة الألمانية" **انجلا ميركل**" كل سنة أن روسيا لديها الاحتياطات المالية ما يساعدها على تجاوز الأزمة.و من جهة أخرى أعلن رئيس الحكومة الروسية فلاديمير بوتين في لقاء مع ممثلين عن الحزب الشيوعي الروسي في موسكو في **2008/10/09** قائلا :" أن الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية كرائدة للعالم الحر و الإقتصاد الحر، قد فقدت للأبد و لن تكون هناك عودة إلى الوضع السابق " ومن هذه المقولة نستنتج أن للأزمة المالية أثر كبير على تقييم نهج و عقيدة روسيا الأمنية.[1]

المبحث الثالث:المحدد العسكري

من المعروف ان الاتحاد الروسي ورث الاتحاد السوفياتي الذي كان حتى حين تفككه القوة الكونية الثانية مع الولايات المتحدة الامريكية ،فضلا على انه ورثا الجزء الاعظم من الترسانة النووية ،ويعتبر الاتحاد الروسي احدى القوى الكبرى بامتلاكه قوة نووية تأتي في المرتبة الثانية في العالم[2]. فقد ورثت روسيا ما يقارب **90** في المائة من القوات الاستراتيجية النووية و **85** في المائة من قوات الدفاع الجوي الاستراتجيي**58** في المائة من قوات الاسلحة التكتيكية النووية و**85** في المائة من القوات البحرية و58من القوات البرية وسيطرت القيادةالعليا الروسيةعلى **12200**

[1]- Marcel de hass,op , cit . p.09.

[2] - لمى مضر الامارة،**الاستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،2009، ص131

راس نووي استراتيجي منها ماهوموجود في اكرانيا و كازخستانو بلاروسيا كما تسيطر على **79** في المائة من الصواريخ العابرة للقارات و**100** في المائة من الغواصات النووية و **90** في المائة من القاذفات بعيدة المدى.[1]

وبهذا تنقسم القوات العسكرية الروسية الى قسمين تقليدية و ونووية هذا ما يجعلنا نتتبع الدراسة في هذا المبحث من التصور الاستراتيجي للقدرات العسكرية الروسية، ومن ثم القدرات الروسية و الاصلاحات التي اجريت على المؤسسة العسكرية.

المطلب الأول التصور الاستراتيجي:

بدأت روسياروسيا اولى خطواتها في تطوير المؤسسة العسكرية من خلال مرحلتين الاولى في عهد" **بوريس يلتسين** " الذي امتد عبر عقد التسعينات بالكامل ،اما المرحلة الثانية ،فكانت في عهد" **فلادمير بوتن**" في بداية الالفية الثالثة ، ويقوم التصور الاستراتيجي في هذه المرحلة على ثلاثة مبادئ :

1– إعطاء أسبقية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، هي الولايات المتحدة الامريكية

2– تقوية الروابط مع حلفاء روسيا القدامى، وكذلك مع دول قارة آسيا الفاعلة وفي مقدمتها

الصين والهند واليابان، وتجمع الآسيان بصفة عامة والعالما ن الاسلامي و العربي وذلك لتاكيد روسيا على مصالحها في مجالها الحيوي.

3– الالتفاف علي توسيع حلف 'الناتو' باتجاه شرق أوروبا (وروبا التي كانت تتبع حلف وارسو سابقا)، شرق آسيا الواقعة علي المحيطين الهادي والهندي، وتعزيز التعاون مع دول 'مجموعة شنغهاي'، وضم دول جديدة إليها مثل الهند وإيران وأفغا نستان وباكستان، وبما يؤثر علي استراتيجيه الولايات المتحدة في تحقيق أمن وجوده في تلك المنطقة الإستراتيجية المهمة.

ولكي يتحقق هذا التصور الاستراتيجي، فقد كان لابد من تحسين قدرات وإمكانيات الجيش الروسي، بما يجعله يستعيد مكانته

[1] - لمى مضر جريء الامارة،**المتغيرات الداخلية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياساتها تجاه منطقة الخليج العربية في الفترتين 1990-2003**،ابو ظبي،الامارات للبحوث والدراسات الاستراتجية،2005،ص29 .

أما علي المستوي الداخلي، فإن العديد من الأزمات الداخلية الشيشان، دلت علي أن الجيش الروسي لم يصبح قادرا علي مواجهةالازمات الطارئة، وأن أسلحته تقادمت، بحيث لا تساير المطالب الحديثة من الأسلحة التي يمكن أن تصبح فاعلة في مثل هذه الأزمات.[1]

و مع بداية الالفية الثالثة و صعود بوتن الى الحكم، جاءت معه طموحات العودة للسياسة الدولية و استعادة المكانة و الحفاظ على الامن القومي، في آن واحد. حيث تمكن من ايقاف الحرب في الشيشان ،ومن ثم قام بإعادة هيكلة القوة العسكرية الروسية ،وتعزيز مفهوم الدولة القومية. بالاعتماد على القدرات العسكرية.[2]

ولكن الاقتصاد الروسي المنهار ظل يعيق إعادة بناء القوة الروس القادة الروس يدركون أن هذا العامل الاقتصادي هو نفسه الذي أدي إلي تفكك الاتحاد السوفيتي إبان المنافسة في السيطرة علي الفضاء من خلال حرب النجوم إلي جانب أنه أدي إلي تعلق روسيا بالغرب والخضوع لمشارطاته من أجل إعادة البناء. وفي هذا الإطار، قبلت روسيا الكثير من القرارات التي أمليت عليها أو لم تجد بداً من تنفيذها مثل:

– التخلص من الأسلحة النووية في الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السابق .

– تغير اتجاه الصواريخ في القواعد الروسية ذاتها.

– توقيع اتفاقية الحد من الانتشار النووي و القوات بأوروبا.

– قبلت أن تكون عضوا مراقبا في حلف الناتو،**2004**بعد أن وصلت حدود الحلف خط التماس مع حدودها.عقب انضمام دول شرق أوروبا.

لهذا يمكن القول أن التصور الاستراتيجي الروسي الدولي من خلال مشاركتها في التجمعات و الاحلاف الدولية،وتلافي الازمات و الاستعدادات الاعسكرية التي من شانها،الاضرار بالاقتصاد القومي.ومن ثم بالامن الاقتصادي.

كما جاء الاهتمام الروسي باعادة بناء القة العسكرية،كرد فعل لعدة تطورات اعتبرتها روسيا تهديدا استراتجيا، يأتي في مقدمة هاته التطورات:

---

(1) - عبد المنعم سعيد كاطو «،**الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية "مجلة السياسة الدولية** القاهرة مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتجية،2010عدد 167، .43.

(2) - ايمن طلال يوسف ، **روسيا الوطنية بين الثيوقراطية الداخلية و الاولويات الجيوبولتكية ، مجلة المستقبل العربي**2008،ص86.على الرابط :
< e:-thesis.mutah.edu.jo/.../596-the-american-russian-relationship.html >

– افتقاد روسيا لحائط الصد تجاه الغرب.

– استقطاب الغرب لكل من اكرانيا و جورجيا في الحلف الأطلسي.

– الفجوة الكبيرة في مستوى التسليحبين روسيا و الولايات المتحدة الامريكية.

– ظهور الصين كقوة ناشئة لها حدود طويلة مع الروس.

كما انه من أهم سمات الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة نذكرها كالآتي:

1- **الواقعية** : تتجسد هذه السمة في بناء سياسة براغماتية تتعامل مع معطيات الصراع الدولي والمتغيرات الجيوبوليتيكية وحجم التحديات التي تعترض بناء القوة والاقتصاد في روسيا .

2- **براغماتية القيادة** : وتتمثل في لجوء القيادة الروسية إلى قيم جديدة تعمل بها ، حيث عمل رؤساء روسيا إلى تأكيد وإظهار قطع بلادهم خلافات الماضي الشيوعي . والتخلي عن فلسفة الحرب الباردة والانسجام مع البيئة الدولية ومتطلباتها .

3- **الديناميكية** : وتظهر ديناميكية أو فعالية الإستراتيجية الروسية بمزاوجة صيانة القدرة التدريجي ضمن محددات المنهج الأمريكي ، ويبدو كخط إستراتيجي جديد في عصر العولمة و حرية الأسواق مع الإصرار على وحدة الإتحاد الروسي.

4- **المنافسة** : أجاز الدستور الروسي الجديد على الأسواق العالمية و سرعان ما تجلت في الإستراتيجية الروسية من خلال إعادة ترتيب الأولويات الذي إنعكس على خطط الإصلاحات البنيوية الجديدة ، و حركة الإنفتاح الإقتصادي و المالي على الخارج ، و تعمل روسيا الإتحادية على بيع الأسلحة للدول التي تستطيع دفع ثمنها .

5-**المرونة** : و تظهر من ملاحظة الاختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا ، بخصوص مسألة الأمن العالمي و موقع المصالح الروسية منها ، ففي حين ترى الولايات المتحدة الأمريكية مناطق العالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي .[1]

[1] - زهير سالم" **التوافق الأمريكي الروسي تخادم سياسي وتقاطع مصالح** "على الرابط:
< **http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-26-07-10-2.htm** > (2011 -06-04).

على الغرب تأمين الحماية اللازمة للمحافظة على الوضع السياسي القائم فيها ، و تؤيد روسيا الجهود الجماعية في إدارة العالم وفق مفاهيم مشتركة

المطلب الثاني: القدرات العسكرية الروسية

منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي سنة **1991** جرى تغيير متوالي في البنى الإدارية المسؤولة عن إدارة القطاع العسكري و الإشراف عليه في روسيا ، و بمرور الوقت أضحى الإنتاج العسكري الروسي معتمدا بصورة مطردة على طلبات التصدير إلى جانب المشتريات المحلية ، و منذ أن أنتخب الرئيس" **فلاديمير بوتين**" رئيسا لروسيا سنة **2000** إستعاد الإنتاج العسكري عافيته إلى حد ما و إزداد التمويل للبحث و المشتريات و التطوير بصورة سريعة و تحسنت القدرات العسكرية الروسية بفضل الإصلاحات التي جرت على المؤسسات العسكرية .

أولا – تكنولوجيا المعلومات : أعلن وزير الدفاع، في كلمته عند افتتاح معرض **'ماكس – 2007'**، أن القوات المسلحة الروسية حصلت علي **36** نموذجا من الأسلحة المطورة والحديثة حتى منتصف عام **2007**، منها الصاروخ الجديد**r-29-rgw** **"إس "** (سينيفا) الذي يطلق من البحر، كما بدأت وضع الصاروخ الحديث **'بولافا'** الذي يطلق من الغواصات على خط الإنتاج الفعلي، كذلك الصاروخ الباليستي من طراز **'بارتس'**، والصاروخ الحديث جو/جو **'kh-102'**الذي يطلق من الطائرات ويصل مداه إلي **200** كيلومتر ، هذا إلى جانب منظومة الدفاع الجوي **'إسكندر "m"**، وإطلاق منظومتين فضائيتين لأغراض الاستطلاع والاتصالات .

ومن أجل تحسين أداء القيادة والسيطرة، ومنافستها للنظام الأمريكي **c-4-i "** فإن القوات المسلحة الروسية ستحصل على أنظمة حديثة للقيادة والسيطرة قبل حلول عام **2015.**

كما تعمل روسيا على تطوير وتجديد شبكة الأقمار الصناعية لتضم مائة قمر صناعي حديث بحلول عام **2010**، من أجل تعظيم قدرتها في مجالي الاتصالات والاستطلاع، واكتشاف الصواريخ الباليستية المزودة برؤوس نووية في حالة تهديدها للمجال الروسي .[1]

وفي مجال الرد علي نشر الدرع الصاروخية الأمريكية، فإن روسيا بدأت في تجهيز شبكة من الصواريخ العابرة للقارات **'r.s-24'** والتي تقول عنها إن الصار الواحد قادر علي إصابة عشرة أهداف بعشرة مقذوفات مختلفة في آن واحد. وفي مجال تطوير الأسلحة البرية، فإن روسيا حرصت علي تطوير البندقية الكلاشينكوف **'ak-47'** والمنتشرة في

[1] –جوليان كوبر ،**صناعة الاسلحة في الاتحاد الروسي واوكرانيا وبلاروسيا في :التسلح ونزع السلاح والامن الدولي** ،ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2004، ص656 .

أرجاء العالم، لتكون أخف وزنا وكاتمة للصوت عند إطلاق نيرانها، ولتستخدم ذخائر لديها القدرة علي اختراق السترات الواقية من الرصاص .

وفي مجال المركبات المدرعة ذات التسليح القوي، فقد أنتجت المصانع الروسية المركبة**'bmb-4'** ، التي ستدخل الخدمة اعتبارا من فبراير **2008**. وربما نتذكر أن المركبة**'bmb-1'** التي استخدمتها القوات المسلحة المصرية إبان نصر أكتوبر المجيد كانت ذات كفاءة عالية. وفي مجال الدبابات، تحاول المصانع الروسية إنتاج الدبابة**'t-909'** ، وهي دبابة حديثة تضارع الدبابات الأمريكية**am-a2** ، إلا أن الاعتمادات المالية وقفت حائلا دون دخول الدبابة الخدمة حتى الآن. لذلك، فإن القوات الروسية تعتمد بشكل شبه كامل علي الدبابة **'t-90'** حتى الآن. هذا إلي جانب أن العديد من الأسلحة البرية الأخرى –خاصة المدفعية– تم تطويرها بشكل كامل. في مجال تطوير البحرية، تسعي روسيا لامتلاك أسطول من حاملات الطائرات، بعد أن تقادم أسطولها السابق، وتم بيع معظم قطعه إلي الصين والهند. وسوف تزود حاملات الطائرات الجديدة بتكنولوجيا متقدمة، ويصل عددها إلي ست حاملات مع حلول عام **2020**، وتتبع نفس النظام الأمريكي في صورة 'مجموعات قتال.

وفي السياق نفسه، تتجه روسيا نحو تحديث أسطولها من الغواصات، حيث خرج العديد منها فعلا من الخدمة، خاصة الغواصات النووية .. وقد أجرت روسيا مؤخرا تجربة غواصة جديدة **'تيجر–1'** في بحر البلطيق، تمت متابعتها من قوات حلف الناتو للتعرف علي مجالات تحديثها. وقد تمكنت هذه الغواصة صغيرة الحجم من تثبيت علم روسيا في قاع المحيط المتجمد الشمالي، حتى تثبت روسيا سيطرتها عليه، خاصة أن هذا المحيط يحتمل اختزانه لاحتياطي هائل من البترول والغاز الطبيعي .

ثانيا– القوى النووية الروسية : بقدر أنه يوجد لدى روسيا **4834** رأسا حربيا نوويا ناشطا في جانفي **2009** كما يبينه الجدول رقم : – **03** –، وتواصل روسيا تقليص قواها النووية الإستراتيجية تماشيا مع إلتزاماتها بموجب معاهدة **SORT** . و وفقا لمخطط روسي رفيع المستوى يمكن أن تشتمل النووية الإستراتيجية الروسية ردعا كافيا بحد أدنى ، لغاية فترة **2015– 2020** .[1]

ففي **2008** تم تمديد العمر التشغيلي لأنواع من الصواريخ مثل : صواريخ" **RS–12M** " إلى **21** سنة ، و صواريخ" **RS–18**" إلى **33** سنة ، وصواريخ "**RS–20B**"إلى **25** سنة ، و صواريخ "**RS–20V**"

[1] - شانون.ن كايل واخرون،**القوى النووية في العالم في:التسلح ومزع السلاح الدولي** ،ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2009،ص530 .

إلى **20**سنة ،و هناك خطط لإبقاء صواريخ "**RS-12M1/2**"في الخدمة لمدة أقصاها **20** سنة .

الجدول رقم : – 03 – القوى النووية الروسية ، جانفي 2009 .

النوع	العدد المنشور	السنة الأولى للنشر	المدى (كم)	حمولة الرأس	عدد الرؤوس الحربية
القوى الهجومية الإستراتيجية	620				2787
قاذفات	77				856
صواريخ باليستيةعابرة للقارات	383				1355
صواريخ باليستية تطلق من البحر	160				576
القوى الدفاعية الإستراتيجية					
الصاريخ المضادة للصواريخ الباليستية	1968				701
القوى الغير إستراتيجية					
قاذفات غير إستراتيجية ذات قواعد برية	524				648
طائرات هجومية برية غير إستراتيجية	179				237
صواريخ كروزتطلق من البحر					
أسلحة مضادة للغواصات و صواريخ سطح – جو					
قنابل أعماق ، طوربيدات					185
مجموع القوى الدفاعية غير الإستراتيجية					2048
المجموع					**4834**

المصدر : بتصرف عن التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي : 2009 – ص 531 .

1– الصواريخ الباليستية ذات القواعد البرية : تتألف القواعد الإستراتيجية الروسية من ثلاثة جيوش صاروخية :

جيش الحرس الصاروخي ألـــ**27** و يتكون من خمس فرق متمركزة في فلاديمير . و الجيش الصاروخي الـــ **31** يتكون من فرقتان متمركزتان في أوربتورغ ، جيش الحرص الصاروخي الـــ**33** يتكون من أربعة فرق متمركزة في "أومسك " .[1]

و أعلن في سنة **2008** بأنه سيتم تقليص القوات الصاروخية الإستراتيجية الروسية لتكون مؤلفة من جيشين صاروخيين (أربع فرق متمركزة في الصوامع و خمس فرق متحركة) بحلول عام **2016** .

2- الغواصات المسلحة بصواريخ باليستية : تستخدم البحرية الروسية لغاية جانفي **2009** إثني عشر **12** غواصة نووية مزودة بصواريخ باليستية في لأسطولها الشمالي و في أسطول المحيط الهادي .[2]

3- القاذفات الإستراتيجية : إن وحدات الطيران الإستراتيجي الروسي مجمعة في الجيش الجوي الـــ**37** للقيادة العليا لسلاح الجو الروسي . وهي تضم فرقة قاذفات الحرس الثقيلة الـــ**66** المتمركزة و في "**ريازان**" ، و فرقة القاذفات الثقيلة 326 المتمركزة في ريازان ، و قد أكملت منشأة كازان للطيران في سنة **2007** إنتاج قاذفة جديدة" **TO-160**" و تسلمها سلاح الجو في **2008** . و تخطط روسيا لامتلاك **30** واحدة من هذا النوع **225- 2030** .

4- الأسلحة النووية الغير إستراتيجية : قلصت روسيا مخزونها من الأسلحة النووية غير الإستراتيجية بدرجة كبيرة منذ إنتهاء الحرب الباردة بموجب مبادرة من طرف واحد بشأن الأسلحة النووية غير الإستراتيجية أطلقها في سنة **1992**. حيث أكد "**الجنرال نيكولاي ماركاروف** "، رئيس هيئة الأركان العامة لسلاح الجو الروسي سنة **2008** على تمسك روسيا بأسلحتها النووية غير الإستراتيجية و قال : " سنحتفظ بقوى نووية غير إستراتيجية مادامت أوروبا غير مستقرة و مكدسة بالأسلحة ، إنها ضمانة لأمننا ".[2]

كما حذر المسؤولون الروس في حال واصلت الولايات المتحدة الأمريكية نشرها "**اوكرايتيكا**" لوسائل إعتراض الدفاع الصاروخي و الرادار في بولندا ، و في جمهورية التشيك

ثانيا : الحكم الوطني للأسلحة النووية : الفرص و القيود

يتمتع الرئيس الروسي بالسلطة الرسمية لإتخاذ القرارات الخاصة بجميع الشؤون العظمى لدورة الأسلحة النووية . بما في ذلك التطوير و الإنتاج و النشر و التخزين ، و الإستخدام ،و من الناحية الدستورية يمارس الرئيس سلطته على

[1] - شانون .ن كايل واخرون ،مرجع سابق،ص،535.

[2] - مرجع نفسه،ص،536.

السياسات العسكرية بدعم من مجلس أمن يشمل رئيس وزراء ،ووزير الخارجية ، و رئيس جهاز خدمات الأمن الإتحادي "**FSB**" فعلى عكس رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، فالرئيس الروسي لا يملك سلطة إستخدام الأسلحة النووية بمفرده : فالحقيبة التي تحتوي على شفرات الإطلاق تكون تحت الرقابة المشتركة للرئيس وزير الدفاع و رئيس الأركان .[1]

و عمليا هناك قيد آخر على دور الرئيس كمحكم مدني في السياسة النووية ، يتمثل في الإفتقار إلى نصيحة مدنية مؤهلة و مستقلة .

كما أنه لا تزال المشاكل التي تتعلق بالسيطرة المادية على قوات روسيا النووية تعود إلى الإنقسامات التي حدثت عند إنهيار الإتحاد السوفياتي ، بحيث خرجت العديد من رادارات الإنذار المبكر من سيطرة روسيا .[2]

المطلب الثالث: إصلاحات المؤسسة العسكرية

ظلت مسألة إصلاح القوات المسلحة الروسية مطروحة بقوة منذ تولى "**بوتين** "السلطة في الكرملين**1999**، بسبب التدهور الهائل فى أوضاع هذه القوات، نتيجة لسنوات طويلة من الإهمال والتجاهل، والذى عاد جزء منه إلى التراجع فى حجم الإنفاق العسكرى الروسى، بالمقارنة مع ما كان الاتحاد السوفيتى السابق ينفقه على الدفاع، إذ أدت الأزمات الاقتصادية فى التسعينيات إلى خفض الإنفاق الدفاعى، بحيث كان يقدر عقب الانهيار مباشرة فى عام **1992** بحوالى **87** مليار دولار، بالمقارنة مع حوالى **324** مليار دولار فى العام السابق مباشرة، ثم ظل التراجع فى الإنفاق العسكرى مستمراً، حتى وصل إلى حوالى **46** مليار دولار فقط فى أواخر التسعينيات .[3]

وكان من شأن هذا الوضع أن عجزت الحكومات الروسية عن توفير المخصصات المالية اللازمة للحفاظ على كفاءة القوات المسلحة، وهو ما أدى بالتالى إلى تراجع الإنفاق العسكرى فى كافة المجالات المتعلقة بالتسلح والإمداد والتموين، كما أصبحت الدولة الروسية عاجزة عن الحفاظ على القاعدة الضخمة من الصناعات الدفاعية، التى كانت تعتبر قلب الاقتصاد السوفيتى القديم، إذ لم تعد الدولة الروسية قادرة على تمويل هذه الصناعات، لاسيما أنها لم تعد فى

---

(1) - هانز بورن ، **الحكم الوطني للأسلحة النووية ، الفرص و القيود في : التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، ، بيروت ،2006 ، ص 365 .

(2) - مرجع نفسه،ص،366 .

(3)- Jan T .Knoph.robert, **Russian military capability in a ten- years perspective: problem and trend** in2005 swedish defence research agency foi division for defence analysis jun 2005 p 13.

حاجة إلى تصنيع كميات هائلة من الأسلحة، على غرار ما كان يحدث فى العهد السوفيتى. وفى الوقت نفسه، انعكس هذا الوضع فى تراجع الاهتمام بتوفير العديد من الخدمات اللازمة للعسكريين، بما فى ذلك حتى التغذية الضرورية لهم، علاوة على عدم الاهتمام بالجانب الاجتماعى للضباط، وحرمانهم من معظم الامتيازات والتسهيلات التى كانوا يتمتعون بها فى السابق.

ولم يكن هذا الوضع عائداً فقط إلى ضعف القدرات التمويلية للدولة الروسية فى فترة ما بعد الانهيار السوفيتى، ولكن الأكثر أهمية من ذلك ارتباطه بالدعاية التى روجت لها عناصر النخبة المالية فى عهد يلتسين، والقائمة على أن كافة المشاكل التى يعانيها المجتمع الروسى فى كافة المجالات تعود إلى السياسة التى كانت متبناة فى العهد السوفيتى بشأن تفضيل الجيش وعناصره على عمليات البناء والتطوير فى المجالات المدنية، مع التحجج فى هذا الصدد بتجربة فشل الجيش الروسى فى حرب أفغانستان، بل ووقفت القوى اليمينية الجديدة ضد كافة المطالب المنادية باستعادة، ولو جزء ضئيل، من الماضى المجيد للمؤسسة العسكرية الروسية، وهو ما أدى ليس فقط إلى تراجع اهتمام النخبة السياسية بالحفاظ على كفاءة القوات المسلحة، ولكن أيضاً إلى تدهور الصورة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية وانعدام الرغبة لدى قطاعات واسعة من المجتمع فى العمل فى القوات المسلحة.

هذه الأوضاع الخاصة للقوات المسلحة الروسية جعلت مسألة الإصلاح العسكرى مسألة مطروحة بقوة فى قائمة اهتمامات بوتين منذ توليه السلطة، بحكم محورية القوة العسكرية الروسية كواحدة من أدوات قليلة للغاية تحفظ لروسيا مكانتها كواحدة من القوى الكبرى على الساحة الدولية من ناحية، ولإخراج هذه المؤسسة من الأزمات العنيفة التى تعانى منها فى كافة المجالات من ناحية أخرى.[1]

أولا – إصلاح وتحديث القوات المسلحة الروسية: اهتم الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين** "اهتماماً كبيراً بالقوات المسلحة منذ توليه المسئولية كرئيس للحكومة أولاً، ثم كرئيس للدولة لاحقاً، إذ أصدر مرسوماً فور توليه السلطة لإصلاح هذه القوات، بما يتناسب مع ظروف مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بحيث تكون القوات المسلحة أقل عدداً وأكثر كفاءة، وأن يتلقى أفرادها رواتب جيدة، وأن تكون هذه القوات المسلحة فى مستوى يتناسب مع متطلبات وإمكانيات الدولة. وقد ركزت عملية الإصلاح على عدد من المحاور، كان فى مقدمتها خفض عدد القوات المسلحة،

[1] عبد الله صالح **"استراتيجية روسيا العسكرية: الاستعداد لحرب خاطفة** "مجلة العصر،2006:على الرابط :
< www.arabic-military.com/t32933-t**opic** > (25-05-2012).

وبما لا يؤثر على قدرات البلاد الدفاعية، وإدخال تحسينات جوهرية فى التسليح و التدريب. ولذلك تم الاستغناء عن أعداد الضخمة من أفراد القوات المسلحة، وفى الوقت نفسه تزويدها بأسلحة متطورة وفعالة.

وقد حظيت هذه المسألة بمناقشات طويلة فى دوائر السلطة التنفيذية والتشريعية فى موسكو، خلص أطرافها إلى أن خفض حجم القوات المسلحة لا يجب أن يؤثر على قدرتها القتالية، كما أن هناك مجموعة من الأحداث، مثل الحرب فى الشيشان وغرق الغواصة النووية الروسية كورسك فى عام **2000** واعتبارات الميزان الاستراتيجى مع الولايات المتحدة، قد ساهمت فى تعزيز التوجه نحو إصلاح القوات المسلحة الروسية منذ بداية عهد بوتين.

وقد أسفرت جملة هذه المتغيرات عن صدور قرار من مجلس الأمن القومى الروسى فى نوفمبر **2000** بتقليص مجموع جميع القوات المسلحة الروسية بحوالى **600** ألف رجل، فى غضون ثلاث سنوات، بحيث يكون عددها عام **2003** حوالى **715** ألف رجل.

ومن أجل تحقيق هدف الحفاظ على القدرات القتالية للقوات، اهتم بوتين دائماً بتقديم دعم حكومى كبير إلى الصناعات الحربية، مؤكدا على ضرورة أن تكون القوات المسلحة على استعداد لتحييد وصد أى عدوان على كل الاتجاهات الاستراتيجية، وعلى أهمية إمداد القوات المسلحة بأحدث الأسلحة والمعدات القتالية، لاسيما في مجال نظم الاتصال الميدانية والاستطلاع والمخابرات، التي أشار بوتين في عدة مناسبات إلى وجود قصور ملموس بها.

وفى الوقت نفسه امتد الإصلاح العسكري إلى تعزيز السيطرة السياسية المدنية على المؤسسة العسكرية الروسية من خلال الحرص على تعيين شخصية مدنية فى منصب وزير الدفاع، بدلاً من المارشال إيجور سيرجييف الذي كان قد بات مؤكداً منذ بداية عهد بوتين أنه سوف يترك منصبه، ثم تعيين سيرجى إيفانوف سكرتير مجلس الأمن القومي السابق وزيراً للدفاع، وهو من رجال الاستخبارات السابقين.

وصل الاهتمام بتحديث القوات المسلحة وتلبية احتياجاتها إلى اتفاق القيادة السياسية والعسكرية على ضرورة إعادة النظر فى ميزانية القوات المسلحة مرتين فى العام، بما يكفل إمدادها بما يتطلبه تمويل احتياجاتها العسكرية. وأدت هذه المراجعة الدورية لاحتياجات القوات المسلحة فى عام **2004** إلى صدور قرار بزيادة ميزانية القوات المسلحة لعام **2005** بنسبة **27.6 %**، مع احتمالات رفع هذه النسبة خلال العام المقبل.

وقد قفز اهتمام الرئيس بوتين بتحديث القوات المسلحة عدة قفزات فى أواخر عام **2004**، حينما أعلن فى أواخر العام أن بلاده تعمل على تصميم منظومات تسليحية حديثة لا مثيل لها لدى الدول الكبرى الأخرى، وكان يقصد

بذلك الأسلحة التقليدية والنووية فى آن واحد معاً. وقد كشف وزير الدفاع سيرجى إيفانوف لاحقاً عن خطط تحديث القوات المسلحة، مشيرا إلى أن القوات الروسية سوف يتم تزويدها فى عام **2005** بأربع منظومات صاروخية استراتيجية من طراز 'توبول ام'، وتسعة أقمار صناعية، وخمسة صواريخ حاملة للرؤوس النووية.

أما القوات البرية، فسوف يتم تزويدها بمنظومتين صاروخيتين من طراز 'إسكندر أم'، وسبع عشرة دبابة قتال رئيسية متطورة من طرازى 'تى **90**' و'تى **92**'. (1)

أما القوات البحرية، فسوف يتم تزويدها بغواصة متطورة من طراز 'سانت بيترسبرج'، وسفينة حربية جديدة، بينما سوف يتم تزويد القوات الجوية بقاذفتين متطورتين من طراز'تو **160**' وسبع مقاتلات من طراز 'سوخوى **27**' المعدل.

ثانيا – صياغة عقيدة عسكرية جديدة:

كانت مسألة صياغة عقيدة عسكرية جديدة فى مقدمة أولويات الرئيس بوتين، حتى أثناء فترة توليه رئاسة الحكومة، إذ كانت الخطوة الأولى لصياغة العقيدة الجديدة تتمثل فى انتهاء مجلس الأمن القومى الروسى من صياغة المسودة الأصلية لوثيقة مفهوم الأمن القومي لروسيا، فى **5** أكتوبر **1999**، أثناء رئاسته للحكومة، ثم وافق عليها بوتين فى **10** يناير 2000، عقب توليه رئاسة الدولة بعد استقالة الرئيس بوريس يلتسين. وكانت تلك الوثيقة تمثل الإطار المرجعى للعقيدة العسكرية الجديدة، والتى جرى بعد ذلك الانتهاء من صياغتها بصورة نهائية، ثم وقع بوتين عليها فى **21** أبريل **2000**، عقب انتخابه رئيساً للبلاد.

وكان إقرار هذه العقيدة تعبيراً عن الفكر الجديد الذى يحمله بوتين، كما كانت انعكاساً للتحولات السياسية الداخلية فى روسيا ذاتها، بالإضافة إلى كونها محاولة للتعامل الجدى من جانب بوتين للتعامل مع التحديات الماثلة فى البيئة الاستراتيجية الدولية، وبالذات فيما يتعلق بتصاعد التوتر مع الولايات المتحدة بشأن العديد من القضايا، وفى مقدمتها الخلاف بشأن برنامج الدفاع الصاروخى الوطنى الذى تتبناه الإدارة الأمريكية.

ركزت العقيدة الجديدة على مجموعة من التهديدات التى تواجه الأمن القومى الروسى. فعلى الرغم من أن هذه العقيدة تشير إلى تضاؤل التهديد بنشوب حرب واسعة النطاق أمام روسيا، بما فى ذلك حرب نووية، إلا أنها تشير إلى

(1) "**العقيدة العسكرية الجديدة: الصناعية العسكرية في اطار العقيدة العسكرية الجديدة** «على الرابط :
< http://www.arabic-military.com/t39379-topic > (03-06-2012).

وجود طائفة متنوعة من الصراعات مثل ازدياد التطرف الوطنى والأثنى والدينى على المستويات الوطنية، وانتشار الحروب المحلية وازدياد سباقات التسلح الإقليمية وانتشار الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وتفاقم احتمالات حروب المعلومات.

وتشير العقيدة الجديدة أيضاً إلى خطورة التهديد الناجم عن محاولة بعض الدول والمنظمات الدولية إضعاف آليات الأمن الدولى، بما فى ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى، ومحاولة إضعاف روسيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وتقليص دورها فى العالم، وتقوية الأحلاف السياسية ــ العسكرية وتوسيع حلف الناتو شرقاً، وإقامة قواعد عسكرية على حدود روسيا. كما أولت أهمية كبرى للتهديد الناجم عن محاولة بعض الدول إضعاف روسيا فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتجاهل مصالحها فى المشاركة فى حل المشكلات الدولية ومعالجة قضايا الأمن الدولي.[1]

وأشارت الوثيقة إلى أن مواجهة هذه التهديدات يتطلب مجموعة من العناصر التى يتمثل أبرزها فى النهوض الاقتصادى وتطوير القدرات الدفاعية وبناء علاقات متوازنة بين روسيا والعالم الخارجى وتحسين أداء جهاز الدولة وتحسين العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وإنهاء التبعية العلمية وتوسيع حركة الصادرات الروسية. ومن أبرز ما اشتملت عليه العقيدة العسكرية الجديدة تأكيدها على إمكانية استخدام جميع أنواع القوات المسلحة، بما فى ذلك القوات النووية، لصد أى عدوان خارجى، فيما لو فشلت الوسائل الأخرى، واستخدام القوات المسلحة داخل روسيا ذاتها لحفظ الأمن وفق القانون لضمان الأمن وحماية الأرواح وضمان وحدة التراب الوطنى وحماية الدستور، وإعادة بناء المجمع الصناعى ــ العسكرى، وحماية الحدود الروسية، وتحسين عمل أجهزة مكافحة التجسس.. وغير ذلك.[2]

وكانت أهمية صياغة هذه العقيدة الجديدة فى بداية عهد بوتين تتركز فى أنها مثلت انعكاساً لرؤية بوتين لكيفية صيانة الأمن القومى الروسى، عقب فترة طويلة من التدهور على كافة المستويات إبان فترة حكم **"يلتسين"**.

وكان التطور الأكثر أهمية على الإطلاق الذى اشتملت عليه هذه العقيدة يتمثل فى أنها زادت من الحالات التى يمكن أن تلجأ فيها القوات الروسية نحو استخدام الأسلحة النووية، بالمقارنة مع مفهوم الأمن القومى الذى كان معمولاً به منذ عام **1997**. فقد كان المفهوم السابق يشير إلى أن روسيا تحتفظ لنفسها بحق الاستخدام الأول للأسلحة

---

(1) بشير موسى نافع **"امريكا وروسيا واولويات السياسة الخارجية الامريكية"2010.**على الرابط:|11387/**alasr.ws/articles/view** >

(2) - عمرو حسن حسن هاشم الناظر**"الاداة العسكرية في صنع السياسية الخارجية بالتطبيق على"الحرب الروسية وجورجيا حول ابخازيا اوسيتيا الجنوبية**"2008 ،على الرابط: (07-06-2012)< **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285750 >**

النووية، ولكنه كان يقصر هذا الاستخدام على حالة وجود تهديد لوجود روسيا الاتحادية، فى حين أن العقيدة العسكرية الجديدة تسمح باستخدام الأسلحة النووية، حتى فى حالة حدوث عدوان واسع النطاق باستخدام القوات التقليدية فى ظروف حرجة للأمن القومي الروسي بالإضافة ً إلى استخدام هذه الأسلحة للرد على هجمات باستخدام جميع أسلحة الدمار الشامل. ويعنى ذلك أن استخدام الأسلحة النووية لم يعد قاصراً على مجرد الحماية ضد تهديدات الوجود والبقاء، وإنما أدت العقيدة الجديدة إلى تسهيل إمكانية اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية من جانب السلطات الروسية عند الحاجة .[1]

هذا التوجه كان هادفاً فى جوهره إلى التعويض عن الضعف النسبى لروسيا فى مواجهة الولايات المتحدة، وللتلويح بالقوة النووية الاستراتيجية لروسيا، سواء لردع الغرب أو للحصول على المزيد من المساعدات أو للتجاوب مع المواقف الروسية بشأن القضايا الخلافية.

ولذلك، أثارت هذه العقيدة الجديدة استياءً حاداً من جانب الدول الغربية، واعتبروها تحدياً للغرب، وطالبوا روسيا بتعديل هذه العقيدة، والاتجاه بدلا من ذلك نحو المزيد من التأكيد على الرغبة فى التعاون مع الدول الغربية للحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين، إلاأن كبار المسئولين الروس أكدوا أن استخدام الأسلحة النووية يعد عنصراً دفاعياً مهماً لصيانة الأمن القومى الروسى.

ثالثا – تطوير القدرات النووية:

تعامل الرئيس" **فلاديمير بوتين** "مع المسألة النووية وفق معادلة مزدوجة تقوم من ناحية على الرغبة فى دفع عملية خفض التسلح النووى بين روسيا والولايات المتحدة، بينما تقوم من ناحية أخرى على تطوير القدرة النووية الروسية، فى الحدود التى تسمح بها معاهدة خفض الرؤوس النووية مع الولايات المتحدة، باعتبار أن القدرات النووية تظل فى نهاية المطاف ركيزة أساسية فى القدرة العسكرية للبلاد، ناهيك عن أنها واحدة من أدوات قليلة تتيح لروسيا الحفاظ على مكانتها كقوة كبرى على الساحة الدولية وفق هذه المعادلة المزدوجة، وقع "**بوتين** "مع الرئيس الأمريكي "**جورج بوش الابن** "فى عام **2002** على اتفاقية لخفض الأسلحة النووية، والتى خفضت مخزون الأسلحة النووية لدى كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة بنسبة الثلثين لما هو موجود لديهما، أى ما مقداره **1700** رأس نووى لروسيا

[1] - راغدة درغام،"**بوتن يسعى الى استعادة النفوذ السوفياتي** "على الرابط:- < **article.wn.com/.../WNATda65d3555f3e235ab9f5. >** (08 – 06-2012) .

و**2200** للولايات المتحدة. وقد قامت هذه الاتفاقية على مبدأ الخفض غير المتوازن للرؤوس النووية، بمعنى أن الولايات المتحدة سوف تظل تحتفظ بعدد أكبر من الرؤوس النووية. ويعود ذلك إلى أن كل طرف منهما قد حدد لنفسه العدد الملائم من الرؤوس الذى يحفظ له أمنه القومى، وبينما كانت وزارة الدفاع الأمريكية قد أكدت منذ نوفمبر **2001** أنها تحتاج إلى ما يتراوح بين **1800 ــ 2250** رأساً نووياً، فإن الجانب الروسى لا يملك من ناحية الإمكانيات المادية والفنية التى تتيح له صيانة ما يزيد عن **1700** رأس نووى، كما لا يواجه من ناحية أخرى تهديدات جسيمة تجعله فى حاجة إلى الحفاظ على عدد أكبر من تلك الرؤوس. (1)

وقد تضمنت هذه الاتفاقية مفهوماً جديداً لفكرة الخفض يقوم على إعطاء كل طرف الحق فى تحديد الطرق التى سيتبعها لخفض ما لديه من الرؤوس النووية، سواء من خلال التدمير أو التخزين. وكان الجانب الأمريكى هو الذى أصر على هذا المفهوم، حتى يحتفظ لنفسه بالقدرة على إخراج الرؤوس المخفضة من المخازن، وإعادة استخدامها إذا دعت الظروف إلى ذلك، الأمر الذى وفر مكسباً للجانب الأمريكى من حيث تمكينه من تخزين الرؤوس النووية الفائضة، بدلا من تصفيتها، بحيث يمكن إعادة استخدامها إذا دعت الضرورة إلى ذلك مستقبلاً.

وعلى الرغم من حماس الرئيس بوتين الشديد لهذه المعاهدة، فإنها أثارت قدراً كبيراً من الامتعاض والاحتجاج لدى العديد من كبار العسكريين الروس، لاسيما ان الجانب الروسي كان يفضل تصفية وتدمير الرؤوس النووية، بدلا من تخزينها، لأن التخزين يحتاج إلى إمكانيات تفوق الطاقة الحالية لدى روسيا، كما أن الجانب الروسى كان يسعى إلى الربط بين خفض الأسلحة النووية وبين تقديم الولايات المتحدة تنازلات بشأن برنامج الدفاع الصاروخى الذى تتبناه إدارة بوش، وهو ما لم يتحقق بصورة واضحة

ولكن من ناحية أخرى واصل الجانب الروسى جهوده فى مجال تطوير القدرات النووية، فيما يبدو أنه رد فعل للجهود الأمريكية فى هذا المجال. فقد أعلن بوتين فى نوفمبر **2004** أثناء اجتماع مع قادة القوات المسلحة الروسية أن بلاده تطور جيلاً جديداً من الأسلحة النووية لا تملكه قوى نووية أخرى فى العالم، وأن هذا الجيل من الأسلحة النووية سوف يدخل الخدمة فى غضون السنوات المقبلة، وذلك لحماية روسيا مما وصفه بتحديات أمنية مستقبلية.(2)وأشار إلى أن هذا التطوير سوف يشتمل على تصميم نظام جديد متطور للغاية من الصواريخ النووية، لا يوجد ولن يوجد له

(1)- قاسيون «**العقيدة العسكرية الروسية..روسيا تتحكم جيوسياسيا غي النزاعات القادمة** "على الرابط :
<**www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88682** > (05-04-2012).

(2) ـ) قاسيون ،مرجع نفسه.

مثيل لدى القوى النووية الأخرى خلال السنوات المقبلة، إلا أنه لم يذكر تفاصيل عن نوع الأسلحة الذى تحدث عنه أو شكل التهديدات الأمنية الجديدة التى أشار إليها.

وكان من الواضح أن هذا الموقف الروسى يأتى رداً على الجهود المحمومة التى تقوم بها الإدارة الأمريكية على صعيد إنتاج جيل جديد من الأسلحة النووية، بموجب قانون وقع عليه الرئيس بوش الاب فى ديسمبر **1993**، ثم قام الكونجرس الأمريكى من ناحيته بتخصيص مبلغ **3.6** مليار دولار لبرامج الأسلحة النووية خلال السنة المالية **2004**. وتركز الجهود الأمريكية بشكل خاص على تطوير وإنتاج قنابل نووية مصغرة قادرة على اختراق الملاجئ المحصنة تحت الأرض، بحيث تكون قادرة على تدمير مراكز القيادة ومستودعات الأسلحة الموجودة فى مواقع محصنة تحت الأرض. ويترافق ذلك استمرار الإدارة الأمريكية فى تنفيذ برنامج الدفاع الصاروخى الوطنى، دون أن تعبأ بالمخاوف والتهديدات التى تشعر بها القوى الدولية الأخرى.

ومن المؤكد أن خطط التطوير النووى الأمريكية تمثل تهديداً للتوازن الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وهو ما قد يكون أحد أهم أسباب إعلان الرئيس بوتين المذكور بشأن تطوير روسيا لجيل جديد أكثر تطوراً من الأسلحة النووية. وقد قدم وزير الدفاع الروسى سيرجى إيفانوف فى كلمته فى مؤتمر ميونيخ للأمن فى فبراير **2005** توضيحات إضافية بشأن الجيل الجديد من الأسلحة النووية الذى أعلن بوتين أن روسيا سوف تمتلكه، إذ أشار إيفانوف أن هذه الأسلحة لن تكون موجهة ضد دولة بعينها، بل تهدف لضمان أمن وسيادة روسيا فى مواجهة أي تهديدات مستقبلية. وعلى الرغم من أن إيفانوف كان حريصاً مع ذلك على تأكيد أن روسيا لا تحتاج لامتلاك عدد الصواريخ والرؤوس الحربية النووية التى كان الاتحاد السوفيتى السابق يمتلكها، فقد كان واضحاً أن الرسالة التى تسعى روسيا لإيصالها من وراء مثل هذا الإعلان تتمثل فى التأكيد على أن روسيا حريصة على الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية.[1]

المبحث الرابع: المحدد الاقتصادي في العقيدة الأمنية الروسية

تعد المتغيرات الاقتصادية أحدى المتغيرات الهامة على غرار القدرات العسكرية ، والمحدد التاريخي . في تحديد العقيدة الأمنية الروسية ، ولا تتوقف هذه المتغيرات على مدى توافر الموارد الطبيعية فحسب وإنما على حجم

(1)- " **العقيدة العسكرية الروسية الجديدة لا تستبعد توجيه ضربة استباقية للعدو** "على الرابط: **http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/35868/** > (05-03-2011) .

الإمكانات المتاحة لاستغلال هذه الموارد بالشكل الأمثل من جهة . كما يرى بعض المختصين أن فاعلية هذه المتغيرات تتوقف على : مدى قدرة الهيكل الاقتصادي على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسكان وعلى الوضع الاقتصادي للدولة ومدى اعتماده على المساعدات الخارجية من جهة أخرى .[1]

وعلى ضوء هذا ستتناول في هذا المبحث دراسة الامكانيات الاقتصادية الروسية ، وكذا واقع الوضع الاقتصادي في روسيا ومن ثم السياسة الاقتصادية الروسية .

المطلب الأول: الإمكانيات الاقتصادية الروسية :

تعتبر روسيا من اغنى دول العالم نظرا لما تحتويه مساحتها من موارد طبيعية هامة ،فهي تعتبر من اكبر خزانات اعالم للطاقة .والمعادن كما ان ونظرا لشساعة مساحتها فقد كان لها اراضي واسعة للزراعة، فكل هذه الامكانيات جعلت من العقيدة الامنية الروسية تصاغ وفق لهذه المعطيات كالاتي:

أولا – الطاقة : قد ورثت روسيا موارد أولية ، من الاتحاد الروسي تقدر بـــ **90 %** من النفط ، و **54 %** من الفحم ، **75 %** من الغاز الطبيعي كما تسهم في الإنتاج العالمي بـــ **17 %** من النفط و(**25 % – 30 %**) من الغاز الطبيعي و**6 %** من الفحم كما قدر الاحتياطي الروسي من النفط والغاز **49** مليار برميل من النفط و **48.1** ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي . [2]

ونظرا لأهمية قطاع الطاقة وحيوية دوره في الأمن الاقتصادي بصفة خاصة والعقيدة الأمنية للدولة ككل قد حرصت الحكومة الروسية في فترة ما بعد انهيار الإتحاد السوفياتي والتحول إلى اقتصاد السوق على احتكار ، مقدرات هذا القطاع والتحكم في أسعاره سواء المحلية أو التصديرية ، ليرجع احتكار الحكومة لإدارة هذا القطاع إلى أهميته كما يدبره من خزينة الدولة والحكومة ولكونه دعامة أساسية لباقي الصناعات الغير نفطية وكذا الأهمية بالنسبة للمواطن الروسي الذي يعتمد اعتمادا كبيرا من حياته اليومية على إمدادات الطاقة ولذلك كان تخوف شديد من خصخصة القطاع لأمرين هما :

– تؤثر عملية الخصخصة على عملية الإنتاج ولو مرحلية .

– تؤثر خصخصة قطاع النفط على قطاع الطاقة في السوق المحلية. [3]

---

[1] لما مضر جريئ الامارة، مرجع سابق، ص162.

[2] مرجع سابق،ص165.

[3] انديرز اسلوند، **كيف تحولت روسيا الى اقتصاد السوق؟** ترجمة محمد جمال امام، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1997،ص58.

– وعقب تولي الرئيس" **فلاديمير بوتين** "السلطة عام **2000** ،اعلن أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي طالما ظلت معتمدة على المساعدات الخارجية وأن روسيا دولة غنية بالمواد الأولية . وكذا إن قطاع الطاقة أحد الدعائم الأساسية لصادرات السلاح الروسي وذلك بتدعيم الصناعة العسكرية وتصديرها للنهوض الاقتصادي الروسي وقد بلغ حجم استخراج النفط عام **2004** حوالي **450** طن.[1]

وقد كان لبروز روسيا كقوة اقتصادية من منظور الطاقة واكتسابها تأثيرا واسع النطاق على سوق الطاقة وأسعارها تأثيرا مباشرا من قبول العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة الدول السبعة صناعيا الكبرى لتتحول بذلك إلى مجموعة الثمانية في **2002** ، التي تولت روسيا رئاستها واستضافت قمتها سنة **2006** .[2]

ثانيا –المعادن : تعد روسيا أكثر الدول الغنية بالثروات المعدنية فسبيريا وحدها تضم أكثر من سدس ذهب العالم وخمس بلاتانيوم العالمي وثلث الحديد وحوالي ربع ما هو موجود من الخشب حيث ورثت عن الإتحاد السوفياتي **43** % من الحديد فضلا على انه تعد ثاني منتج ومصدر للذهب في العالم ، **17** % من الحديد و**10 – 20** % من المعادن الأخرى مثل النحاس والنيكل ، الزنك ، الفضة والبلاتينك والكويلت .

ثالثا – الزراعة : كما تعد روسيا كبرى دول العالم من حيث المساحة التي تبلغ **17.075.200** مليون كلم2 وهذه المساحة غنية بالثروات المعدنية والطبيعية حيث تضم **220** مليون هكتار للأراضي الزراعية وتضم **120** ألف نهر صغير معظمها محلي . أهمها الفولجا ، كما أن فيها حوالي مليوني بحيرة مالحة أهمها بحيرة البايكال التي تعد اكبر بحيرة في العالم .[3]

المطلب الثاني : الواقع الاقتصادي في روسيا

قد شهد الواقع الاقتصاد في روسيا عدة تغيرات ،فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي عرفت روسيا عدة مراحل تطورية للاقتصاد الروسي وذلك بين فترة حكم" **يلتسين** "**1992–2000** وصعود بوتن للحكم سنة**2000** لمدة عهدتين حتى عام **2008**.كمايلي:

أولا – فترة "بوريس يلتسين" : عان الاقتصاد الروسي لطيلة سنوات أزمة مالية خانقة ، ناتجة عن عدة عوامل ، وكانت أهم المشكلات مشكلة المديونية . حيث تجاوزت مديونية المصانع للحكومة أكثر من **10** مليارات الدولارات

---

[1]- نورهان الشيخ،" **سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي**"،**قضايا محاولة لبلورة تطورات جارية**، مصر المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتجية ، ص10.

[2]- " Russia's Economic Interests,in :< **http://trumanfactor.com/2011/russia-economic-interests/** >(15-03-2012) .

[3] فكتور لبيديف، **الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية**، ترجمة مركز الامارات والبحوث الدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، مركز الامارات والبحوث والدراسات الاستراتجية،1999،ص22.

وفقا لأسعار الصرف السارية في بداية عام **1998** ، أما في ما يخص مديونية الدولة العامة وهي رواتب غير مدفوعة للمواطنين ، فقد اقتربت **7** مليارات الدولارات ، و لم تستطع الحكومة الروسية تسديد جزء من ديونها لموظفيها إلا في أواخر **1997** ، وترجع أسباب الأزمة المالية إلى :

– عدم توفر السيولة المالية في السوق .

– ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية والغاز .

– التكلفة العالية للنقل واستخدام السكك الحديدية .

– فشل سياسة جباية الضرائب.

– عدم فاعلية سياسة الاقتراض. [1]

وبالإضافة إلى كل هذا فان الاقتصاد الروسي في عام **1998** من أربع صدمات وضعته إلى حافة الكارثة ، كانت الصدمة الأولى داخلية تلخصت في :

فشل الحكومة الكامل في جباية الضرائب ، واعترفت السلطات الرسمية في نهاية سنة **1998** أنها لم تستطع أن تجمع سوى **65 %** من الضرائب ، لذلك إصلاح الضريبة أبرز المهمات للحكومة الروسية سنة **1998** .

وجاءت الصدمات الثلاث من الخارج في:

وتمثلت **الأولى** في رفض صندوق النقد الدولي منح التحويل الدوري للقرض بمبلغ **700** مليون دولار أما الصدمة **الثانية** في رفض البنك الدولي تقديم **1.1** مليار دولار من الأموال التي كانت تنتظرها ميزانية الدولة .

في حين كانت الصدمة **الثالثة** التي خسرت من جرائها **50** مليار دولار حسب البنك المركزي الروسي ، كما كان الحد الأدنى لمعيشة الفرد في روسيا عام 1997 ، 408 روبل قديم أي أقل من **70** دولار شهريا ، بلغ عدد المواطنين الذين لا تصل دخولهم إلى الحد الأدنى من مستوى المعيشة **34,7** مليون فرد ، كما تشير مؤشرات التنمية الاقتصادية و البشرية في روسيا ،ألا و هي زيادة متوسط العمر ،استقرار الدخول الفعلية و النمو الاقتصادي .[2]

ففي عام **1997** استخرجت روسيا **272** مليون طن من النفط و **489** متر مكعب من الغاز الطبيعي و لم يتجاوز مستوى التضخم المالي في نهاية **0,6**،**1997%** من حجم التبادل الخارجي ، فقد ارتفع بنسبة **1,5% في 1997**

(1)- فكتور لبيديف ، مرجع سابق ، فص06.
(2) - مرجع نفسه، ص08.

بالمقارنة مع العام الذي سبقه، و تجاوز **153**مليار دولار،فقد وصلت الاحتياطات من الذهب والعملة الأجنبية **22,9** دولار إذ أدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **0.44%** ، مما أدى باستلزام تدخل الدولة لضمان مصالحها من اجل حماية أمنها الاقتصادي .

ثانيا –" فلاديمير بوتين": استطاع الاقتصاد الروسي بعد الإصلاحات التي مر بها **بين2000 ــو 2008** و اعتماده قواعد اقتصاد السوق و إنشاءه قوة شرائية لدى المستهلكين وتوفير الأرضية المناسبة متوسطة، صغار، رجال الأعمال و خفض الضرائب أن يكون من بين اقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات المحلية و الأجنبية على السواء.

إن تسارع وتأثر التنمية الاقتصادية لروسيا وتعدد اختصاصات فروعها وارتباطها باقتصاديات دول أسيا و أوروبا، و اتساع نشاط الرأسمال الروسي العام و الخاص خارج حدود البلاد:نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج و التكامل ضمن الاقتصاد العالمي . [1]

فقد أفاد المصرف المركزي الروسي بأن حجم الاستثمارات المباشرة وفق معلومات المصرف في الفترة **20.19** مليار دولار مقابل **18.484** مليار دولار في الربع الأول من عام **2007** .

وشكل نمو الإنتاج الصناعي خلال فترة نوفمبر **2008** مقارنا بنوفمبر **2007** نسبة **3.7%** ، وانخفض استخراج النفط في البلاد خلال أكتوبر **2008** بنسبة **0,6%** .

كما تجاوز محصول الحبوب عام **2008** ، **108** مليون طن محققا مستوى قياسي على مدى **15** سنة الأخيرة .

وأعلن المكتب الصحفي في البنك المركزي الروسي إن فائض ميزان التجارة الخارجية الروسية عام **2008** بلغ 176,6 مليار دولار مقابل **130,9** مليار دولار عام **2007**.

وقد عبر الرئيس السابق "**ديميتري ميدفيديف**" إن الوضع الاقتصادي الروسي ب "إن روسيا واصلت تنفيذ مهمات التي وضعتها لعان **2008** بشكل يستحق الإعجاب ..." ، بما في ذلك تلك المهمات التي تدخل في إطار التخطيط الحالي لرؤية مستقبلية للتنمية للفترة حتى عام **2020** . [2]

---

[1] - لمى مضر الامارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**، مرجع سابق، ص149.

[2] - لمى مضرالامارة ،**الستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة** العربية ، مرجع سابق ،ص ص150-152.

المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية الروسية

على قدر ما ورثت روسيا الاتحاد السوفياتي من الناحية القانونية الدولية وبعض الجوانب الايجابية كالقوة العسكرية ،إلا أنها للاقتصاد الروسي هو الانتقال إلى الرأسمالية مرة واحدة أو ما يسمى "العلاج بالصدمة" لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ،حيث عمدت الحكومة الروسية منذ سنة **1992** إلى القيام بعدة إجراءات من بينها:

- تحرير التجارة داخل الاقتصاد لإزالة نظام تسعير السلع.
- خفض الإنفاق الحكومي بصورة شديدة.
- إصلاح النظام الضريبي.
- جعل العملة قابلة جزئيا للتحويل.
- خصخصة مؤسسات الدولة .
- الانضمام للمؤسسات المالية الاقتصادية الدولية من أجل الحصول على المساعدات اللازمة لنجاح عملية التحول

حيث شهدت فترة "**يلتسين** "العديد من السياسات الاقتصادية المضطربة و الغير محسوبة التي أدت إلى تفاقم العديد من العديد من المشاكل الاقتصادية من الداخل ،وإلى خسارة روسيا مت تبقى من مكانتها في الخارج ، وفي مقدمة هته السياسات سياسة الخصخصة المتسرعة والغير المدروسة التي تبنتها حكومة يلتسين .[1] وبعد صعود بوتين كرئيس الحكومة عام **1999** ورئيسا للبلاد عام **2000** ، كان الاقتصاد الروسي يعاني حالة تدهور متعددة الأبعاد والمستويات من تفاقم الديون ، وعجز الحكومة عن سداد رواتب الموظفين والجنود وانتشار الفقر وهبوط الإنتاج الزراعي والصناعي.[2] ونتيجة للوضع المزري الذي كانت عليه روسيا قاو بإصلاح إقتصادي، حيث جاءت هذه الرؤية الإصلاحية الاقتصادية الروسية في البرنامج الذي طرحه رئيس الوزراء مخائيل كسيانوف أمام مجلس الدوما في **26** ماي **2000** عقب تشكيل أول حكومة في عهد الرئيس" **بوتين** " وانطوى هذا البرنامج على عناصر شديدة الطموح لإصلاح أوضاع الاقتصاد الروسي . [3]

---

(1) - لمى مضرالامارة ، **المتغيرات الداخلية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياساتها تجاه منطقة الخليج العربية في الفترتين 1990-2003**، مرجع سابق، ص19.

(2) - على شلبي المغاوري، **"الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولية،"** مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد176،2010، ص83.

(3) - **التقرير الاستراتيجي العربي**، 2003-2004،**" روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة"**، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة على الرابط: (04-04-2012)< **http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB85.HTM** >

حيث ارتكزت خطة الإصلاح على رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجماعي ، بما يتراوح بين **453,5%** حتى عام **2005** حتى يمكن رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل ، وكان تحقيق هذا المعدل من النمو يحتاج إلى إصلاحات هيكلية وتنشيط تدفق الاستثمارات إلى القطاعات الصناعية لكن الخلاف هو أن **"بوتين"** ومساعديه رأوا أن هذا المعدل غير كافي لتحقيق الفجوة بين روسيا والدول المتقدمة، وأكدوا أن روسيا يجب أن تقفز بمعدل نمو لا يقل عن **8%** ، وقد حقق الاقتصاد الروسي عام **2000** نموا وصل إلى **7%**.

كما ركز أيضا برنامج الإصلاح الروسي على خفض المعدل الضريبي إلى **13%** بينما كان يتجاوز بين (**12 و 22%**) ، وإصلاح القطاع المعرفي وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي .

كما قام **"بوتين"** كخطوة إصلاحية مهمة بإعادة النظر في مسألة عملية الخصخصة التي تمت بصورة فوضوية في عهد يلتسين ،حيث اختار منهجا وسطيا يقوم على التصدي للحالات الأكثر شجاعة في عملية الخصخصة ،كما حاول **"بوتين** "إبعاد رجال الأعمال عن الحكم بحيث تم تقليص دورهم السياسي ووقف تدخلاتهم في سياسات الكرملين على غرار ما كان يحدث في عهد **"يلتسين** " .

أما في فترة الرئاسة الثانية فقد اعتزم نوتين على مواصلة السير في تنفيذ برنامجه الإصلاحي ذلك عن طريق :

- تشجيع الشركات الصغيرة.
- خفض الاعتماد على صادرات النفط.
- تحديث نظام المعرفي.
- تحسين مستوى المعيشة بنسبة كبيرة للفقراء اللذين يمثلون **1/3** من السكان. [1]

كما أدت السياسة الاقتصادية الروسية إلى تحقيق نتائج ايجابيه من حيث معدل النمو سنويا لفترة تصل إلى أربع سنوات بدور حوالي **6 %** وهو ما ينعكس على الدخل الفردي خلال عام **2004** ، إذا وصل الناتج المحلي الإجمالي **6.8 %** ووصل الاحتياطي من الذهب والنقد الأجنبي ارتفاعه وانخفاض نسبة السكان الذين لا يقل دخلهم على تكاليف الحد الأدنى لمعيشة الفرد بنسبة **3 %** . [2]

[1] - التقرير الاستراتجي العربي، 2003-2004 ،مرجع سابق .
[2] - مرجع نفسه.

ومما سبق من دراسة المحدد الاقتصادي للعقيدة الأمنية الروسية نجد أن واقع الاقتصاد الروسي والإمكانيات المتاحة له في ضل سياسات اقتصادية ومؤشرات تمثل هدفا استراتيجيا باعتماد قدرة العام الاقتصادي للوصول إلى الأمن الاقتصادي لاستعادة مكانة الدولة وأمناها واستقرارها ، ومن ثم هيبتها جعل من المتغير الاقتصادي عامل مهم في تحديد عقيدة روسيا الأمنية .

خلاصة :

نستنتج من خلال ما تقدم من محددات العقائدية التي وردت من خلال المباحث نجد أن الصيغة الأولية للعقيدة الأمنية الروسية كانت محل انتقادات من جانب بعض الأوساط السياسية و الأكاديمية في الغرب ، إذ جرى النظر إليها بوصفها تعكس تطابقا مع المفاهيم السوفيتية التقليدية في ما يتعلق بمدركات التهديد لاسيما من حيث اعتبار الغرب مصدر تهديد رئيسي للأمن الروسي . هذا من جهة ومن جهة أخرى أن روسيا ما زالت تحتفظ فعلا بقوات مسلحة ضخمة ، وكذا اعتماد روسيا على المتغير الاقتصادي والاستفادة من درس تفكك الإتحاد السوفياتي ، حيث مسكت العصا من الوسط من جهة تعتمد في تطوير اقتصادها على الغرب ، والانفتاح على الأسواق (اقتصاد السوق) من جهة أخرى لتعزيز الأمن القومي الروسي ، وبهذا جاءت العقيدة الأمنية الروسية وفق ثلاث مراحل من عقيدة استعادة المكانة إلى عقيدة فرض الاحترام وصولا إلى عقيدة التوازن الإستراتيجي وفق مرجعيات فكرية مختلفة .

الفصل الثاني

العقيدة الأمنية الروسية و
مرجعيتها الفكرية

تمهيد:

عقب انهيار الاتحاد السوفياتي عام **1991** وفي ظل التحولات الدولية الجيوسياسية، والاقتصادية والتغير في مفهوم القوة ،وتفكك مؤسسات الاتحاد السوفياتي اصبح من المتعين على الاتحاد الروسي ،الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي، بناء اجهزة امنية جديدة وصياغة منظور عقائدي جديد وذلك لمواجهة كل الظروف العامة التي شهدها المجتمع الروسي.

لقد تراجع الاداء الاقتصادي ،وظهرت قوى سياسية جديدة في المجتمع الروسي تطالب بالتحول نحو سياسات امنية جديدة .وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي والفكري ولذلك ظهرت مدارس فكرية مختلفة الآراء والتوجهات النظرية لصياغة العقيدة الامنية الروسية .وهنا اصبح على الاتحاد الروسي مهام كثيرة ومتشعبة، واولويات يتم ترتيبها الفكري حسب التوجه الفكري للنخبة الحاكمة .فمنها من اولى الاهمية بالتوجه نحو الغرب وجعل روسيا دولة ليبيرالية وذلك كان في فترة يلتسين ومنهم من اعطى الاولويات للإصلاحات الداخلية ، والاعتماد عليها في استعادة المكانة الدولية، وفرض احترام روسيا على الساحة السياسية العالمية بالاعتماد على مجموعة من المفاهيم: مثل مفهوم الامن القومي، مفهوم العقيدة العسكرية، ومن ثم السياسة الخارجية عن طريق وثائق امنية، ومنهم من اعتمد على التوجه الجيوبوليتيكي هذا ما سيتناوله هذا الفصل في اطار اربعة مباحث.

المبحث الأول : التطور التاريخي للعقيدة الأمنية الروسية

منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي شهدت قضايا والتوجهات الإستراتيجية العامة للدولة الروسي تحولات نابعة من التغيرات الجيوسياسية التي طرأت على البيئة الدولية و الإقليمية لما بعد الحرب الباردة ، حيث أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى تداعي الكثير من مكونات العقيدة الأمنية الروسية عامة ، و الفكر الإستراتيجي خاصة الذي كان يحكم القضايا الأمنية و العسكرية في الاتحاد السوفياتي سابقا ، لذا جاءت صياغة أول عقيدة أمنية في ماي **1992** و التي جرى عن إقرارها بالفعل في نوفمبر**1993** .

وبعد انتهاء حكم "**بوريس يلتسن**" و صعود" **بوتين**" الذي عرفت فترة حكمه ثلاثة مراحل جيوسياسية حتى نهاية **2009** برزت خلال كل مرحلة عقيدة أمنية جديدة معلن عنها في وثائق أمنية . حاول بوتين في كل مرحلة دفع روسيا إلى الأمام لإستعادة مكانتها كمرحلة أولية ، ومن ثم التعريف بروسي كقوة عظمى و فرض إحترامها على الساحة العالمية إلى غاية صياغة عقيدة التوازن الإستراتيجي و التي قدمها وزير الخارجية إفانوف في عهد ميدفيديف ،و التي تدخل حيز التطبيق **2011 – 2015** ، وهذا ما سنتناوله في هذا البحث .[1]

[1] - أحمد إبراهيم محمود ، **العقيدة العسكرية الروسية : التحولات و الدوافع** ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة مركز الاهرام للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،2007،عدد 143، ، ص67.

المطلب الأول : العقيدة الأمنية الروسية في عهد بوريس يلتسين

نبعت أهمية صياغة عقيدة أمنية جديدة في روسيا من أن القيادة العسكرية الروسية جابهت عقب إنهيار الإتحاد السوفياتي إحتياجا ملحا لإعادة بناء و تنظيم القوات المسلحة بالإعتماد على التجنيد الروسي من التركة العسكرية السوفياتية . وقد ركزت صياغة العقيدة الأمنية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة على مجموعة من القضايا ذات الأولوية في الفكر الإستراتيجي الروسي ،و هي كالأتي :

أولا – إحتواء العدوان : فقد ركزت القوات المسلحة الروسية على فكرة إحتواء العدوان ،و ذلك عن طريق بناء قوات تكفي للتصدي إلى التهديد المحتمل بهدف توليد العدو المحتمل. و بأن الخسائر التي سوف يتكبدها تزيد بصورة عن المكاسب التي يمكن أن يحققها في حالة الهجوم .

ثانيا – الاستعداد لمواجهة الحروب المحلية و الإقليمية: فالإتحاد السوفياتي لم يكن يعطي اهتماما كافيا لعمليات الاستعداد للدخول في عمليات قتالية ذات طبيعة عملية و إقليمية ، لأنه كان مشغولا باحتمال حرب كونية ضد المعسكر الغربي .

ثالثا – الإهتمام بالتطور في التكنولوجيا العسكرية .

رابعا – الاهتمام بقضايا الانتشار الاستراتيجي: و ذلك لنقل و تخزين الأسلحة من منطقة حيوية إلى منطقة أخرى . علما أن الجزء الأوروبي من روسيا يعتبر الأكثر كثافة بالسكان ، إلا أنه يخضع ببنود معاهدة باريس التي تسمح بتخزين العتاد الحربي في سيبيريا .

خامسا – الواقعية في فن الحرب : فكثير من الدراسات الروسية في مجال فن الحرب كانت ذات طابع تجريدي و لم تكن كافية للتعامل مع الأوضاع القائمة و الموارد الإقتصادية المتاحة في الدولة . الأمر الذي يؤكد على ضرورة التركيز على الفكر العسكري الروسي الجديد و توفير مزيد من الواقعية في البحث العلمي العسكري .[1]

و للفهم الجيد لمواطن التغيير في العقيدة الأمنية الروسية وجب إدراج مجالات التغيير في الفكر العقائدي لأمن الإتحاد السوفياتي ، و التي مسها التغيير بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي . إتجاهات التغير كالآتي :

1 –التخلي عن المفهوم الماركسي اللينيني للحرب في البيئة الدولية و إعتماد مفهوم جديد بدلا منه ، فالنظرية الماركسية تنظر إلى الحرب بوصفها ظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في مرحلة معينة من تطور المجتمع الطبقي ، و بوصفها أيضا أحد الأشكال السياسية للصراع الطبقي التي تلجأ إليها . في حين القيادة العسكرية الروسية باتت تتبنى في الوقت الراهن مفهوما تقليديا للحرب يقوم على احتمالات اندلاع الحرب تنبع من استمرار حالة الفوضى

[1] - أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق ص،69.

التي تطبع الجماعة الدولية و التي توفر بطبيعة الحال أية ضمانات في مواجهة احتمالات تزايد درجة الخطر العسكري و تطور و إمكانية وصوله درجة التهديد المباشر في ظل ظروف معينة .[1]

2 –التراجع عن الموجهة الإستراتيجية العالمية ، فالعقيدة الأمنية الروسية أصبحت تتبنى أهدافا محددة بالقياس مع العقيدة السوفياتية ، فقد تبنى السوفيات في عقود الحرب الباردة مفهوما عالميا للأمن امتد إلى خارج العدو المباشر . أما في الوقت الراهن فإن مفهوم الأمن الروسي يقتصر على الأمن المباشر للأراضي الروسية والنطاق الجيوبوليتيكي المحيط بها

3 تعديل مبادئ بناء القوات المسلحة ففي الاتحاد السوفياتي كان يعتمد على دراسات الإمكانات العسكرية للعدو المحتمل واتجاهات تطور قواته المسلحة وطبيعة الحرب التي ينوي شنها . أما في فترة ما بعد الانهيار السوفياتي فإن أعمال بناء القوات باتت هادفة فقط إلى تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الأمنية الدفاعية .[2]

4 –تغيير القواعد الحاكمة لتصعيد النووي حيث كان منم المحتم أن أية حرب تنشأ بين الإتحاد السوفياتي والغرب في فترة الحرب الباردة ستكون حرب صاروخية نووية وتكون قاعدة أساس إدارتها على الاستخدام المركز للصواريخ النووية ، جميع أنواع القوات المسلحة وفي ظل العقيدة الأمنية ما بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وإن كانت قد بدأت مع" **البروسترويكا**" أعطت القيادة الروسية لنفسها الحق في الاستخدام الأول للأسلحة النووية في حالة الصراع المسلح . إلا أنها وضعت هذا الاستخدام في نهاية سلم التصعيد وفي أعقاب حرب تقليدية واسعة النطاق.[3]

المطلب الثاني : العقيدة الأمنية الروسية (2000 – 2010)

لقد عرفت روسيا في عهد بوتين انتفاضه مهمة لفتت انتباه السياسيين والمراقبين تحت عنوان إستعادة المكانة الدولية لروسيا والحفاظ على الأمن القومي الروسي في آن واحد واستعادة إحترامها كقوة كبرى في العالم ، وذلك بتحسين اقتصادها واستقرارها السياسي وإعادة هيكلة قوتها العسكرية . وبذلك عرفت العقيدة الأمنية الروسية ثلاثة مراحل صنفت من عقيدة إستعادة المكانة إلى مرحلة فرض الإحترام وآخر وثيقة أمنية قدمت لميدفيديف كعقيدة للتوازن الإستراتيجي . وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولا – عقيدة إستعادة المكانة : لقد بدأت الفترة الأولى لحكم فلاديمير بوتين ، واستمرت حتى نهاية فترته الرئاسية الأولى (2000 – 2004) وكانت هذه الفترة أقرب إلى استعادة الدولة القومية القوية في مختلف جوانبها السياسية والفكرية والعسكرية والإقتصادية حيث أن روسيا كانت قد خرجت من فترة تاريخية إنتقالية

(1) - Natalie Gross, **Reflection On Russia's New military doctrine** , Janes intelligence Revieu , Vo 14 No 08 August 1992 , P 339 .

(2) - أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق،ص71

(3) - Natalie Gross , Op cit P17 .

صعبة ، ومن آثار الإنهيار الجيوسياسي العالمي مع بداية عقد التسعينات حيث كان هناك فساد إقتصادي واجتماعي وتبعية جيوستراتيجية وفوضى إدارية وصراعات داخلية. [1]

لذا فإن العقيدة الأمنية الروسية في هذه المرحلة كانت أقرب إلى العقيدة الدفاعية فقد كان القادة الروس متخوفين من المتربسين بدولتهم الناشئة ومحاولة تشويه صورة روسيا والتدخل في شؤونها الناتجة عن السياسات التي أقرها يلتسن في مرحلة سابقة كالخصخصة وفتح أبواب الإستثمار والإندماج في مؤسسات الغرب حيث كان واضحا للحاجة إلى تعزيز الحدود الجنوبية لروسيا مع آسيا الوسطى والصين ، كما أن الجيش في هذه المرحلة لا يزال يعتبر حلف الناتو مهددا لأمن روسيا .[2]

ثانيا – عقيدة فرض الإحترام : بدأت تطبيق هذه العقيدة في مرحلة **2005 – 2009** و هي تنبع من توجه جيوسياسي عالمي الذي يقوم على بناء وتأسيس جيش قوي وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية إستراتيجية قادرة على موجهة جل تلك التحديات والتهديدات النابعة من الخارج تحديدا ، أي أن هذه الفترة ركزت أكثر على الأمن الخارجي خلال حقبة زمنية جديدة تدفع العالم السياسي نحو تبني مجموعة من الأفكار والتوجهات الجيوسياسية والاستثنائية ، لان روسيا بوتين خلال فترة حكمه الثانية (2004 – 2008) واجهت التهميش المتزايد من قبل الغربية هذا من جهة و كذا التهديد الذي يمثله حلف الناتو على الأطراف الغربية لروسيا خاصة بعد انضمام العديد من دول أوروبا الشرقية لحلف الناتو وكذلك التدخلات المتزايدة في الشؤون الداخلية لروسيا الذي استقر في نهاية 2008 على انفجار حرب بين روسيا وجورجيا.[3]

لذلك قد تشكلت العقيدة الأمنية الروسية بناءا على التهديدات والعوامل الجيوسياسية التي شرت بها روسيا ، حيث اتسمت العقيدة الأمنية الروسية في هذه المرحلة بالاستفزاز والاستنفاد والمواجهة مع الغرب وكانت أقرب للعقيدة الهجومية منها إلى الدفاعية .

ثالثا – عقيدة التوازن الاستراتيجي : وهي العقيدة الثالثة التي تتبناها روسيا في تاريخها الحديث (**2011 – 2015**) هذه العقيدة التي أعلن عنها السكرتير في مجلس الأمن القومي الروسي " **نيكولاي ياكروشيف**"في **2009/01/09** في مدينة سان بطرسبرغ حيث جاءت هذه العقيدة رد على إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلن عنها في **2002** كما يقول ذلك المحلل السياسي الروسي" **آليوند الكسندر**" وفتش ولقد تعاملت

---

[1] - محمد بن سعيد الفطيسي ، **رؤية إلى العقيدة العسكرية الروسية 2011 – 2015** ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 2010 ، على الرابط: (16-06-2012).<**www.Mostakbaliat.com** >

[2] - مرجع نفسه .

[3] - مرجع نفسه.

الإستراتيجية الأمريكية مع روسيا بشكل سلبي ووضعتها ضمن الدول التي لا تطبق الديمقراطية الصحيحة ، حيث اتهمتها بتدخلها في شؤون جيرانها . كما ورد في هذه العقيدة على إمكانية توجيه روسيا ضربات إستباقية وإمكانية استخدام القوات العسكرية خارج الدولة ، كما أنه يوجد بند داخل هذه الوثيقة الجديدة انه إمكانية إستخدام الأسلحة النووية في حالة وجود تهديد بالغ الخطورة على الأمن القومي الروسي وما يقصد بالتوازن الإستراتيجي هو نظر روسيا وأخذها في الحسبان إستراتيجيات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

وينظر الى التطور الكرونولوجي و التاريخي للعقيدة الأمنية الروسية نجد ان التغيرات و التطورات الملاحقة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي منذ ذلك العام اجبر الروس على إعادة النظر في أولوياتهم في حين كان الكرملين يشدد ان روسيا تواجه خطر الدخول في النزاعات المسلحة مع أي طرف ،او دولة في العالم فان خطاب المسؤولون الروس اعاد النظر في اولويات من التغيرات الدولية الراهنة خاصة بعد احداث الحدي عشر من سبتمبر على ضرورة استعداد لمواجهة أي تهديد للأمن القومي الروسي وبرزت مسالة استعداد القوات المسلحة الروسية لتوجيه ضربات استباقية ضد اعداء محتملين فلا يكاد يخلو خطاب" **بوتين**" أو احد اعوانه من الاشارة الى مسالة ارتفاع سخونة التوتر في العالم وقد قال احد المحللين الاستراتيجيين الروس .ان قيام واشنطن مثلا بتوجيه ضربة عسكرية لإيران يمكن ان يسفر عن توسيع دائرة المواجهة لتشمل بالإضافة لإيران بلدان اخرى مثل أذربيجان وبما يعني تهديد المناطق الجنوبية بالنسبة لروسيا وعلى روسيا ان تأخذ هذا بعين الاعتبار في عقيدتها الامنية .والي جانب العقيدة الأمنية قد توالت الاوساط السياسية او ما يعرف بالعقيدة السياسية والذي يتمحور حول الدور الذي تلعبه روسيا على المستوى الاقليمي حتى لو اقتضى لأمر الى استعمال القوة العسكرية لحماية وضمان امنها على كل المستويات ويشرف على تنفيذ هذه السياسة مجلس الأمن القومي الروسي.

المبحث الثاني : مرتكزات العقيدة الأمنية الروسية

ترتكز العقيدة الأمنية الروسية على عدة جوانب ، في البداية كانت إدراك للتهديدات التي تواجه الأمن القومي الروسي . ومن ثم سطرت النخبة الروسية النخبة الحاكمة في روسيا مجموعة من السياسات الدفاعية بدأت بلهجة الخطاب ثم التوقيع على عدة وثائق أمنية بعد ذلك سطرت مجموعة من الآليات لمواجهة و هذه التهديدات ، هذا ما يتناوله هذا المبحث :

[1] - محمد بن سعيد الفطيسي ، مرجع سابق .

المطلب الأول : مهددات الأمن القومي الروسي

قد برزت عدة تغيرات أثرت على المن القومي الروسي و أهمها التهديدات عبر الوطنية ، أهمها الإرهاب الذي جاء كتهديد عالمي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر **2001** ، و كذلك منع الإنتشار النووي مكافحة المخدرات ،الجريمة المنظمة ...

أولا – الإرهاب كتهديد أمني جديد : فضلا عن ما خلفته أحداث **11 سبتمبر 2001** فقد انتقلت العمليات الإرهابية خاصة في مناطق الجوار و أصبح الإرهاب خطر أمني بالنسبة لروسيا و قامت بتطبيق هذا الحكم على الشيشان بحكم انتمائهم الإسلامي ، كما حدثت عدة هجمات إرهابية في آسيا الوسطى شمال القوقاز مما جعل الإرهاب تحديا أمنيا بالنسبة لروسيا.

و ما جعل الإرهاب تحدي أمني هو أن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت قضية الإرهاب مبرر للتدخل في عدة مناطق .[1]

ثانيا – إنتشار أسلحة الدمار الشامل : أما فيما يخص امتلاك أسلحة الدمار الشامل لعدة قوى دولية جديدة أصبح له بعدا آخر في الأمن الروسي يعطيها أولوية في توسيع مفهوم عالم متعدد الأقطاب من جهة لكنه من ناحية ثانية بحكم أنه حجة لتدخل الغرب في العديد من المناطق مثل ما حدث في العراق ، لذا أصبح على روسيا أن تأخذ هذا البعد المهدد بعين الإعتبار في سياساتها الأمنية و في إستراتيجيتها العسكرية و هي أصبحت تخاف من مسألة التدخل في إيران بسبب احتوائها على برامج نووية .[2]

ثالثا – الولايات المتحدة الأمريكية : تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المهدد الأمني و العدو القديم المتجدد بالنسبة للأمن القومي الروسي خاصة من خلال إصرار الولايات المتحدة على فكرة الدرع الصاروخي و على الكثير من القضايا التي تقف عائقا أمام المصالح الأمنية لروسيا. و هذا ما سيتناوله لاحقا الفصل الرابع بالتفصيل من خلال دراسة علاقة روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية.[3]

رابعا – توسيع حلف الناتو : إن ظهور كتلة عسكرية قوية على الحدود الروسية من خلال تدخل الناتو في كوسوفو من خلال مشاريع انضمام العديد من دول الإتحاد السوفياتي سابقا للحلف الأطلسي جعل أمر تطويق روسيا الهاجس الأمني الكبير الذي يحدق بالأمن الروسي.[4]

---

(1) -Olga olikar ,in other , « **Russia foreign policy sources and implication »**, Rand Project air force Project ,p.139. found at **<www.rand.org/pubs/monographs/2009/RAND_MG768.pdf** >(05-06-2012**)**

(2) -ibid,p.124.

(3) -ibid,p.125.

(4) - stefan fors,**russia military thinkig and threat perception:afinnish view,ceri strategy paperces** ,n°5,2009,p.08() found at**<www.ceri-siences-poorh/-n5-13112009.pdf**>(03-05-2012).

وقد تلخصت تهديدات الحلف الأطلسي لروسيا في ما يلي:

-المفهوم الاستراتيجي لحلف الاطلسي من استخدام القوة من خارج مناطقه الجغرافية.

-المبادئ التوجيهية السياسية و العسكرية للحلف التي تتناقض ومصالح الامن القومي الروسي.

-المفهوم العقائدي الهجومي للحلف الاطلسي.

-توسيع حلف الناتو شرقا.

-تعزيز التكتلات العسكرية.

-استخدام القوة ضد الدول الصديقة لروسيا دون التعرض لعقوبات لمجلس الامن الدولي.

-مفهوم التدخل الانساني على اساس الاستخدام العسكري.

المطلب الثاني : السياسة الدفاعية الروسية

بعد عشر سنوات من الانهيار و الانسياب في مؤسسات الدفاع الروسية **1990 – 2000** تمت مراجعة و إعادة النظر في دور المؤسسات العسكرية و ذلك بقيام عمليات إصلاحية و تحول القطاع إلى سياسة الكريملين المركزي، بحيث أصبح الدفاع و الأمن و القدرات جزء لا يتجزأ من استقلالية السياسة الخارجية الروسية عن السياسة الدولية .حيث وضعت أهداف لتنمية الصناعة العسكرية و إقامة تأمين للمنشئات العسكرية و تطوير القطاع الصناعي العسكري بالإضافة إلى تعزيز السيطرة المدنية على الهياكل العسكرية.[1]

ويمكن الإتفاق على أن روسيا في سياستها الدفاعية وضعت خطة عرفت بخطة "**نينغ ning** " وذلك بما يتماشى ومصالح روسيا و تصوراتها للتهديد.[2]

ويمكن طرح السياسة الدفاعية الروسية من 2000 – 2010 من خلال المؤشرات التالية :

أولا – الخطب و الوثائق : تجسدت السياسات الدفاعية الروسية في البداية في شكل خطب ووثائق أمنية و ذلك في محاولة بناء قوة عسكرية تهدف من ورائها إلى تحسين مكانة القوى المسلحة داخل المجتمع الروسي ، ومن جهة أخرى يهدف الخطاب الأمني و الوثائق الأمنية إلى الإعتراف بأن القوات المسلحة تمثل مصدر الهيبة العالمي . وقد شهدت روسيا مع بداية سنة **2000** نقاش في عقيدتها العسكرية حول أولوية المفاضلة بين القوى النووية و

(1) -Irina isarova, « **the Russia defense reform ,chain and eurassia forum quarterly »**, central asia – caocasus institute &silk road studies program n°,1,2007,p.75 :found at **<http//www.silkro adstdies .org/ new/docs/cef/quaterly2007/isakova.pdf>**(06-06-2012**)**

(2)-Olga olikar, in other,op,cit.p.139

التقليدية حيث كان مرجع المفاضلة تلك إلى طبيعة التهديد.وقد برزت عدة وثائق أمنية تخص السياسات الدفاعية الروسية ،كتلك التي نشرتها وزارة الدفاع عام **2003** .[1]

ثانيا – الإنفاق على الدفاع و الأمن : إذا كانت الخطب و الوثائق الأمنية لا توضح سياسة روسيا الدفاعية ، فإن الإنفاق على الدفاع يعطي إثباتات جديدة للسياسات الدفاعية بطريقة مهمة وواضحة.

يمثل الإنفاق العسكري مؤشر مهم في المحدد العسكري للعقيدة الأمنية الروسية بحيث الزيادة في الإنفاق يعطى للمحدد العسكري دورا كبيرا في توجيه العقيدة الأمنية للدولة ، لذلك نتطرق إلى دراسة الإنفاق العسكري لروسيا كما في الجدول رقم :- 04 -

الجدول رقم :- 04 – الإنفاق العسكري الروسي على نظام الدفاع لوزارة الدفاع ما بين سنة 1998.

	الإنفاق الإجمالي		المشتريات		البحث و التطوير	
السنة	مليون روبل	مليون دولار	مليون روبل	الحصة في المائة	مليون روبل	الحصة في المائة
1998	27848	3660	17048	61,2	10800	38,8
2003	109817	3578	64331	58,6	45486	41,4
2004	137677	4010	85777	62,3	51900	37,7
2005	187783	5013	127646	66,4	63137	33,6
2006	236700	–	146000	69,3	72700	30,7

المصدر : بالتصرف عن التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي : 2006 ، ص 655 .

أما الإنفاق العسكري الروسي لعام **2007** فقد بلغ **1144** روبل روسي ، أي ما يقارب**58600** مليار دولار ، أما فيما يخص عام **2008** فقد بلغ الإنفاق العسكري الروسي بالدولارات **57,6** أو ما يقارب **4,0** من النسبة المئوية العالمية . و قد بلغ نصيب الفرد من الإنفاق **41,3** مليار دولار، و بهذا تكون روسيا احتلت المرتبة الخامسة عالميا من حيث الإنفاق العسكري عام **2008** ، بتغير بلغ من عام **1999** إلى غاية **2008** نسبة **183 %** .[2]

[1] -Olga olikar ,op,cit.p.145.

[2] – سام بيرلو ، فريمان و آخرون ، **الإنفاق العسكري في : التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، ، بيروت ، 2009 ، ص 264 .

المطلب الثالث : آليات تنفيذ العقيدة الأمنية الروسية

قد اتبعت روسيا عدة آليات لاحتواء التهديدات الأمنية و لتنفيذ سياساتها الدفاعية بحيث كانت مكافحة الإرهاب بعقد عدة صفقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمثلت آليات تنفيذ العقيدة الامنية الروسية في الأجندة الأمنية الروسية التالية:

تمثلت الأجندة الأمنية الروسية في ثلاث قضايا مهمة وهي توسع حلف الأطلسي والخطط الأمريكية لمواجهة نشر نظام الدرع الصاروخي و المشاكل المتعلقة بمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا.

كما أن هناك إستراتجية جديدة نشرت في ماي **2009** للأمن الروسي وقد انقسمت آليات تنفيذ العقيدة الأمنية الروسية بين إستراتجيتين :

أولا – نهج روسيا نحو الأصدقاء : برزت آليات العقيدة الأمنية الروسية في البداية في التعاون في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي و في إطار رابطة الدول المستقلة و ذلك التعاون يشمل مجال التصنيع ، تصنيع الأسلحة ، تدريب الأفراد العسكريين ، حفظ السلام و الأنشطة و مكافحة الإرهاب .

وبعد هذا جاء التعاون في إطار منظمة شانغهاي حيث وفرت هذه المنظمة التعاون في المجالات العسكرية و السياسية و الإقتصادية و الطاقة و تجارة الأسلحة .[1]

وبعد 2008 حين نصب ديمتري ميدفيديف رئيسا واجه نزاع مسلح مع جورجيا ، فاتخذت النخبة الروسية الحاكمة حينها عدة إجراءات و آليات للتعامل مع المناوئين لسياساتها و المؤيدين لها. فظهرت عدة آليات للتعامل مع الأصدقاء فتجسد التعاون في إطار ما يعرف بالمجموعة الإقتصادية الأوروبية ، كما تعاونت روسيا مع القوى الأربع في العالم : البرازيل ، الصين ، الهند ،و روسيا التي تهدف لتطبيق قوتها الإقتصادية المتنامية في العالم في إطار منظمة " **بريك** ".[2]

ثانيا – نهج روسيا نحو الخصوم : اتجهت روسيا في آليات المواجهة مع الأعداء نحو المناطق التي تشكل لها خطر حقيقي أو محتمل على الأمن الروسي ، فمنظمة حلف الشمال الأطلسي و مع أفكاره التوسعية خاصة منذ عام 1999 في مفهومه الإستراتيجي الجديد عملت روسيا على مواجهة هذه الإستراتيجية بصياغة مفاهيم للأمن القومي الروسي . أما في التعامل مع منظمة "**جوام** " و التي هي عبارة عن منظمة إقليمية تضم أربعة دول من رابطة الدول المستقلة و هي : جورجيا ، أوكرانيا ، أذربيجان ، و مولدا فيا ، بحيث تجد هذه المنظمة صعوبة في

---

[1]-Nicole j.jackson,**russia foreign policy the CIS theories , debates and actin** , London and new york , Rutledge , 2003,p.51.

[2]-Marcel de hass, op,cit.p.111.

علاقتها مع روسيا باعتبار أذربيجان هي منافس لروسيا في موارد الطاقة ، وكآلية في السياسة الدفاعية الروسية علقت روسيا معاهدة القوات التقليدية في أوروبا .

و كخلاصة يمكن القول أن النخبة في روسيا إستطاعت أن تبلور التهديدات الرئيسية مركزة عن الموقف الإقتصادي الصعب لروسيا و سياستها للتغلب عليها و في نفس الوقت أكدت النخبة الحاكمة في روسيا اهتماماتها بتحقيق الأمن العسكري بالتركيز على دعم الصناعات العسكرية و القوات المسلحة ، مع تبني سياسة تسعى إلى توثيق التحالف مع جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق و التصدي لحلف الناتو مع محاولة إعادة تنظيم علاقاتها مع أصدقائها السابقين في كل من آسيا و إفريقيا و الدول العربية من أجل فتح أسواق لتجارتها الخارجية و صناعاتها الحربية و تطبيق التوازن للاقتصاد الروسي على أمل أن تعود روسيا مرة أخرى للمشاركة في القضايا العالمية بعد إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة العالمية.[1]

المبحث الثالث : المدارس النظرية الكبرى وتأثيراتها في صياغة العقيدة الأمنية الروسية

أقرت روسيا عقيدتها الأمنية لعام **2000**. مستندة على التغيرات التي طرأت على العالم ،خلال السنوات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي .من جهة وعلى المدارس الفكرية التي ظهرت في روسيا المختلفة، في الأفكار والنظريات و التوجهات في صياغة العقيدة الأمنية الروسية.وبذلك كان الجدل النظري حول الأولويات المعتمدة في صياغة العقيدة الأمنية الروسية الجديدة ، والجهات والتوجهات التي يمكن إن تستعين بها روسيا لتحقيق أمنها ، ولذلك انقسم الفكر الأمني الروسي بين ثلاث مدارس فكرية كبرى:وهي المدرسة الليبرالية و المدرسة الجيوبولتكية و المدرسة الواقعية وهنا السؤال يطرح نفسه ، ما هو الاتجاه الأكثر تأثيرا في صياغة العقيدة الأمنية الروسية؟

المطلب الأول : النظرية الليبرالية .

لقد نشأ التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية مقترنا بالخطط المتعلقة بالسلام . منذ أوائل القرن **16** حيث رفض الليبراليون بأن الحرب و الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول ، و للتغلب على حالة الحرب التي تهدد النظام الدولي ، يجب إقامة تحالفات . كما أكد ليبراليون آخرون على الحاجة إلى هي هياكل مؤسساتية لضبط العلاقات الدولية و إقامة التعاون بين الدول. [2]

إن الليبرالية كنظرية في السياسة والاقتصاد والاجتماع لم تتبلور على يد مفكر واحد، بل أسهم عدة مفكرين في إعطائها شكلها الأساسي. ففي الجانب السياسي يعتبر جون لوك (**1632–1704م**) أهم وأول الفلاسفة

(1)- محمد اسامة محمد عبد العزيز «**السياسية الدفاعية الروسية في القرن الحادي والعشرين" ،مجلة السياسة الدولية** ،عدد 142، 2000،ص241.
(2)- جون بليس ، ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ،ترجمة مركز الخليج للأبحاث الامارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص.ص:316-317 .

إسهاما، وفي الجانب الاقتصادي آدم سميث(**1723–1790م**)، وكذلك كان لكل من جان جاك روسو (**1712–1778م**) وجون ستيوارت مل (**1806–1873م**) إسهامات واضحة.

فالليبرالية الاقتصادية تقوم فكرة الليبرالية الاقتصادية على منع الدولة من تولي وظائف صناعية، ولا وظائف تجارية، وأنها لايحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم. والعلة في هذه النظرة: [تضرر المصلحة الاقتصادية، الفردية والجماعية، متى ما تدخلت الدولة في الاقتصاد] .

أما الليبرالية السياسية هي نظام سياسي يقوم على ثلاثة أسس، هي: العلمانية، والديمقراطية، والحرية الفردية ، وقد جاء تعريفها في موسوعة لالاند بما يلي: "مذهب سياسي يرى أن المستحسن أن تزداد إلى أبعد حد ممكن استقلالية السلطة التشريعية والسلطة القضائية، بالنسبة إلى السلطة الإجرائية/التنفيذية، وأن يعطى للمواطنين أكبر قدر من الضمانات في مواجهة تعسف الحكم.. الليبرالية تتعارض مع الاستبدادية".

و من هنا نصل إلى تحديد أدق لحقيقة الليبرالية بأنها تعني: الاستقلالية التامة للفرد، بالانكفاء على النفس، والتحرر من سلطة الغير، ثم الانفتاح على قوانين النفس والانفلات معها عند بعضهم، دون بعضهم الذي يرى الحرية في التحرر من شهوات النفس.[1]

وقد شهد المنظور الليبرالي تطورا كبيرا في سبعينيات و ثمانينيات القرن **20** ، خصوصا مع تشابك العلاقات الإقتصادية الدولية ، حيث أصبح ينظر للسياسة الدولية عبر نموذج"الشبكة العنكبوتية " عوضا عن نموذج البلياردو . وعليه، فقد أعطى الإتجاه الليبرالي الجديد ممثلا في كل من الليبرالية المؤسساتية و أنصار السلام الديمقراطي مقاربات جديدة لمحاولة فهم و تكريس و تعزيز السلم و الأمن الدوليين. [2]وقد حاول رواد الطرح الليبرالي النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي من إمكانية التقليل من حدة التفاعلات التراعية بين الدول بسبب إنسجام القيم و المصالح و التركيز على أطر التعاون الدولي مما يجعل الأمن معطى مشترك فيما بينها. ولذلك كان الفكر الليبرالي في مجموعة الصور كالآتي :

أولا – الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي: و هو تصور الليبراليين للأمن حيث يستبدلون مفهوم "الأمن القومي" التصور الواقعي للأمن بمفهوم أو منظور "الأمن الجماعي" عبر إنشاء منظمات دولية كفيلة بضمان تحقيقه. فكما هو الحال في المجتمع المحلي لا بد من خضوع المجتمع الدولي لنظام حكم ينطوي على إجراءات ديمقراطية بهدف معالجة التراعات ، كما يحتاج إلى قوة دولية لفرض السلام في حال تقهقر المفاوضات ، وهذا أدى مباشرة

---

[1]- عبد الرحيم بن صمايل السلمي ، **الليبيرالية مشروع تغريبي**، على الرابط:
<**http://al-ajaji.net/vb4/archive/index.php/t-2681.htm** > (03-04-2012)

[2] – خالد معمري ،**"التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد11سيبتمبر"**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتجية، جامعة باتنة غير منشورة2007 /2008 ،ص93.

إلى الدعوة إلى الأمن الجماعي و إلى إيجاد عصبة أمم من شأنها أن تحل إلى الأبد معضلة الأمن المقترنة بفوضى دولية غير مهيكلة .

إن الليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية. هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي. لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي وهو، وفقا **"قولدستين"**، يتمثل في "تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر". وقد وضع الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط" أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن، عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم دول العالم، حيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى. وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة. وهي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" في تصوره لعالم يسوده السلام. و هو الذي قرر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إنشاء عصبة الأمم لتعزيز السلام في العالم في ظل الصور المروعة لضحايا الحرب.

وقد صرح في جانفي **1918** بضرورة أن تقوم هذه العصبة على **14** ركيزة ستقود إلى نظام عالمي مستقر لما بعد الحرب، بما فيها ضمان حق الاستقلال للبلدان الصغيرة التي كانت ضحية لنظام توازن القوى، وإضافة إلى إنشاء منظمة دولية تسهر على إقرار الأمن كبديل لنظام توازن القوى،[1] ومما سبق فإن الأمن الجماعي يؤدي نظريا أربعة وظائف أساسية :

1 – الرد على أي عدوان أو أية محاولة لفرض الهيمنة– ولا يتعلق الأمر فقط بالأفعال التي تستهدف بلدانا بعينها.

2– يتم إشراك كل الدول الأعضاء وليس ما يكفي من الأعضاء لصد المعتدي .

3– تنظيم رد عسكري – ولا يترك للدول منفردة تحديد ما تراه إجراءات مناسبة تخصها وحدها.

4 – لا يترك للدول منفردة تحديد ما تراه إجراءات مناسبة تخصصها وحدها.[2]

ثانيا – الليبرالية الدولية : تتلخص أساسا في أنها مشروع ترمي إلى تغيير العلاقات الدولية بطريقة إصلاحية لا ثورية لتتلاءم مع نماذج السلام و الحرية و الازدهار ، حيث ظهرت كمنظار أكثر إنسجاما إبان عصر التنوير التي

(1)- قسوم سليم ،**"الاتجاهات الجديدة: في الدراسات الامنية: دراسة في تطور المفهوم عبر منظارات العلاقات الدولية "**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،عير منشورة،2010،ص90،

(2)- مرجع نفسه ،ص93

إرتبطت بثلاث إتجاهات أساسية لتفسير الصراع و التعاون على الصعيد الدولي ممثلة في كل من الليبرالية التجارية التي تركز على فكرة التجارة الحرة .

بالإضافة إلى الليبرالية الجمهورية المساندة لانتشار الديمقراطية بين الدول ما يعني أنه سيكون من الصعب على الحكومات إنخراط في السياسات تعزز مصالح النخب الإقتصادية و العسكرية بفعل الرقابة المفروضة عليها من طرف مواطنيها ، أما الإتجاه الثالث يتمثل في الليبرالية التنظيمية أو المؤسسية على مستوى البنية السياسية الدولية و الذي يعتقد في إمكانية تعزيز زيادة القانون وتطوير المؤسسات.

ثالثا– الليبرالية المؤسساتية : و تكمن في دور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن الدولي ، حيث تنص على أنه لا بد من تعزيز دور المؤسسات الدولية . لأن المؤسسات داخل الدولة كفيلة بتكريس و تعزيز الفوضى الداخلية و الأمن الداخلي. حيث تحول الليبراليون في الثمانينيات من القرن الماضي إلى الإهتمام بالمؤسسات الدولية ، لتضطلع بعدد من الوظائف التي لا تقوى الدولة على القيام بها. حيث كان هذا العنصر المساعد لنظرية التكامل في أوروبا و التعددية في الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعا– الليبرالية المؤسساتية الجديدة : و هنا اهتم الليبراليون الجدد على دور المؤسسات في تحقيق التعاون و الإستقرار ، لأنها بوسعها توفير المعلومات و خفض تكاليف العمليات و جعل الإلتزامات أكثر موثوقية و إقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق . و تعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل ، فتسيير علاقات الإعتماد المتبادل يستوجب بناء مجموعة من القواعد و الإجراءات و المؤسسات المشتركة أو المنظمات الدولية القادرة على إدارة التفاعلات في مسائل مختلفة من الحياة الدولية مشكلة بذلك ما يعرف بالمنظومة الدولية " **international regim** ".[1]

- و لم يخرج التوجه الليبرالي في العقيدة الأمنية الروسية عن الإطار العام الذي رسمه الليبراليون و الليبراليون المؤسساتيين . حيث ظهرت أولى أفكار الليبرالية منذ إصلاحات غورباتشوف في إطار ما يسمى" بالبروسترويكا و الغلاسنوست " ، ثم بعد صعود يلتسن الحكم الذي تجسد في اندماج روسيا في الأنظمة الدولية الليبرالية ، و بحثا عن المكانة الدولية عن طريق الإصلاحات الداخلية في كل المجالات السياسية و الإقتصادية و العسكرية ، حيث ركزت على عولمة الإقتصاد الذي عزز التوجه نحو إدارة عالمية للإصلاحات السياسية و الإقتصادية ، و إزدادت أهمية الأطر القانونية الدولية بفضل مؤسسات و منظمات دولية .

[1] - قسوم سليم ، مرجع سابق ، ص94.

-كما يرى الليبراليون الروسيون أن مستقبل النظام الدولي لم يعد محدد بالتنافس بين القوى الإقتصادية الكبرى ، بل بديناميكية التعاون الإقتصادي المشترك و الإعتماد المتبادل لذا يقللون من أهمية التفكير الجيوبوليتيكي و يقترحون إستبداله بالتفكير الجي واقتصادي.[1] «**Frome géopolitique to géoéconomique** »

و يعطي الليبراليون الروس أهمية لقضايا السياسة الدنيا (الإقتصاد) على حساب السياسة العليا (الأمن العسكري) مستفيدين بذلك من عبرة أسباب إنهيار الإتحاد السوفياتي التي كان سببها إقتصادي محض ، و من ثم فهم يتبنون مفهوم المصلحة الوطنية التي ترتكز على مفهوم المصالح لا مفهوم توازن القوى .هذا من جهة ، و من جهة أخرى و حسب نظرية السلام الديمقراطي يرى الليبراليون الروس أن المؤسسات الغربية هي تجمع للدول الديمقراطية ، لذا عمليا و على أرض الواقع نجد أن الأفكار الليبرالية للعقيدة الأمنية الروسية تطرح على إتجاهين ، الأول تجاه العلاقة مع رابطة الدول المستقلة : حيث يرى الليبراليون الروس أن إنشغال روسيا بالمنطقة لا ينصرف إلى النقاش حول التفكك أو التكامل ، بل يجب أن يطرح على أساس تكامل إيديولوجي ، أم بناء الديمقراطية و اقتصاد السوق .

أما في نظرة الليبراليون الروس إلى فكرة توسيع الناتو إلى أنه آلية لمأسسة التفاعل مع الغرب ولا يشكل خطرا على روسيا ، بل هو أكثر ضمانا لمنها و ذلك لسببين :

1 -توثيق التعاون مع الحلف سيضمن تكفل الحلف بالتعامل مع قوس الأزمات جنوبا.

2 -توسيع الحلف سيسمح لروسيا بالانشغال بالإصلاحات الداخلية.

3 –ويبرر الليبراليون الروس هذا التوجه لا يعني الالتحاق بالمؤسسات الغربية لكن إستخدام التعاون معها لتسهيل إندماج روسيا في الإقتصاد العالمي ومجموعة الدول الديمقراطية ولقد شكلت هذه الخلفية النظرية أولى صياغة العقيدة الأمنية الروسية بعد الحرب الباردة التي كان لها وجود بارز في الدوائر الأكاديمية ، وبين شرائح المثقفين أو رجال الأعمال.حيث شغلت مناصب عليا في الدولة (الرئيس يلتسن ومستشاريه:ألكسندر وريسكوي، ووزير الخارجية أندري خوزراف)،والاقتصاديين الإصلاحيين أمثال:(إجورجيدار ،أناتولي شوبابيس ،سيرجي كيرنتو.[2]

4 -كما يجد هذا التوجه جذوره في سياسة التفكير الجديدة "Neur Thinking" التي جاء بها الرئيس غورباتشوف (توازن المصالح دون توازن القوى،الأمن الجماعي، الإعتماد المتبادل).

[1] - قسوم سليم ، مرجع سابق ، ص ص :94 – 102 .
[2]– خالد معمري مرجع سابق.،ص107.

المطلب الثاني : المدرسة الجيوبوليتيكية

ظهرت مدرسة التقليديون المتشددون في أعقاب إنهيار الإتحاد السوفياتي بفترة قصيرة وتعد بمثابة الوريث الفكري لتوجه المحافظ للإتحاد السوفياتي وشكلت الأساس الأيديولوجي للمعارضة المتشددة للإصلاحات التي أقرها غورباتشوف والتحولات التي شهدها الإتحاد السوفياتي السابق ، وتنظر هذه المدرسة إلى إحياء كيان أشبه بالإتحاد السوفياتي باعتباره الرسالة والمسؤولية التاريخية الكبرى على عاتق روسيا .

وتعتمد هذه المدرسة على إعادة تقديم بعض الأفكار الأساسية المميزة للحقبة السوفياتية بالاعتماد على أسس نظرية مختلفة ، فبينما إعتمد الإتحاد السوفياتي على مبدأ وجود الصراع بين النظامين إجتماعيين واقتصاديين يعادي كل منهما الآخر فإن فكرة مدرسة التقليديين المتشددين سيستمد جذوره بصورة أساسية في النظرة الجيوسياسية التقليدية للقرن التاسع عشر .

كما أن سياسة يلتسين الخارجية الموالية للغرب أثارت ردود أفعال معارضة من عدة سياسيين ومفكرين روس ولهذا حاولوا تطوير مفهوم بديل للعقيدة الأمنية الروسية ، منذ عام **1992** أصبح تيار الأوراسية بديل حقيقي بالنظريات المتغربة التي هيمنت على مجال التنظير ، منذ **1989** هذا التيار الذي أصبح مشهور بين أوساط المفكرين يجد جذوره في :

- مدرسة فلسفية روسية تأسست في **1920** تؤكد على تفرد موقع روسيا **Uniqueness** .
- نظرية "ماكيندر "عن أوراسيا وقلب العالم "**Heart Lamd Theory**" .
- وكذلك نظرية الأوراسيا – الأرض المتوسطة لعالم الجيوبولتيك نيكولا لايفتش سافيتسكي لذا يعتقد الأوراسيون أن الحكومة أولت أهمية للغرب في سياستها بينها أهم إحتياجات روسيا هي في الشرق والجنوب . فأوراسيا هي المخرج الأقل صعوبة لكي تستقر روسيا على هوية حضارية وهي التي تستطيع من خلالها التحرك باكثر مرونة وقدرة على التأثير .[1]

لقد اكتسبت النظرية الجيوبوليتكية شعبيه عريضة في بداية القرن 20 على يد عالم جغرافي بريطاني" **ما كندر هالفورد**" . وقد افترض ماكندر أن الأرض سوف تنقسم إلى قسمين متواجهين طبيعيا هما اليابسة والبحر . أما الممثل الطبيعي للقوة الأرضية في العالم فهي منطقة قلب اليابسة الأورو–آسيوية أو المنطقة التي شغلتها قديما

[1] - إبراهيم بولمكاحل ، **تأثير التحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة باتنة غير منشورة 2006-2007 ، ص 87

الإمبراطورية الروسية . وذكر ماكيندر أن من سيطر على اليابسة سوف يسعى حتما للسيطرة إلى الأبد على اليابسة الاورو- آسيوية ككل ، وفي النهاية سيسيطر على العالم.

ويؤكد **ماكيندر** في هذا السياق على أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط ، المركز والمركزية مفهوم نسبي يمكن أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد ، إلا أن القارة الأوراسية من وجهة نظر كونية تقع في مركز العالم ويقع في مركزها قلب العالم أو ما يعرف بـــ **Heartland** : وهو تجمع الكتل القارية لأوراسيا . هذا هو رأس الجسر الجغرافي الأكثر ملائمة للسيادة على العالم .[1]

وقد أكد **ماكيندر** على الأفضلية الاستراتيجية للمحور الجغرافي في تاريخ السياسة العالمية بأسره وقدم قانونه الجيوبوليتيكي في الصيغة التالية : "أن من يسيطر على أوربا الشرقية ومن يسيطر على قلب العالم **Heartland** يسيطر على الجزيرة العالمية ، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم " .

وكان هذا القانون من الناحية السياسية متضمنا في محتواه الإعتراف بموقع روسيا القيادي في المفهوم الإستراتيجي ، فروسيا حسب ماكيندر تحتل هذا الموقع الإستراتيجي المركزي الذي يمنحها القدرة لإحياء دور محوري على المستوى الإقليمي والعالمي . إلى جانب ماكيندر نجد الأوراسيون الجدد يستندون في تصورهم حول مكانة روسيا بوصفها المنفرد إلى النظرية الأوراسية لعالم الجيوبوليتيك الروسي" **نيكولا فيتش سافيتسكي**" الذي يبين تفرد روسيا بهذا الموقع.[2]

و يجرى تدعيم وجهة نظر هذه المدرسة من خلال عدد من النظريات المشتقات من المدارس الفلسفية الروسية ذات طابع سلافي و أوراسي المعتمدة على فرضية وجود عداء دائم يبين الحضارتين الروسية و الغربية على تدمير الهوية الروسية ، وقد تمت ترجمة هذه الفلسفة المعادية للغرب في صياغة عقيدة أمنية تبتعد عن التعاون الغربي ، و إقتراح بدل من ذلك الإعتماد على الشراكات الإستراتيجية لاسترجاع هيبة روسيا في محيطها الإقليمي ، و تامين حدودها الجنوبية و كذا التعاون في إطار منظمة "**شلافا**" ،و معاهدة الأمن الجماعي و مع رابطة الدول المستقلة التي جاءت في الوثيقة الأولى لسنة **2000** .

وداخل المدرسة الجيوبوليتيكية ظهرت تيارات تختلف نظرتها لمهددات الأمن الروسي من :

أولا- السلافيين : الذين يؤكدون على: - أن زيادة الوضعية الجيوبوليتيكية الفريدة التي تجسد الاختلاف الحضاري بين الشرق و الغرب .

- يدعون إلى تأسيس سلطة مركزية قوية ، ولا يخشون من إحياء الإمبراطورية الروسية .

---

(1) - ألكسندر دوغين ، **أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكية** ، ترجمة عماد حاتم ، بيروت ، 2004 ، ص 86 .

(2) - ألكسندر دوغين ،مرجع سابق ، ص 89 .

- يعارضون المساعدات الغربية و يقترحون إعتماد روسيا على نفسها. ويعارضون الإنضمام إلى المؤسسات الغربية الإقتصادية و السياسية و العسكرية، ومن أجل الحفاظ على الأمن القومي الروسي يحثون على ضرورة إحتفاض روسيا على قوة نووية رادعة و إستعادة قواتها التقليدية .

ثانيا – الشيوعيون :و من أبرز أنصار هذا الخط المتشدد نجد أنصار الحزب الشيوعي الذي يعد أضخم مؤسسة سياسية في روسيا ، حيث نشر زعيمه " **جيناري مانيغستو** " كتاب بعنوان جغرافيا النصر ، أطاح فيه بكل ما تمثله التقاليد العقائدية الشيوعية ، حيث أعلن فيه أن الروس يعيشون في عصر تسيطر فيه الإعتبارات الجغرافية السياسية ، وأن تجاهلها لن يكون مجرد خطأ ، و لكن جريمة . و يمثل الشيوعيين الحزب الشيوعي الفدرالي و زعيمه **zyugov "genady** " ، و هم يؤكدون على أن المصلحة الوطنية الحقيقية لروسيا مستمدة من تاريخها ، و يتألف من الحفاظ على الدولة ووحدتها الترابية الروحية ، و دولة قوية قائمة على التعددية العرفية و الدينية من أجل مواجهة التحديات الخارجية و التي يحددها الشيوعيين فيما يلي :

القوى الجديدة التي يمكن أن تحاول تغيير وضعيتها الإقليمية إلى عالمية ، و بالتالي يمكن تغيير ميزان القوى العالمي (اليابان، ألمانيا ، الصين ، الهند).

تزايد الإقليمية في العالم مثل الإتحاد الأوروبي **EU** ،و النافتا **NAFTA** ، و الآسيان **ASEAN** ...

- تراجع أهمية قدرة الردع النووي .

و لتجنب عدم تقهقر مكانة روسيا اقترحوا ما يلي :

- عدم توسيع عضوية مجلس الأمن لتبقى روسيا ضمن الخمس الكبار في العالم .
- تعزيز دور مجلس الأمن من حفظ السلم و تسوية النزاعات.
- رفض تحويل الناتو إلى منظمة رئيسة للأمن في القارة بدل من الأمن والتعاون في أوروبا .
- تحسين نظام عدم الانتشار النووي.[1]

و يعطي الجيوبوليتكيون أولوية العامل لضمان امن روسيا في المرتبة الأولى إلى رابطة الدول المستقلة فهم يعتقدون إن الإتحاد السوفياتي حل بطريقة غير مشروعة ، و هم يحاولون تعزيز إعادة توحيده مع إستعاب خيار القوة ، كما أن تكثيف التعاون مع دول العالم الثالث لأنها تقدم خدمة للصناعة العسكرية الروسية.

لكن خلافا للمحيط الداخلي لم يقدم الشيوعيون أفكار متماسكة بل مجرد بيانات و ملاحظات داخل البرلمان، جعلت من الصعب بناء عقيدة أمنية لهذا لم يستطيعوا التأثير في الخطاب الدبلوماسي الروسي الفكري و العملي .

[1] - إبراهيم بولمكاحل ،،سابق ،ص 90 .

ثالثا – الأوراسيون الجدد : تتضمن الأوراسية الجديدة عدة صيغ : **الأولى** تمثل الإيديولوجية الجاهزة التي صاغتها بعض الأوساط السياسية من المعارضة الوطنية التي وقفت في وجه الإصلاحات الليبرالية خلال **1990-1992** وتعتمد هذه الأوراسية على أفكار "**سافينسكي**" "**فيرنادسكي**" ""**الميرن**" "**تروبتسكوي**" ، بالإضافة إلى منظر الناسيونال- **بلشفيه الروسي**" **نيكولاي اوستربالوف**."

كما يميل هذا التوجه نحو الإشتراكية الأوراسية ، معتبرا الإقتصاد الليبرالي السمة المميزة للمعسكر الأطلسي ويقر الأوراسيون على الأهمية الإستراتيجية لأوروبا بالنسبة للإكتمال الجيوبوليتيكي.[1]

و أهم خاصية أوراسية جديدة هي إختيار الدول ألإسلامية ، و خاصة إيران القارية على أنها الحليف الإستراتيجي ، و تكون فكرة و الحلف الروسي الإسلامي في الأساس الإستراتيجية المعادية للأطلسية على الساحل الجنوبي الغربي من اليابسة الأوراسية ، و على مستوى العقيدة يتسم هذا الحلف بالطابع التقليدي للعقيدتين الإسلامية و الروسية ، و هو ما يوحدهما الغرب العلماني ، و بهذا يكتمل المشروع الجيوبوليتيكي الذي يمثل من جوانبه العقائدية و الإيديولوجية و السياسية و الموقفية النقيض الثابت الأكمل بالنسبة للمشاريع الجيوبوليتيكية الغربية .[2]

إذن يبدو واضحا أن النظرية الأوراسية تؤكد على التفرد الروسي و لا تحتاج روسيا إلى الغرب لأن تصبح دولة حديثة .[3]

المطلب الثالث : المدرسة الواقعية

إن الإتجاه الواقعي ولاسيما منه الإتجاه الكلاسيكي ينظر إلى العلاقات الدولية على أنها علاقات صراع قوة و من أجل القوة " **international relation is a struggle of power and for power** "

حيث يرى الواقعيون الكلاسيكيون بوجود تضارب في المصالح "clash of interests" بين الوحدات السياسية.[4] و يمكن أن نلخص أهم الأفكار الأساسية للفلسفة الواقعية في ما يلي:

- الدور الفعال للقوة في العلاقات الدولية و ضرورة التسلح بها .
- التركيز على الدولة كفاعل رئيسي في توجيه السلوك الدولي .
- القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية .

---

(1) - اكسندر دوغين ، مرجع سابق ، ص ص 199-200 .
(2) - مرجع نفسه ، ص 200 .
(3) - إبراهيم بولمكاحل ، مرجع سابق ، ص 92 .
(4) - عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ،الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2007 ، ص ص 133 – 162 .

- تعد القوة و ميزان القوى و المصلحة الوطنية من المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي .
- الهدف القصير المدى في الفكر الواقعي هو تحقيق أمن بقاء الدولة و مصالحها الوطنية.

أما الواقعية الجديدة ، و الإطار التاريخي لها الذي كان مجسدا في تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظمتين الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية . حيث ركزت على و بنية القوة على مستويين، الدولة " **global power structure** " كأساس في دراسة سلوكيات الدول ، و العوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض ز لأن الدول تنتهج سياسات الحفاظ على الوضع القائم ، أو سياسة التوسع الإمبريالي و سياسة تحقيق الهيبة .

وتدرس الواقعية الجديدة روسيا من حيث مكانتها في نظام عالمي أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية و الحلف الأطلسي (من حيث بنية القوة).

إن موقع روسيا في ظل الأحادية فرض عليها إما أن تنتهج سياسة التحالف الجماعي مع الغرب المتفوق ، و بالتالي تشجيع على بروز تحالف متوازن "الباقي في مواجهة الغرب" و هي إستراتيجية على المدى القصير ، أو العمل على تغيير بنية القوة من بنية قوة أحادية إلى بنية قوة ذات أقطاب متعددة . وهي إستراتيجية على المدى الطويل ، أو البحث عن توازن جهوي **Régional Balance**. [1]

ومن هنا فلا تكاد تخرج المدرسة الواقعية الروسية عن فرضيات الواقعيين و مبادئهم ، بحيث تؤكد المدرسة الواقعية الروسية على ربط السياسة الخارجية بالمصلحة الوطنية من جهة و على إعطاء أولوية لقضايا السياسة العليا (الأمن العسكري) . و الذي يجب أن يتضمن التهديدات الموجودة و الممكنة للأمن الروسي، و من ثم توظيف الآليات الداخلية و الخارجية للحد منها. فهم يعتبرون أن الأمن القومي أولى من الجماعي، و الذي على أساسه تصاغ العقيدة الأمنية الروسية. و يتعين أن الواقعية الكلاسيكية تعتمد على مبدأين هما مبدأ التقيد الذاتي و الإكتفاء الذاتي ، أي الإعتماد على النفس **self help** .

كما تبنى الإيديولوجية الدولاتية من صميم المدرسة الواقعية الروسية لضمان السيادة و الخيار الديمقراطي ،و مواجهة المتطرفين . كما ترفض المدرسة الواقعية الروسية الاختيار بين الشرق و الغرب ، فروسيا هي أوروبية و آسيوية في نفس الوقت . لذا يجب أن نختار طريقا ثالثا بين الشرق و الغرب **Thiard way** . و بهذا الصدد إقترح **Abrator** أن منظمة التعاون في أوروبا يجب أن تصبح بديل الناتو . فروسيا يجب أن تعارض تحويل

[1]- - عبد الناصر جندلي ، مرجع سابق، ص ص 133 – 162 .

أوروبا إلى نظام سياسي عسكري مغلق، كما يجب أن تعارض ظهور قوة إقليمية مهيمنة، و من الأفضل الحفاظ على طابع متعدد الأقطاب في أوروبا ، أي الرجوع إلى فكرة توازن القوى بدل توازن المصالح. [1]

لقد شكلت أطروحات الواقعيين الخلفية الفكرية لأنصار قوة الدولة أو ما يعرف بـــ :

Gosubarst vemniki Derzhavniki ، و هو مصطلح يشير إلى الدفاع عن دولة قوية يمكنها الحفاظ على النظام . أنها مدرسة تطرح نفسها بصيغة نيوسوفياتية معدلة جغرافيا و منفتحة إيديولوجيا.

المبحث الرابع : السياسات الأمنية الروسية

إن دراسة التغيرات و الإتجاهات المتعلقة بالبيئة السياسية الداخلية لروسيا و هياكل على مدى عشرية كاملة و تأثيرها على السياسة الخارجية ومن ثم العقيدة الأمنية الروسية و كيفية صياغتها إبتداءا من الإستقرار السياسي و الإقتصادي و وضع السكان و امتداد ذلك إلى السياسة الأمنية الخارجية ، هذا ما يتسم تناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول: البيئة الأمنية الروسية

كانت البيئة الأمنية في الفترة التي تلت إنهيار الإتحاد السوفياتي في تقهقر و تدهور شديدين نتيجة لسياسته الإصلاحية ، أو بالأحرى التحول الجذري الذي قام به الرئيس بوريس يلتسن نحو الليبرالية من جهة، و إنعكاسات على ذلك في الوضع الإقتصادي و الإجتماعي و كذا السياسي للإتحاد الروسي . هذا ما يتجسد في الوضع الأمني لروسيا داخليا و خارجيا كما يلي :

أولا – الوضع الداخلي: في ظل الأوضاع التي مرت بها روسيا في أواخر عقد التسعينيات و تفاقم حدة الأزمة السياسية و الإقتصادية ، شكلت السياسات التي تبناها الرئيس بوتين منذ توليه رئاسة الحكومة عام **1999** و رئاسة الدولة عام **2000**.[2] و محاولته الإصلاحية الشاملة ، ليس فقط في معالجة الإختلالات التي نشأت في فترة حكم الرئيس بوريس يلتسن .و لكن أيضا محاولة إستعادة مكانة روسيا و لو جزء ضئيل من خلال العمل على هيبة الدولة و إصلاح الإقتصاد و قمع الحركات الاستقلالية الداخلية و تطوير القدرة العسكرية .

حيث كانت الساحة الداخلية مجال لتركيز رئيسي من جانب الرئيس بوتين لبدء تنفيذ جهوده الإصلاحية بحكم الإختلالات الكبيرة الموجودة على المستوى السياسي وأيضا على مستوى الأداء الإقتصادي . حيث أن حجم التدهور الذي ساد السياسة الروسية في أواخر فترة حكم الرئيس بوريس يلتسن ، فقد وصل بوتين إلى السلطة من خلال خطط وضعها ونفذها أقطاب حكم سابقة في أواخر التسعينيات . حيث أن الأوضاع المزرية

---

[1] – سهام حروري ،مرجع سابق 85.

[2] - التقرير الإستراتيجي العربي ،2003 – 2004 ، **روسيا بوتين : السعي وراء المكانة المفقودة** ،مرجع سابق.

السياسية و الفساد الإداري و الإجتماعي و الأزمات الإقتصادية دفعت بالحكومة الروسية بالبحث عن مخرج تجسدت في السياسات الأمنية في عهد بوتين و ميدفيديف .التي سنتطرق لها لاحقا.

ثانيا– الوضع الخارجي : إن انعكاس الأزمات الداخلية لروسيا في فترة التسعينات واضح على السياسة الخارجية الروسية ، حيث أدت بالرئيس بوريس يلتسن إلى انتهاج سياسة الخصخصة ، أو ما يسمى بالعلاج بالصدمة .التي فتحت الباب أمام الغرب . و ذلك نتيجة الضعف الداخلي و عجز روسيا على تحقيق تنمية اقتصادية ، بالتالي تدهور مكانتها الدولية وذلك لتجاوز المرحلة الانتقالية و التوجه نحو اقتصاد السوق بأسس الدولة الليبرالية حيث تراجعت الهوية الروسية من خلال اندماجها في اقتصاد الرأسمالي وفقدان الميزة التنافسية لروسيا . هذا ما دفع بوتين إلى البحث عن إصلاحات داخلية و سياسات أمنية خارجية لاستعادة مكانة روسيا و تعافيها ، هذا ما تجسد في الوثائق الأمنية للمجلس الأمن القومي من جهة ووزارة الخارجية و الكرملين من جهة ثانية.

ويمكن أن نلخص الوضعية الإستراتيجية الإستراتجية الروسية **1992 – 2000** . بناءا على افتراض أن الغرب له اهتمام بروسيا الديمقراطية التي توجهت أكثر نحو الأفكار الليبرالية خاصة في الفترة الأولى لحكم بوريس يلتسن، وذلك بالتعاون مع مؤسسات الغرب . محاولة البحث عن المكانة عن طريق الجيوسياسية الدفاعية وعدم التدخل و تعزيز السلم في التراعات الدولية.[1]

المطلب الثاني : السياسات الأمنية الروسية في عهد بوتين

عرفت روسيا عدة سياسات امنية في فترة حكم بوتن توجت بتوقيع على عدة وثائق أمنية كالآتي :

أولا– وثائق السياسة الأمنية الروسية : عند صعود بوتين للحكم كرئيس دولة قام بتوضيح وثائق أمنية جديدة تخص مفهوم الامن القومي والعقيدة العسكرية الجديدة ومفهوم السياسة الخارجية . في عام **2003** قامت وزارة الدفاع الروسية بنشر ورقة الدفاع البيضاء ، والجدول التالي : يوضح التسلسل الزمني للوثائق الأمنية في فترة بوتين .[2]

الجدول رقم : – 05 – الوثائق الأمنية الروسية 2000 – 2008 .

التاريخ	الوثيقة الأمنية
– **2000/01/10**	- مصادقة الأقلية البرلمانية على مفهوم الأمن الوطني بموجب المرسوم الرئاسي .
- **2000/04/21**	- المصادقة على العقيدة العسكرية بموجب المرسوم الرئاسي .
- **2000/06/28**	- مصادقة الرئاسة على مفهوم السياسة الخارجية .
- **2003/10/02**	- نشر وزارة الدفاع مهام ذات الأولوية لتنمية قوات الإتحاد الروسي.

(1)- Christian Torun . **Explaining Change In Russian Foreign policy : The Role of ideas in past – soviet Russia's** Conduct Tomas Ds The West (in association With ST Antony's College) P 50 .
(2)- Marcel De Hass,op,cit.p.52.

- **2007/03/27**	- منشور وزارة الخارجية حول مراجعة السياسة الخارجية للإتحاد الروسي .
- **2008/02/28**	- خطاب الرئيس بوتين حول إستراتيجية تطوير روسيا حتى عام 2020 .

.**Source**: **Marcel de hass Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century ,p. 171**

وبعد وقت قصير من نشر وثيقة مفهوم الامن القومي (**NSC**) في جانفي عام **2000** وكذا إصدار الوثائق الأمنية الخاصة بالعقيدة العسكرية من جهة والنظر في مفهوم السياسة الخارجية من جهة أخرى . يمكن إعتبار عام **2000** نقطة تحول في العقيدة الامنية الروسية نظرا لشمولية الوثيقة الامنية المقدمة . والتي نفصل في كل وثيقة على حدى وكل مفهوم على حدى كالآتي :

1- مفهوم الأمن الوطني : الأمن القومي الروسي وتطبيق جميع الوسائل المتاحة للدولة لمواجهة التهديدات . مع التركيز على تطور المشاكل الداخلية التي ينظر لها على أنها أهم تهديد لأمن روسيا القومي ولمواجهة ذلك التوجه في التعاون والتعاون مع رابطة الدول المستقلة . وكان هذا رد فعل لخيبة الأمل في التعاون مع الغرب في فترة بوريس يلتسن ، الذي كان دفع جديد لاستعادة روسيا وضعية القوة العظمى .

وكذلك هذه الوثيقة كانت رد على تدخل الناتو في كوسوفو هذا ما أدى بالرئيس فلاديمير بوتين على التصديق على المسودة النهائية من مجلس الأمن القومي في **2000/01/10** [1]

2- مفهوم العقيدة العسكرية : تمت صياغة العقيدة العسكرية الروسية من قبل وزارة الدفاع وسيلة الدولة إبرام صفقات مع الجيش ، وقد وردت في هذه الوثيقة الموقف الروسية ضد الغرب وذلك نتيجة للصراع الشيشاني حيث كان التركيز أكثر في صياغة هذه العقيدة على السلطة المركزية للدولة وذلك ما خلفته سياسات الخصخصة وأبعاد الدولة من الانسياب الإداري من جهة وإعطاء الأولوية للقوات العسكرية والمؤسسة العسكرية عامة في الإصلاحات لما عانوا أفراد الجيش في فترة يلتسن.[2]

3- مفهوم وثيقة السياسة الخارجية : حيث تمت مراجعة العديد من القضايا الخارجية السياسية والإقتصادية ودراسة الدبلوماسية الروسية لمدة سبع(**منذ2005**) سنوات الأخيرة ، حيث وقع الرئيس الروسي" فلادمير بوتين" في 28 جوان 2000 على نسخة منفتحة من الشركة العامة للفوسفات (**Scrf**) . كما أدرجت فكرة تكثيف التعامل المتعددة الأطراف ، حيث أن التعاون الخارجي يعزز مع رابطة الدول المستقلة والنفور المباشر من السياسات الغربية .

(1) -Marcel de hass,op-cit,p .16.
(2) -Ibid,p.17 .

تركز السياسة الخارجية الروسية الحالية على تعزيز هيبة روسيا ودعم الانتعاش الاقتصادي، مما يدل على نحو أكثر فعالية القوة للحفاظ على روسيا آمنة وقادرة على مواصلة سياستها وتحقيق أهدافها، والاستعداد لمواجهة الأعداء وأي تهديد عسكري. [1] و يمكن من خلال الوثائق الأمنية الثلاث نستنتج أن :

- إستعادت روسيا موقفا تنافسيا كقوة دولية . قادرة على صياغة جدول أعمال دولي .

- أهمية القوة العسكرية و إستخدام القوة في السياسة الدولية .أخذ في الارتفاع و ذلك لحماية المصالح الإقتصادية من جهة و تصبح أداة فعالة للإستراتيجية و السياسة ، وتحقيق الأهداف الأمنية .

- أصبحت الطاقة تمثل جانبا حيويا و أمنيا وذلك لسببين :

أولهما كأداة للسلطة وذلك لان موارد الطاقة الدولية زيادة في وزن روسيا.

وثانيهما التهديد من غير الجهات الفاعلة من دون هذه الموارد التي تحاول الحصول عليها من روسيا وغيرها.

- حماية المصالح الروسية في الخارج .

- يعتبر الغرب تهديدا للأمن القومي الروسي والترددات اللاسلكية في الناتو على وجه الخصوص . وكذا الدرع الصاروخي في بولندا وتشيك ، وكذا انضمام عدد من دول الإتحاد السوفياتي سابقا لحلف الاطلسي .

- التعاون مع منظمة شنغهاي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي شكلت عنصر هام في السياسة الأمنية الروسية في عهد بوتين .

المطلب الثالث : السياسات الأمنية الروسية في عهد مدفيديف

بعد صعود ميدفيديف كرئيس لروسيا في **2008** أثبت إهتماما نشطا بأسس السياسة الأمنية من خلال إصدار لمجموعة من الوثائق الأمنية و المصادقة عليها ، و ذلك بتقديم إصلاح عسكري و تحديث القوات المسلحة الروسية خاصة بعد الحرب الجورجية في أوت **2008** . و ذلك ما سنتناوله من خلال اولويات السياسات الأمنية في عهد "ميدفيديف " .

أولا– الوثائق الأمنية : في جويلية **2008** و بعد عدة أشهر من صعود ميدفيديف إلى الحكم أطلقت لأول مرة وثيقة أمنية تتضمن مفهوم السياسة الخارجية ، و بعد فترة من ذلك و حدوث النزاع الجورجي الروسي في أغسطس من نفس السنة حيث قدم ميدفيديف مبادرة أمنية في شكل بيان بشأن المبادئ الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة و التي تضمنت سياسة حول الطاقة و إستراتيجية محددة لمنطقة القطب الشمالي .[2] كما يبين الجدول التالي: **الجدول رقم : – 05 – التسلسل الزمني للوثائق الأمنية في عهد ميدفيديف 2008 – 2009 :**

(1) - Olga olker and other, op – cit , p.16.
(2) - Marcel de hass op – cit , p 83 .

التاريخ	الوثيقة الأمنية
- 2008/07/12	- مفهوم السياسة الخارجية التي وافق عليها الرئيس .
- 2008/08/21	- بيان ميدفيديف على المبادئ الخارجية والسياسة الأمنية .
- 2008/09/18	- مبادئ السياسة العامة في المنطقة القطبية الشمالية التي وافق عليها الرئيس.
- 2009/05/12	- استراتيجيه الأمن القومي حتى عام 2020 من خلال مرسوم صادقت عليه الرئاسة .

.Source: Marcel de hass Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century ,p. 176

وكانت هذه الفترة قد تركزت على أمن الطاقة كأداة للسلطة كما صادقت على الشراكة العامة للفوسفات و كذا مبادئ السياسة الخارجية و الأمن ، فأول إستراتيجية شؤون الأمن القومي في ماي **2009** . وفي هذا تسلسل هرمي للسياسة الأمنية و كذا النظر في العقيدة العسكرية لعام **2009** التي قدمها إيفانوف . و يمكن أن نفصل في الوثائق الأمنية للعقيدة الأمنية الروسية في عهد ميدفيديف كالآتي :

1 – مفهوم السياسة الخارجية : في **12 جويلية 2008** وقَع "ميدفيديف" على طبعة جديدة لمفهوم السياسة الخارجية التي تضمنت واقع روسيا على الساحة الدولية و كيفية تعاملها للأمن مع العلاقات الأورو– أطلنطية من جهة ،كما ترجح التعامل مع الجهات الشرقية و كذا التركيز على أمن المنشآت . [1]

و تتجسد مكانة روسيا في الساحة الدولية لأنها تملك شركة عامة للفوسفات قوية و كونها واحدة من مراكز النفوذ في العالم الحديث ، وذلك أن هذه الشركة توفر الحماية للحقوق و المصالح المشروعة . أما في ما يتعلق بالتعامل المني مع المنطقة الأوروبية الأطلسية ذكرت الشركة العامة للفوسفات عن رغبة موسكو لخلق إقليمية مختلفة في الأمن الجماعي و نظام التعاون المشترك و ضمان وحدة أوروبا و المحيط الأطلسي ، كما رفضت هذه الشركة مزيد من التوسع للنَاتو و كذلك المعارضة ضد الدرع الصاروخي في أوروبا .

كما وضَحت وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية التركيز على الشرق و ذلك شكل شراكات مع الصين و الهند ، و ذكرت هذه الشركة ضرورة أن" منظمة معاهدة التعاون الجماعي هي كأداة رئيسية للحفاظ على الأمن و ضمان الإستقرار في رابطة الدول المستقلة و منظمة شنغهاي للتعاون ، لدورها في إنشاء شبكة من الشركاء في آسيا الوسطى و المحيط الهادي .

[1]- Marcel de hass , op , cit , p 85.

2 – مبادئ السياسة الخارجية و الأمنية في أوت 2008: و كما ذكر في مقابلة تلفزيونية أعلن الرئيس "ميدفيديف" عن خمسة مبادئ أساسية للسياسة الخارجية و الأمنية الروسية بعد وقت قصير من الصراع الجورجي الروسي

– سيادة القانون الدولي.

– التركيز على أن يكون العالم متعدد الأقطاب، ليس فيه قطب مهيمن واحد كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية.

– سعي روسيا إلى إقامة علاقات مع الغرب و ليس لها نية العزلة .

– أولوية حماية الروس أينما كانوا واستجابة روسيا لأي عمل عدائي ضدها.

– روسيا لديها مصالح متميزة في بعض المناطق .

و جاءت هذه المبادئ الخمسة إحاطة بالوضع الروسي الداخلي والخارجي ، فمثلا تدخل روسيا في العديد من المناطق الانفصالية "ابخازيا و اوسينيا الجنوبية و كذلك في جورجيا" أما فيما يخص القانون الدولي فثمة الإشارة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق القانون الدولي .[1] أما فيما يخص حماية المواطنين الروس في خارج ، في ذلك دلالة على استخدام القوة العسكرية في جورجيا.و بهذا تعتبر روسيا منطقة الاتحاد السوفياتي سابق ان دائرة نفوذها يجب أن تبقى تحت سيطرتها و بذلك تجابه الغرب على نفوذه في المنطقة .

3 – إستراتيجية الأمن القومي الروسي حتى عام 2020 : في **12 ماي 2009** وقع الرئيس الروسي ميدفيديف مرسوما بالموافقة على إستراتيجية الأمن القومي للإتحاد الروسي حتى عام **2020** . نشر الكريملين هذه الإستراتيجية في 13 ماي **2009** وثيقة تتضمن استبدال مفاهيم الأمن الوطني لعام **2007** في فترة يلتسين وعام **2000** لفترة بوتين حيث تتضمن تطورات في القانون الدولي والأمن والمصالح الوطنية والأولويات والتهديدات وضمان الأمن الوطني في المجال الأمن العسكري والرفاه والدفاع والضمان الإجتماعي والاقتصادي للمواطنين والعلوم والتكنولوجيا والرعاية والتعليم والصحة والبيئة . حيث أن هذه الوثيقة الأمنية كانت شاملة لما يتعلق بالأمن الروسي حتى عام 2020 .[2]

وقد تضمنت هذه الإستراتيجية أولوية المصالح الوطنية ، وذكرت وثيقة الدفاع والأمن المدني أولى الأولويات بالنسبة للأمن القومي الروسي ثم تلته الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مثل تحسين نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية . حيث تعتمد على الإمكانيات الاقتصادية للبلاد لتحقيق الأمن الوطني .

---

(1) - Marcel de hass , op , cit , p 86.
(2) -ibid, p 88.

كما تركز هذه الوثيقة على التعامل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأسلحة النووية وكذا في مجال الطاقة لما له من تأثير على القوى في العالم .

وتوازي وثيقة إستراتيجية الأمن القومي بين الأمن القومي والأمن المدني بالقول بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تقل أهمية على الأمن العسكري.

كما أشار ميدفيديف في هذه الإستراتيجية أن التهديدات من قبل الدول الرائدة التي تهدف إلى التفوق العسكري عن طريق بناء إستراتيجية للتسلح النووي مثل : القذائف المضادة ، الدفاع الصاروخي ، عسكرة الفضاء ، والتي تؤدي إلى سباق التسلح من جديد. [1] وكذلك ذكرت الوثيقة على تنافس مصادر الطاقة و ما سيشكله من تهديد و خلق التوتر الذي يصعِد من تهديد وخلق التوتر الذي يصعد من إستخدام القوة العسكرية .

ونستنتج مما سبق أنه في غضون السنة الأولى من عمل الرئيس" ديمتري ميدفيديف éأنه قدم ثلاثة مشاريع أمنية تتمثل في مفهوم السياسة الخارجية و بيان السياسة العامة و إستراتيجية الأمن القومي و كان الهدف الأول من هذه المشاريع الأمنية هو أن روسيا يجب أن تتطور لتصبح قوة عالمية ، أما فيما يخص التفكير في الطاقة فكانت منذ ولاية بوتين الثانية ، و تم تحديد ذلك من قبل "ميدفيديف "و أدرجت في الوثيقة الأمنية الخاصة بالإستراتيجية الأمن القومي الروسي لعام **2020** ، وذلك لأهميته في الجانب الإقتصادي . كما أن روسيا تستخدم ملف الطاقة كورقة ضغط، مثلا النفوذ في آسيا الوسطى و بحر قزوين و منطقة القطب الشمالي .

ويمكن القول أن كل الوثائق الأمنية "لميدفيديف "تؤكد على عالم متعدد الأقطاب ، وكذا رغبة روسيا في التعاون و الحفاظ على العلاقات الودية مع الغرب . و السعي لبسط نفوذها على منطقة الإتحاد السوفياتي .

خلاصة:

و ما يمكن إن نستنتجه من خلال عرض محتوى العقيدة الأمنية الروسية، ومرجعيتها النظرية ، ثم التطرق إلى السياسات الأمنية الروسية .خلال العشرية الأخيرة **2000–2010** .هوان إن العقيدة الأمنية الروسية لما فيها من الوثائق ، و السياسات الأمنية محكومة بتوجه النخبة الحاكمة في النظام السياسي الروسي. فمنذ صعود " بوتين "إلى الحكم، وتوجه نحو فكرة تثبيت الأمن القومي، وإعادة الأولوية إلى دور الدولة القومية القوية ،في صياغة الوثائق الأمنية .وفي توجهه السياسة الخارجية .أثبت دور النخبة الحاكمة. ومن ثم النظام السياسي في صياغة العقيدة الأمنية للاتحاد الروسي مقارنة بالفترة التي سبقتها ،في ظل حكم بوريس يلتسين الذي اعتمد على التوجه الليبرالي نحو اقتصاد السوق الذي انجري عليه ما يسمى بالعلاج بالصدمة .

[1] - Marceil de hass,op,cit,p.95.

أما فترة حكم "**ميدفيديف** "، الذي كان يطابق توجه بوتن كان من دعاة الاستمرارية، أي تطبيق فكرة ما يسمى" بالهرم المقلوب". حيث أصبح بوتين رئيس وزراء، في حين صعد "**ميدفيديف**" رئيس دولة إلى إن جاء بوتن إلى الحكم ثانية في **2012** واستمراره أيضا في العقيدة الأمنية الموسومة بالتوازن الاستراتيجي . التي قدمت " **لميدفيديف** "إثناء حكمه التي سيعتمد تطبيقها ما بين **2011–2015**.

الفصل الثالث

تأثير العقيدة الروسية على السلوك الخارجي تجاه دول الجوار

تمهيد :

إن التغيرات الحديثة التي جرت على العقيدة الأمنية الروسية الجديدة سنة 2000 و بصفة خاصة على الوثائق الأمنية الموقعة من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كان لها انعكاسات على الوضع الداخلي لروسيا الذي تمثل في ارتفاع النمو الاقتصادي و تحسن الوضع الاجتماعي المعيشي وبروز مؤشرات تنموية معتبرة هذا من جهة ومن جهة أخرى كان لها انعكاس و تأثير على علاقات روسيا بدول الجوار خاصة دول البلطيق وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز بحكم الارتباط الروسي الوثيق بمحيطه الإقليمي، وكذا لأن هذه الدول كانت تحت نفوذ الاتحاد السوفياتي سابقا ،هذا ما جعل روسيا تتدخل في هذه الأقاليم في حسبانها عند صياغة عقيدة أمنية جديدة ، فكانت علاقة تأثير و تأثر هذا ما سيعالجه هذا الفصل في شكل مباحث ثلاث هي على التوالي علاقة روسيا بدول البلطيق ثم علاقة روسيا بآسيا الوسطى وأخيرا علاقة روسيا بدول جنوب القوقاز.

المبحث الأول : علاقة روسيا بدول البلطيق

تمثل العلاقة الروسية بدول البلطيق أهم محركات السياسة الأمنية الروسية في المنطقة بحكم التذبذب بين التعاون من جهة و المواجهة من جهة ثانية ، النابعة من الإرث التاريخي و الهوية الروسية ، ففي حين ترى دول البلطيق أن تستقيل و تنفرد في قراراتها ، خاصة بعد انضمامها للإتحاد الأوروبي في **2004** ، لكن من جهة أخرى الحاجة الإقتصادية تحتم التعاون مع روسيا و لذا قد وضعت روسيا في عقيدتها الأمنية حسابا لهذه الدول الثلاث : إستوانيا ، لتوانيا ، ولاتيفيا في وثائقها الأمنية و التي كان لها انعكاس في سلوك روسيا تجاه هذه الدول التي ترى فيها الصوت الروسي داخل المؤسسات الغربية و بحر البلطيق الذي يعتبر الحديقة الخلفية لمناطق نفوذ روسيا .

المطلب الأول : التنافس الدولي في منطقة البلطيق

منطقة بحر البلطيق هي إحدى المجالات التي يشترك فيها من الناحية التاريخية التعاون و الصراع على سواء . حيث دفعت التفسيرات المتباينة للأمن في المنطقة الشركاء و الفاعلين إلى التنافس لتحقيق الإستقرار و الأمن في بيئة تتميز بانقسام توجهات الفاعلين فيها ، فالإتحاد الأوروبي في إطار توسيعه و مصالحه في منطقة البلطيق هذا من جهة ، و من جهة أخرى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياساتها الأطلسية و توسيع الحلف الذي يتضارب مع المصالح الروسية في مجالها السوفياتي السابق من جهة ثالثة.

أولا – دول البلطيق و الإتحاد الأوروبي : بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي و حدوث فراغ سياسي في العديد من المناطق و التي من بينها دول البلطيق وفي إطار التوسع الأوروبي في المناطق الشرقية التي كانت تمثل بؤرة توتر في إطار صراع شرق غرب.[1]

وتمثل دول البلطيق الثلاث ثالث ناتج إجمالي محلي في الإتحاد الأوروبي كما يمثل بحر البلطيق أهمية حيوية بالنسبة للأمن الأوروبي فقد وقعت اتفاقية أمنية تضم عدة مجموعات على بحر البلطيق و هي : مجموعة يوجد بها خمس دول من الشمال الأوروبي : الدنمارك و النرويج ، السويد و فلندا و اسكتلندا ، و المجموعة الثانية تضم دول البلطيق الثلاث: لاتيفيا ، استونيا ، لتوانيا ، و المجموعة الثالثة هي بلدان أوروبا الوسطى : ألمانيا ، بولندا ، و المجموعة الرابعة : هي روسيا.[2]

ولضمان الأمن الأوروبي في المنطقة بحكم الحدود الجغرافية من جهة و المصالح من جهة أخرى كان للحلف الأطلسي دور في حفظ نظام الأمن الأوروبي و ذلك لعدة أسباب :

-الرابط التاريخي في المنطقة بحكم أنها جوهر علاقات المصالح بين الدول و كذلك بحم النشاط الدولي المكثف الذي يعود إلى العصور القديمة.

-منذ زوال القطبية الثنائية و ميل دول المنطقة إلى التجزئة و الإستقلال جاء دور الحلف الأطلسي و الإتحاد الأوروبي من هذا المنطلق ، أو بعبارة أخرى لسد الفراغ الذي تركه إنهيار الإتحاد السوفياتي .

-تطلع دول البلطيق الثلاث : إستوانيا ، لتوانيا ، لاتيفيا إلى الإنظمام إلى الحلف الأطلسي.

-تمثل منطقة بحر البلطيق عنصرا حاسما لضمان الأمن الأوروبي بحكم الإرث التاريخي لانتمائها للإتحاد السوفياتي سابقا.

تعتبر منطقة بحر البلطيق تحتوي على كافة الصعوبات و التهديدات في بناء سياسة الأمن و الدفاع المشتركة لأوروبا.

---

(1)– Christopher Beazley, "**Europe s Strategy for The Baltic. Sea Region"** p . 06 . Found in: <**www. Ospi . it / garmd / Europes: for – the – Baltic – Sea – Region . pdf >** (27/05/2012).

(2)– Adrian Hyde – Price , "**Nato and The Baltic Sea Region :Tamards Regional Security governonoce**," p.01, Found at:<**www.Nat.int/acad/ Fellom / 98 - 00 / had. pdf** >.(2012/24/25).

وبناءا على هذه الأسباب تعتبر منطقة البلطيق منطقة لقاء تاريخي تتلاقى فيها قضايا أمنية تقليدية و معاصرة ، بحيث يمكن إجمال أهم مصادر التوتر و الانقسام في النقاط التالية : [1]

1 الصراعات العرقية ، بحكم تنوع الهوية و كثرة الحركات المطالبة بحقوق الأقليات ، وذلك لوجود عدة أقليات قومية

2 إنتشار الجيش بالمنطقة على عكس المناطق الأخرى كأوروبا الوسطى التي انخفضت بها أعداد القوات العسكرية و القواعد .

3 توسيع حلف الشمال الأطلسي من جهة و رفض روسيا لتوسعه أكثر شرقا من أي جهة الأخرى.

4 إنتشار الجريمة و المنظمات الإجرامية العابرة للحدود .

5 المخاوف البيئية و الإيكولوجية ، بحيث تلوث بحر البلطيق يشكل مخاوف كبيرة لدول المنطقة.

ثانيا – السياسة الأمريكية في منطقة البلطيق : منذ عام **1945** حتى عام **1991** و أمريكا تحتفظ بدولة لاتيفيا تحت نفوذها ، إلا أن لتوانيا و إستوانيا ضمتا إلى الإتحاد السوفياتي بشكل غير قانوني . و في عام **1991** استعادت بلدان البلطيق الاثنين استقلالهما ، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترفت بهما على الفور . على الرغم من أن أمريكا لم تناقش انضمام دول البلطيق إلى الحلف ، لأنهما لا يزالان ببساطة بمعايير الحلف إلى غاية **1999** في إطار إستراتيجية الناتو الجديدة الداعية إلى التوسيع التي فتحت البواب لانضمام أعضاء جدد و التي من بينها دول البلطيق ، لكن ذلك وفق شروط يحددها الحلف.

ومع صعود "**بوش الابن**" إلى الحكم ذ هبت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم إنظمام دول البلطيق إلى الحلف الأطلسي . و قد تجسد ذلك أكثر في خطاب بوش في "**جامعة وارسو**" **2001** حين قال " كل من الديمقراطيات الأوروبية ودول بحر البلطيق و البحر الأسود ، و التي تقع بين جمع هذه الحدود يجب أن تكون لديها الفرصة نفسها للانضمام إلى مؤسسات منظمة حلف الشمال الأطلسي".[2]

وبعد هذا الخطاب الذي ألقاه بوش فتح المجال و النفوذ المباشر الأمريكي في المنطقة و كان ذلك مع مطلع عام **2000** .

---

[1]– Adrian Hyde – price , op - cit , p . 10 .

[2]– Mork kramer, Nto , **" The Baltic . States , and Russia A Framemork for enchar gement "** , p.p. 10-11.found at : < **www. J s t o r . org / discover / 10.230** > (12 / 05 / 2012).

ثالثا – المصالح الروسية في منطقة البلطيق : تعد منطقة البلطيق منطقة مهمة بالنسبة لروسيا و ذلك لعدة أسباب :

1 -لحفظ بيئة أمنية مستقرة في المنطقة التي تجاور المنطقة الإستراتيجية في البلاد .

2 - أهم رأسمال روسي في المناطق المجاورة لدول البلطيق و هي : " سانت بطرس بورغ الروسية ، و كذا شبه جزيرة كولا التي تطل على بحر البلطيق القائم على الردع النووي ، و "كالينيغراد ".

3 -القدرة على إستخدام بحر البلطيق مباشرة دون عوائق ، و ذلك عن طريق خط الأنابيب الروسي الشريك الرئيسي لأوروبا.[1]

ويتم التعامل مع دول البلطيق بحكم الارتباط التاريخي ، كما تعتبر روسيا دول البلطيق بعد إنظمام هذه الأخيرة لحلف الناتو عام **2004** بالمضادة لمصالح روسيا داخل الحلف . كما أن تواجد الروس في هذه المنطقة في إطار العقيدة الأمنية الجديدة يجعل لروسيا الحق في التدخل لحماية مواطنيها في كل مكان ، كما تهدف روسيا أساسا من دول البلطيق تحقيق ما يلي :

-الوقوف في وجه توسع الحلف الأطلسي (**NATO**) لبناه التحتية في المنطقة .

-الحصول على بعض أصول البنية التحتية في منطقة دول البلطيق .

-الحصول على منطقتي" ستالين و ديغا " لحفظ الحواجز التي تحول دون إكتساب المواطنة و تعزيز الوزن السياسي الروسي في إستوانيا و لاتيفيا .

-الدفاع عن مناطق نفوذ الإتحاد السوفياتي سابقا.[2]

"لاتيفيا" وحدها تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الروسي ، ففي عام **1997** تم تصدير من ميناء "فنتسبيلزا اللاتافي " حوالي **13 %** من النفط الروسي.[3]

المطلب الثاني: السياسات الروسية تجاه منطقة البلطيق

لقد وضعت روسيا إستراتيجية و سياسات في تعاملها مع دول البلطيق ، و ذلك لما تمثله هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية و تاريخية بالنسبة لروسيا . وقد لعبت روسيا على عدة أوراق في علاقاتها و سياساتها تجاه دول البلطيق فهي مرة تنطلق من الهوية كورقة ضغط و مرة تتعامل وفق إستراتيجية للتعاون في إطار مصالحها و نفوذها ، و مرة أخرى

---

(1)– Dimitri Trenin " **Russian policies Towar d the Vordic . Baltic Region"** , p . 47. Found at : **http://carnegieendowment.org/2011/09/07/russian-policies-toward-nordic-baltic-region/8l75** (2012-05-025)

(2)– Dimitri trerin , Ibid , p.47.

(3)– Aivars Stranga , **"the Relatons Between Russia and the Baltic States : 1997 "** . 1998 ,P .137 . found at : <**http://cac.sagepub.com/content/39/3/317.short**> (10-04-2012)

تتعامل مع مصادر التوتر للعب على الخيارات و الفرص التي يمكن أن تعطي لروسيا أولوية التحكم و توجيه سياسات هاته الدول الثلاث : استوانيا ، لتوانيا ، و لاتيفيا .

أولا – الإستراتيجية الروسية في العلاقات مع دول البلطيق : وعند رغبة دول البلطيق في الإنضمام إلى الحلف الأطلسي و بدء الولايات المتحدة في محادثات جدية حول انضمام دول البلطيق ، أعلنت روسيا عن إستراتيجية للتعامل مع دول البلطيق عام **1997** ، وذلك لتجنب المواجهة مع الغرب.

و تجسدت هذه الإستراتيجية في عقد علاقات ثنائية مع دول من جهة ، و التعامل مع الدول التي لها نفوذ في المنطقة بطريقة أيضا جماعية أو ما يسمى بمنطقة بحر البلطيق التي تعتبر روسيا أحد مجموعاتها الأربعة.[1]

و هنا روسيا تحاول تكريس فكرة وجود عالم متعدد الأقطاب . وقدمت روسيا بموجب هذه الإستراتيجية ضمانات أمنية مقترحة ميثاق الإستقرار و الأمن في بحر البلطيق ، و ذلك عن طريق التعاون في مجالات الجيش و الإقتصاد و السياسة و البيئة و حقوق الإنسان، وجعلت هذه الضمانات في شكل إتفاق .[2]

لكن على الرغم من الضمانات الأمنية فإن دول البلطيق لم تتخلى عن رغبتها في الإنضمام إلى الحلف الأطلسي مما جعل من روسيا تتعامل مع دول المنطقة وفق إطارين ، إما التعاون أو الصراع كما سنطرح ذلك في ما يلي :

ثانيا – عناصر التعاون الروسي مع دول البلطيق : بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبالضبط في منتصف التسعينيات من القرن العشرين أبدت الحكومة الروسية بقيادة "**بوريس يلتسن** "رغبة في التعاون مع دول البلطيق الثلاث . وقد تأسست هذه العلاقة بين موسكو وليتوانيا ، استوانيا ، لاتافيا من النصف الأول من التسعينيات وفقا لجدول أعمال بعد وقت قصير من إنهيار الاتحاد السوفياتي . وفي عام **1999** تم إنهاء الوجود العسكري في البلطيق على نية إقامة عناصر للتعاون . [3]

وقد استخدمت روسيا الهوية كورقة تلعب عليها في علاقاتها مع دول البلطيق خاصة عند انضمامهم لحلف الشمال الأطلسي ، وقد أصبح الخطاب الأمني الروسي في علاقاته بدول البلطيق خطاب هوياتي .

وبعد انضمام دول البلطيق للاتحاد الأوروبي عام **2004** كانت هناك آمال تعاونية مع روسيا بحكم علاقات هذه الأخيرة خاصة في مجال الطاقة والنفط ، وبدأت أولى عناصر التعاون حين دعت المستشارة " **أنجيلا ميركل** " الإتحاد الأوروبي كل من رئيس وزراء استونيا آنذاك والرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" في فترة حكمه الأولى لإجراء محادثات

(1)– Aivars Stranga ,op - cit. p 138 .
(2)- Mark kramer, op - cit. p .03.
(3) - Aivars Stranga ,op-cit. p 143 .

مباشرة ، حول انضمام استونيا للحلف الأطلسي من جهة وحول إنهاء التوتر القائم بين روسيا واستونيا من جهة ثانية ، وهنا اعتبرت دول البلطيق أن الاتحاد الأوروبي يمثل لهم منبر لحل الكثير من القضايا مع روسيا وللانفتاح أكثر على التعامل . وهذا ما عزز أطر التعاون داخل المؤسسات الأوربية من جهة وروسيا التي اعتبرت دول البلطيق على الرغم من الخلافات القائمة بأنها الصوت الروسي داخل الاتحاد الأوروبي . [1]

وفي إطار عناصر التعاون في منطقة البلطيق تأسست مؤسسات جديدة قي أجندة للتعاون الإقليمي . بحيث تعتبر روسيا عضوا نشطا في مبادرة " **بارنتس** " التي أطلقت عام **1990** كما أن روسيا تعد عضو نشط في مجلس التعاون الأوروبي وبما أن دول البلطيق الثلاث هي أعضاء في هذه المؤسسات التي توجد بها نصوص للتنمية المستدامة والاقتصادية والثقافية والسياسية فتح المجال لروسيا لتحقيق انفراج في العلاقات الروسية البلطيقية وتسوية الخلافات في إطار هذه المؤسسات . [2]

وقد أعطت هاته المؤسسات مجالا لتوزيع الطاقة الروسية في المنطقة . وبدأت تنشط العلاقات الإقتصادية بين روسيا ودول البلطيق ، وفتح باب الاستثمارات .

ثالثا– قضايا التوتر بين روسيا و دول البلطيق: على الرغم من التطوران التي عرفتها علاقات روسيا بدول البلطيق،الا ان هناك العديد من القضايا الخلافية ،والتي تعود إلى بعض المشاكل الداخلية.مثل في استونيا ولاتافيا حيث توجد اعراق من اصول روسية،التي تقوم حكومة الدولتين من حين لأخر باختراق حقوقها .

كما تنشب احيانا التوترات عندما تستخدم روسيا الورقة الاقتصادية،ضد دول البلطيق خاصو المتمثلة في قطع الامدادات النفط و الغاز . ومن جهة أخرى تقوم روسيا من حين لآخر ،بالضغط العسكري من خلال القيام بتدريبات في بحر البلطيق و في مناطق على حدود دول البلطيق. [3]

كما ان النقطة الخلافية التي اضطرت بين روسيا من جهة ودولتان من البلطيق :استونيا ولتوانيا من جهة ثانية بانهما اخضعتا للحكم السوفياتي طوعا على عكس ما تراه الدولتان بانهما اجبرتا على الانضمام الى المعسكر الشرقي . [4]

---

(1) - Iris kempe , **"The Baltic states and The Eu's Russia policy"** , p . 27 , Found at : < **http : // libiary , Fas – de / pdf – Files / id / 04875 . pdf** > (27/05/2012) .

(2) - Gabriel Qorodetsky ," **Russia Between east and west: Russian Foreign policy on The Threshold of The Twenty – Firrst Qntury**" , The Cumming Cantre For Russia and East European Studies , The Cumming Cantre Series , London Frank Cass , port land , 2005 , p . 93 .

(3)- Mark kramer ,op, cit, p.04.

(4)- Ibid, p, 05.

ويعد مسالة انضمام دول البلطيق الى حلف الناتو اهم مسالة خلافية في تاريخ العلاقات الروسي البلطيقية ، بحيث اعتبرت روسيا المسألة تحدي أمني كبير وإجراء يمس بالأمن القومي الروسي.

المبحث الثاني : علاقات روسيا بآسيا الوسطى

إن المتفحص لمنطقة آسيا الوسطى و أهميتها الجيوستراتيجية يرى بأن على روسيا وضع سياسة أمنية تجعل من آسيا الوسطى محور مهم لصياغة عقيدة أمنية و ذلك نظرا لما تكتسبه المنطقة أهمية لاحتوائها على النفط و الغاز كأكبر احتياطي عالمي. و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث ، حيث ندرس علاقات روسيا بآسيا الوسطى. مجيبون على مجموعة من الأسئلة في شكل مطالب كالآتي :

- كيف تنظر النخبة الحاكمة في روسيا لمنطقة آسيا الوسطى ؟
- ما هي السياسات المنتهجة من قبل روسيا تجاه آسيا الوسطى ؟
- كيف تتعامل روسيا مع النفط باعتباره مسألة مهمة في آسيا الوسطى ؟

المطلب الأول : النقاش الجيوسياسي الروسي الجديد حول آسيا الوسطى

كان الكثير من المحللين المختصين في الشؤون الروسية . و على رأسهم الكاتبة " **هيلين كاريردونكوس** " يعتقدون أن إنهيار الإتحاد السوفياتي سيكون نتيجة لرغبة الأطراف أو الأقاليم البعيدة عن المركز في الإستقلال ، و أن هذه الحركة الاستقلالية سيكون منطلقها جمهوريات آسيا الوسطى لأنها تعتبر أكثر الأقاليم تمايزا عن روسيا من الناحية العرقية و الثقافية . لكن هذا التقدير كان خاطئا لأن إنهيار الإتحاد السوفياتي جاء تعبيرا عن رغبة روسيا في فك الارتباط ، ولهذا السبب يعتبر النقاش الجيوسياسي في روسيا جزء لا يتجزأ من مسألة الهوية . حيث أنه لا يمكن فصل مسألة القومية الروسية عن مسألة التوسع الاستعماري الروسي .[1]

وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي عرفت روسيا ظهور إتجاهات سياسية تعكس في كثير من الأحيان تنوع الخيارات الجيوسياسية المطروحة في الفترة القيصرية وهذا وفق المدارس الفكرية التي تنتمي إليها هذه التيارات كما سبق الذكر إليها في الفصل الثاني ، أما توجهات النخبة السياسية الحاكمة نحو آسيا الوسطى فإننا نوجزها في تيارين كالآتي :

أولا : التيار التغريبي : حيث كان هناك في بداية التسعينات من القرن العشرين اعتقاد راسخ لدى بعض المسؤولين الروس أن السياسة الاقتصادية السوفياتية تجاه آسيا الوسطى هي السبب الأول في تأخير عجلة التنمية وقد تجسد هذا

[1] -Mohamed-reza dalili et thiery kllener, **Geopolitique la neauvelle Asia central**,paris,P.U.F,2001p.149.

الطرح أكثر عندما طرح على البرلمان الروسي سنة **1990** من قبل المنشق السوفياتي " **الكسندر سولجينستين** " حيث شجع بعض الدوائر الحكومية على المضي قدما في سياسات اعتبرتها دول آسيا الوسطى تخليا صريحا لروسيا من مسؤولياتها القديمة . هذا الموقف كان له كبير الأثر على التوجهات الاستقلالية لدى جمهوريات آسيا الوسطى . وهنا توجهت دول آسيا الوسطى نحو الغرب للتعاون والتنمية كرد فعل على السياسات الروسية وتزامن ذلك مع سيطرة التيار التغريبي على الحكم ودوائر صنع القرار في روسيا الذي هو بدوره توجه أكثر نحو الغرب . (1)

وهو تيار يرى أن السياسة السوفياتية مع العالم الإسلامي مصدر لكثير من المتاعب كغزو أفغانستان ، تسليح العراق وليبيا وسوريا ، وعليه تصبح زيادة الارتباط مع دول آسيا الوسطى مضرة من الناحية الاقتصادية والسياسية على حد سوى حسب هذا التيار . (2)

ثانيا : التيار الأورو–آسيوي : لم تنجح محاولات السلطات الروسية الرامية للتقرب من الغرب خاصة في إدارة يلتسن التي زادت الوضع سوءا ، إذ لم تتغير نظرة الغرب إلى روسيا التي كانت تنتظر دعما أكبر من الناحية الإقتصادية لإنجاح الإصلاحات الليبرالية ودمجها في المنظومة الأمنية الأوربية وهذه النظرة الغربية لروسيا التي لم تتغير ساهمت في بروز تيارات سياسية و جيوسياسية منافسة للتيار التغريبي ونظرا لانعكاسات الإصلاحات الليبرالية على وضع روسيا الداخلي والإقليمي سارعت إلى صياغة عقيدة أمنية تتواءم وحجم التهديدات ليصبح بذلك إبقاء نفوذ روسيا في فضائها الإقليمي من أولويات السياسة الخارجية الروسية.(3)

يقول أحد أبرز ممثلي التيار الأوراسي وهو "**الكسندر دوغين**" : " إن مهمة روسيا ... المرتبطة بالصراع الحاصل في المنطقة التي تشمل كل من المجال الجنوبي لروسيا تتلخص في تعزيز الاتجاهات الدافعة نحو المركز وإبقاء هاته المنطقة تحت السيطرة الإستراتيجية لموسكو وإقامة بنيان راسخ يشد كل امتداد للتقاليد الجيوسياسية لروسيا القيصرية و السوفياتية التي كانت قادرة على الدوام الحفاظ على نفوذها الإستراتيجي من خلال نظام رقابة متنوع العناصر، إن الخطر الأساسي على أمن روسيا يتمثل في غياب صيغة واضحة لمفهوم الخصم الجيوسياسي وينبغي على القيادة الروسية

(1) - Patrick karam **, la russie et l slam : entre rejet et alliance** .
(2) - Christopher romer . **geopolitique de la russie** , paris Economia . 1999 . p . 56 .

(3) - roland dannrenther . **can Russia sustain its Dominace in Central asia** ?. Security Dialogue , vol . 32 . p . 247 .

أن تدرك وأن تؤكد من دون لبس وبصورة موثقة تلك الحقيقة الواضحة بأن خصمنا الرئيسي هو الأطلسية ، أي الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها " . [1] وإن اعتبرت أفكار دوغين متطرفة بعض الشيء إلا أنها تعبر عن حالة الاستياء التي وصلت لها روسيا من جراء فكرة العلاج بالصدمة التي جاء بها بوريس يلتسن ، وهنا تحول الفكر الروسي من التيار التغريبي إلى التوجه نحو الجوار القريب .

المطلب الثاني : السياسات الروسية المنتهجة تجاه آسيا الوسطى

عرفت العلاقات الروسية مع دول الجوار التي يسميها الروس "بالغريب المجاور" تطورا ملحوظا بعد وصول بوتين إلى السلطة سنة **2000** ، حيث ساهم في إقناع دول آسيا الوسطى على تغيير بعض مواقفها المتشددة خاصة جمهورية " أوزباكستان " التي تعتبر أكثر دول آسيا الوسطى نزوعا إلى الابتعاد عن الطرف الروسي . وبعد زيارة الرئيس فلاديمير بوتين إلى أوزباكستان التي عرفت في تلك المرحلة تحولات مهمة تمثلت في الهجمات التي شنها المسلحون المنتمون إلى الحركة الإسلامية الأوزباكية على إقليم " **فرغانة** " هذا الإقليم الذي يعرف أخطر أنواع المشاكل المهددة للأمن في آسيا الوسطى . [2]

ومن جهة أخرى جاءت زيارة بوتين إلى أوزباكستان تدعيما ومساعدة لهذه الدولة والتعاون المشترك قصد التصدي للخطر المشترك (الإرهاب الأصولي) كما تسميه الجهات الرسمية في روسيا ودول آسيا الوسطى والوقوف أيضا كحجرة عثرة في وجه الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال تعمل منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي على تكثيف العلاقات الأمنية مع دول آسيا الوسطى عامة وأوزباكستان خاصة . [3]

إن إستعادة روسيا لمكانتها و دورها كفاعل و شريك أساسي لدول آسيا الوسطى لا يمكن فهمه دون معرفة التغيرات الطارئة على الوضع السياسي و الأمني في المنطقة ، و كذلك فهم التغيرات التي شملت خطاب و سلوك السياسيين الروس ، و يمكن تلخيص هذه التغيرات كالآتي :

أولا : تخلي الخطاب السياسي الجديد عن المفاهيم القديمة التي تعطي انطباعا سلبيا عن النوايا الروسية و تجعل دول آسيا الوسطى دولا قاصرة غير قادرة على تأمين حدودها و أمنها ، و تكمن خطوات الخطاب القديم في تكريسه لفكرة مرفوضة في الفترة السوفياتية من فكرة الأخ الأكبر التي يعتبرها الكثير من المختصين في الشؤون السوفياتية على

(1)– محمد دياب ، **"الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز ،" مجلة شؤون الاوسط** ،بيروت ،مركز الدراسات الاستراتيجية،، عدد 105 ، 2002 ، ص 162 .

(2)- Djalili et Kellner , Op- cit , p .68 .

(3)– هنري كيسنجر ، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية** ، ترجمة عمر الأيوبي ، لبنان ، دار الكتاب العربي ، 2002 ، ص 69 .

وجه الخصوص " **هلين كارير دانكوس** " فكرة مكرسة للجفاء بين الشعب الروسي و بقية الشعوب الأخرى ، فجاء الخطاب الجديد مؤكدا على مفاهيم جديدة كالتعاون و التنسيق و التشاور بدل فكرة التوحيد و الحماية و الإستقطاب

ثانيا : حزم الرئيس " **فلاديمير بوتين** "في القضاء على الحركة الإنفصالي في الشيشان ، حسن روسيا لدى دول رابطة الدول المستقلة ، لأنه أعطى لها مصداقية أكبر عكس ما كان يميز فترة التسعينيات من القرن العشرين حين لم تستطيع روسيا معالجة القضية الشيشانية الأمر الذي جعل الكثير يشك في قوتها ، ومرد ذلك هو : إذا كانت روسيا غير قادرة على ضمان أمنها الداخلي فكيف لها أن تضمن أمن الدول المحيطة .

ثالثا : إن تدهور الوضع الأمني نتيجة تنامي العمليات العسكرية للحركات الإسلامية المسلحة خاصة الحركات المسلحة الأزبكية التي إستطاعت أن تخترق الحدود الفاصلة بين جمهوريات أوزباكستان ، فيرغيستان ، و طاجاكستان ، أعطى فرصة للروس لإبراز طبيعة هذا التهديد العابر للحدود الذي يتطلب تنسيق الجهود و التعاون الأمني .

رابعا : إن دول آسيا الوسطى هي دول ذات أنظمة تسلطية .و لكن في المقابل هي دول أعضاء في منظمة الأمن و التعاون في أوروبا و يفترض فيها أنها تحترم بعض المواصفات السياسية خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان و التعددية الحزبية و لذا فقد شملتها جملة من الانتقادات المطالبة بتحسين و فتح المجال للمعارضة السياسية و كانت جميع الانتقادات موجهة من طرف الدول الغربية . غير أن روسيا لم تكن تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول حتى و إن مس ذلك الأقليات الروسية . ومن هنا قبلت السياسات الروسية إرتياحا تجاه آسيا الوسطى . مما عزز العلاقات الروسية بهذه الدول و كسب الثقة و المصداقية لدى حكام دول آسيا الوسطى.[1]

المطلب الثالث : المسألة النفطية في آسيا الوسطى : السياسات الطاقوية الروسية

إن التطرق إلى موضوع النفط يستلزم أن نتناوله في إطار مجموعة من المستويات المتداخلة خاصة في دولة مثل روسيا، فتاريخها الحديث يثبت ارتباطها بهذه المادة ، فبالنسبة لروسيا النفط ليس سلعة عادية فهو مادة تهيكل نظام روسيا الإقتصادي و تعطيها امتيازات جيوسياسية و إمكانيات لتوظيفها كورقة ضغط و تفعيل سياساتها الخارجية مع دول الجوار بالدرجة الأولى ، و نعني هنا بدراسة آسيا الوسطى ، و هي المنطقة النفطية الجديدة التي ظهرت مع إستقلال دول كانت في الماضي القريب تابعة لروسيا ، و هذا ما جعلنا ندرس المسالة النفطية في إطار علاقة روسيا

(1)- هنري كيسنجر ، مرجع سابق ، ص 70 .

بآسيا الوسطى من حيث قدرة روسيا على المنافسة و مواجهة سياسات الدول الأخرى التي تتناقض مع المصالح الروسية في بحر قزوين و التحديات التي تواجه روسيا لتطبيق سياساتها ، و هذا كله في إطار إنعكاسات عقيدة روسيا الجديدة على المنطقة .

أولا – إستعمال ورقة النفط من قبل الإتحاد السوفياتي : لم يكن النفط بالنسبة للإدارات السوفياتية المتلاحقة مصدرا من مصادر الطاقة يحقق لها التنمية الإقتصادية ، بل كان وسيلة توظف لتحقيق أهداف سياسية.[1]ففي السنوات الأولى من ميلاده استخدم البلاشفة النفط لكسب تأييد القوى الكبرى حتى تغض الطرف على سياساتهم التوسعية . ففي عام **1918** وعد البلاشفة الألمان بمنحهم ربع إنتاج حقول "باكو" النفطي ، إن هم ساعدهم على طرد القوات الإنجليزية من هذه المدينة .

أيضا عم **1920** موَن البلاشفة الدولة العثمانية (كمال أتاتورك) بالنفط ليساعدهم على إحتلال جورجيا و أرمينيا[1] كل هذه الأمثلة المشتقات من تاريخ روسيا حدثت في مرحلة معينة و هي مرحلة إنتقالية من تاريخ روسيا . هذا على غرار ما حدث بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ، حيث أن روسيا تتبع نفس السياسات لاسترجاع مكانتها .و هي تطبقها اليوم .

ثانيا – التحديات التي تواجه روسيا في منطقة آسيا الوسطى : إن بحر قزوين و نفطه المميز له وظائف أخرى بالنسبة لروسيا و التحكم في طرف تصريفه سيجعلها قادرة على حل جملة من التحديات منها :

التحدي الأول: إفشال محاولات عزل روسيا.

هناك تخوف روسي دائم نابع من قناعة راسخة في وجود محاولات مستمرة لعزل روسيا و تطويقها في الوقت الذي أصبحت تحتل فيه مكانة متواضعة بالمقارنة مع الفترة التي تلت الإنهيار السوفياتي . و هي مغيبة على مختلف التكتلات الإقليمية السياسية منها و الإقتصادية ، فلم يبقى لها هامش من الحركة إلا ما يوفره لها موقعها الجغرافي المتميز كونها دولة محورية (أورو–آسيوية).[2] لكن تخوف روسيا يبرز أكثر خاصة عندما تبرز مشاريع مثل طريق الحرير الجديد الذي يجعل منطقة آسيا الوسطى و القوقاز تستحوذ على أكبر قدر من المبادلات البرية مع أوروبا و آسيا متجاوزة المسارات الروسية لمواجهة هذا التحدي اقترحت روسيا مشاريع بديلة تمكن روسيا من إخضاع الأوروبيين بأفضلية الممر الروسي مؤسسا مبررات و حجج بعضها عملي وواقعي و بعضها الآخر يحتاج إلى جهد حتى يتحقق و

[1]- Françoise thom **, Union euapenne – Russie : le partenariat enirgetiqne , geopolitique**, N° 72 p . 58 .

[2]- Chiristopli Romer, op . cit, p 60 .

ضمن هذا الإعتبار يمكن إدراج مسألة نقل الطاقة من دول قزوين إلى الأسواق العالمية و معارضة روسيا لمختلف المشاريع التي تتجنب المسارات الروسية لأنها ترى أن شبكة نقل الطاقة الروسية كافية لنقل الغاز و النفط القزويني إلى الدول المستهلكة ،هذا نتاج إدخال الطاقة كمحدد السياسة الخارجية في العقيدة الأمنية الجديدة لعام **2000** في وثيقة أمنية تفرض التعامل مع التهديدات الجديدة في المنطقة .

التحدي الثاني: بسط النفوذ الروسي عن الطريق النفط.

كانت روسيا في الفترة السوفياتية الممون الطاقوي الأساسي لمجمل جمهوريات الإتحاد السوفياتي و دول أوروبا الشرقية . خاصة إذا علمنا أن السوفيات توقفوا عن نفط قزوين ابتداء من **50** بسبب إرتفاع تكاليف إنتاج النفط في الحقول البحرية . ومن جهة أخرى أراد السوفيات أن تكون روسيا مركزا أساسيا لتوزيع النفط و الغاز نحو مختلف الجمهوريات . لذا التخوف الروسي ينبع من ظهور مناطق نفطية أخرى تنافس روسيا من إعتماد نفطها خاصة من قبل دول رابطة الدول المستقلة. [1] إذ يعتقد الروس بأن مرور أنبوب النفط و الغاز بحر قزوين عبر الأراضي الروسية سيسمح لها من إبقاء جزء كبير من الامتياز الذين كانوا يتمتعون به في السابق . و أيضا تستطيع روسيا توظيفه كورقة لمنع محاولات الدول الأخرى من تصريف موارد قزوين . فروسيا ترى في موارد آسيا الوسطى عاملا يساهم في تحقيق أهدافها الجيوسياسية . [2]

و من خلال تتبعنا لعلاقات روسيا بآسيا الوسطى نجد أنها تميزت بطابع الإكراه و الضغط في الوقت الذي كان يستحسن تجنب كل ما من شأنه تعميق التباعد بينهما ساهم في تعطيل مسار الاندماج و التكامل ضمن رابطة الدول المستقلة ، حيث لم تكن روسيا تعتمد النفط للتعاون الإقتصادي . بل كورقة ضغط على حساب الدول المجاورة على غرار آسيا الوسطى ، و يرجع ذلك إلى سيطرة الرؤية و المنطق الأمني الضيق الذي جاء انعكاس للعقيدة الأمنية الروسية الجديدة . وذلك كان متجاهلا المنطق الإقتصادي .

المبحث الثالث: علاقات روسيا مع دول جنوب القوقاز

يرجع الميراث الروسي في منطقة القوقاز إلى أواسط القرن **16** أين تحولت روسيا القيصرية إلى إمبراطورية متعددة القوميات. و كانت المصالح الجيوسياسية و الإستراتيجية القوة الدافعة لهذا التوسع الروسي على القوقاز و ذلك كان سعيا لروسيا للوصول إلى المياه الدافئة. فانهيار الإتحاد السوفياتي و نهاية الثنائية القطبية أدى إلى إنعاش السمات التقليدية

(1)- Françoise thom.,op cit . p. 59.
(2)- Ibid , p.61.

للمنافسة التقليدية للنازعات الداخلية في المنطقة و هذا ما جعل روسيا تعود مجددا إلى مناطق نفوذها بعد أن كانت التراعات و المشاكل الداخلية سبب لتدخل القوى الكبرى و مبرر نجاح لاستغلال ثروات المنطقة ، و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال :

–المطلب التعريفي لمنطقة جنوب القوقاز .

–المطلب الثاني : الإهتمام الروسي بجنوب القوقاز .[1]

المطلب الأول: التعريف بمنطقة القوقاز

أفرز تفكك الإتحاد السوفياتي بروز ثلاث جمهوريات مستقلة التي تشكل ما يسمى بجنوب القوقاز و الذي أخذ وزنه يتنامى شيئا فشيئا نظرا لما يتمتع به من وزن جيوستراتيجي و ثروات طبيعية ، هذا ما سنتناوله في هذا المطلب حيث نبدأ بالتعريف الجغرافي ثم الأهمية الجيوستراتيجية و الإقتصادية للمنطقة كالآتي :

أولا– الموقع الجغرافي : تشكل منطقة القوقاز أو القفقاس ككتلة واحدة منطقة جبلية عظيمة الإمتداد تمتد على مساحة تبلغ**440400** كلم^2، تصل بين البحر الأسود و بحر قزوين و هي الحد الفاصل بين أوروبا و آسيا.

وبعد تفكك الإتحاد السوفياتي إنقسمت القوقاز إلى قسمين ، شمال القوقاز **Ciscancasie** و الذي بقي تحت السيطرة الروسية . و جنوب القوقاز **Transcancasie** و الذي يقع جنوب روسيا الإتحادية ، يحده البحر الأسود من الغرب و بحر قزوين من الشرق و يظم ثلاث جمهوريات حديثة الإستقلال: جورجيا ، أذربيجان ، أرمينيا. [2]

وجغرافيا تعتبر منطقة جنوب القوقاز التي تحتوي ما يقارب **17** مليون نسمة ومساحة إجمالية تبلغ **186100** كلم^2 بمثابة حلقة وصل بيم بحر قزوين والبحر الأسود . على محور شرق – غرب ، بين شرق الأوسط الكبير ، تركيا ، إيران ، روسيا .[3]

جورجيا : تقع جورجيا في الجنوب الغربي من سلسلة جبال القوقاز ما بين البحر المتوسط من الغرب وبحر قزرين من الشرق تحدها روسيا من الشمال . ومن الجنوب الشرقي أذربجان وأرمينيا ومن الجنوب تركيا تمتد مساحتها

---

(1)- فتيحة فرقاني ،**الصراع الأمريكي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز : دراسة حالة جورجيا** ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية : تخصص الإستراتيجية و المستقبليات غير منشورة ، 2010 ، ص 103 .

(2) _ Caucosus region ، < **www/goge.ge/douwnload.php ? file = libergry / can casus region . pdf** > (2012/03/05).

(3)– عاطف معتمد عبد الحميد ، **القوقاز ، جغرافيته وتاريخه وأهميته عبر العصور** على الرابط :
< **htt ://www.IS lamoline.net/servlet/satellite ? Article – cp cid = 1171274637861 s pagenane = zone Arabica . Neurs % 2 F M wal ayout** >. (14/05/2012).

70000 كلم^2 عاصمتها مدينة تبليسي tbilsi تتميز بتنوع الجماعات العرقية : الجورجيون ، الروس ، الأرمن ، والأذربيجانيون و الأسوانيون ، اليونانيون ، الأبخاز. وتتكون من ثلاثة جمهوريات ذات استقلال ذاتي هم أوسيتيا الجنوبية ، أبخازيا ، ادجاريا [1]

أذربيجان : هي ثاني جمهورية في جنوب القوقاز تقع في الجانب الشرقي منه ، وبالتحديد على الحدود الطبيعية التي تفصل أوربا على آسيا . تحدها من الشمال روسيا ومن الجنوب الغربي جورجيا ، من الغرب أرمينيا ومن الجنوب إيران وبحر قزوين من الشرق تمتد مساحتها **86600** كلم^2 عاصمتها "باكو " عبارة عن فسيفساء عرقية يمثل الأذربجانيون الأغلبية السكانية ، يوجد بها إقليمين ذات استقلال ذاتي هما ناغوركارباغ وناخيتشفان . [2]

أرمينيا : وهي ثالث جمهورية في جنوب القوقاز تحدها جورجيا من الشمال وتركيا من الغرب وأذربجان من الشرق وإيران وإقليم ناخيتشفان التابع لأذربجان من الجنوب . مساحتها **30** ألف كلم^2 عاصمتها " إيرفان " . تتشكل من أربع جماعات عرقية وهي الأرمن والأذربجانيون والأكراد والروس .

ونستنتج من خلال الموقع الجغرافي لجنوب القوقاز انه نقطة اتصال محاور جيوسياسية مختلفة كأوربا وآسيا والشرق الأوسط ، وما زاد أهمية جنوب القوقاز هو تواجده جغرافيا في أوراسيا . وهو الفضاء الواسع الذي يعتبر أولى اهتمامات بالنسبة لكل دولة تسعى للهيمنة على العالم وهي الفكرة التي جاء بها ماكيندر .

ثانيا – الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة جنوب القوقاز:

1– الأهمية الجيوستراتيجية : ونقصد بها الخصائص الجيوستراتيجية للإقليم وأثرها تحركات وسياسات القوى العالمية وذلك نظرا لأهميتها الجيوستراتيجية التي نلخصها في العناصر التالية :

–يقع جنوب القوقاز في مفترق الطرق بين إيران ، تركيا ، روسيا ، والشرق الأوسط .

–تربط بين البحر الأسود وبحر قزوين على محور شرق – غرب لتعد بذلك معبرا أساسيا لنقل ثروات بحر قزوين (النفط والغاز الطبيعي) باتجاه الأسواق العالمية .

–تمثل منطقة جنوب القوقاز بمجموعها عقدة إستراتيجية على غاية الأهمية لأن الشعوب التي تسكنها تتميز بديناميكية وبتقاليد جيوبوليتيكية عريقة .[3]

---

(1) – أحمد وهبان ، **الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية** ، مصر ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2003 ، ص 452 .

(2) – مرجع نفسه ، ص 443 .

(3)- الكسندر دوغين ، مرجع سابق ، ص 401 .

-يشرف على منطقة بحر قزوين التي تحتوي على ثالث احتياطي نفطي عالمي .

2-الأهمية الاقتصادية : تعد منطقة جنوب القوقاز ذات أهمية معتبرة من الناحية الاقتصادية وترجع تلك الأهمية ليس لما تحتويه من موارد الطاقة فحسب بل لكونها تقع جغرافيا بمحاذاة بمنطقة حبيسة جغرافيا تعد ثالث احتياطي عالمي للطاقة وهي منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين ، كما سبق وان أشرنا في المبحث الثاني من الفصل الثالث .

المطلب الثاني : الإهتمام الروسي بمنطقة جنوب القوقاز

إن التحول الذي حصل في روسيا لإعادة فهم و صياغة لمصالحها خاصة كونه لم يعد يرتبط بموازين القوى العالمية و الإقليمية وحده و لا القوة العسكرية وحدها ، هذا ما جعل روسيا تفكر في الجوار القريب لإعادة نفوذها و تعريف مصالحها . حيث كان لمنطقة جنوب القوقاز نصيب من السياسة الأمنية الروسية نظرا لما تمثله هذه المنطقة من أبعاد أمنية و جيوسياسية و اقتصادية للمصالح الروسية .

أولا – المصالح و الأهداف الروسية في المنطقة : تنطوي الأهداف و المصالح الروسية في جنوب القوقاز على العديد من الإعتبارات ، سياسية و اقتصادية و إستراتيجية و أمنية مرتبطة حسب الأهمية بالنسبة لروسيا و سياساتها و عقيدتها الأمنية.و هي كتالي :

1 – البعد السياسي و الإستراتيجي : و يتصدر هاذين البعدين قمة أولويات المصالح الروسية في المنطقة. و تبرز في التالي :

منع النفوذ الأمريكي من التغلغل في المنطقة ؛ حيث أصبحت روسيا تفكك الإتحاد السوفياتي في قلق شديد من إمكانية فقدانها نفوذها في المنطقة في مقابل القوى الإقليمية و الدولـــية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تتغلغل إلى المنطقة منذ استقلال جمهوريات جنوب القوقاز و الإتحاد السوفياتي الذي أحدث فراغا أمنيا . هذا إلى جانب المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها روسيا في فترة التسعينيات و الحرب التي إستمرت **10** سنوات مع الشيشان حيث وجدت روسيا نفسها عاجزة عن المنافسة فيما ادعت أنها مناطق نفوذها .إذ لم يكن لديها موارد لدعم الجمهوريات السوفياتية السابقة التي تشكل الإهتمام الأساسي لسياساتها الخارجية في هذه الأثناء .تمكنت الدول الناشئة و من ضمنها جمهوريات القوقاز من إقامة علاقات مختلفة مع جيرانها و غيرها من القوى الخارجية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية .[1]وقد تسبب ذلك في تزايد القلق الروسي و أدى بدوره إلى حدوث توافق جديد بين

[1]- Dimitri Trenin, **Russia Srcurity Intrest and poticies in the Caucasus Region**, in beuno coppieten – ed-Cantested Borders in the Caucasus – Brusceles : U.U.B University Press, 1996.p 51.

الساسة الروس فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا المنطقة لمنع نفوذ الآخرين و تسللهم في حالة الغياب الروسي ، في هذا الإتجاه عادت روسيا إلى إستخدام رؤيتها التقليدية و التي تقوم على إستعادة سيطرتها و قوتها على حدودها السابقة لضمان أمنها .

كما تنظر روسيا إلى التواجد الأمريكي العسكري في المنطقة (القوقاز و آسيا الوسطى) و محاولات الحلف الأطلسي مد مضلته الدفاعية لتشمل الحقول النفطية بها ، بوصفها تهديدا كبيرا و اختراقا لمجالها الحيوي و منطقة نفوذها التقليدية. الأمر الذي دفعها إلى إتخاذ إجراءات مضادة أهمها الدعوة عام **2002** إلى تدشين نضام الأمن الجماعي في منطقة بحر قزوين ، يتم بموجبه تشكيل أسطول بحري مشترك بين الدول المطلة على بحر قزوين بهدف مواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب و عمليات التهريب و هو ما أعاد طرحه آنذاك وزير الخارجية الروسي "**سيرجي لافروف**" خلال زيارته لتركمنستان .[1]

و قد صدرت وثيقة موقعة من طرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام **2000** تتضمن مفهوم الأمن القومي الروسي من خلال منظومة متكاملة لضمان الأمن للمجتمع الروسي و الدولة ضد المخاطر الداخلية و الخارجية في ظل التأكيد على أن روسيا واحدة من الدول الكبرى و أنها ذات موقع أوروبي آسيوي مهم و ذات قدرات علمية و تقنية و عسكرية كبيرة ، فهي ستواصل دورها في السياسة الدولية رغم مشكلاتها الداخلية ، و عبرت الوثيقة عن رفضها للإستراتيجية الأمريكية للسيطرة العالمية ، و توسع حلف الناتو شرقا و عزم موسكو للدفاع عن مكانتها و التصدي للمحاولات الأمريكية لإضعافها و عزلها.[2]

-حماية السكان الروس في جمهوريات جنوب القوقاز : يعتبر حماية الروس المتواجدين في جمهوريات جنوب القوقاز موضع اهتمام في السياسة الروسية و كثيرا ما يتخذ هذا الموقف مبررا لإرسال قوات روسية للتدخل و إعمال نوع من الهيمنة الروسية على هذه المناطق ، و من ناحية أخرى فإن القوميين و الوطنيين الروس يعتبرون مبررا قويا

(1) - - Dimitri Trenin, , op – cit., p . 08 .

(2) - محمد رفعت الإمام ،" **مشكلات الأمن في القوقاز ، تداخلات الأعراق و النفط و السياسة"** ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة،مركز الاهرام للبحوث والدراسات الاستراتجية،2002، عدد 149 ، ص 164 .

لروسيا . سوف يستخدمونه يوما ما للمصالح الروسية ، أو أنهم يهددون بذلك السيادة الوطنية لهذه الجمهوريات و قد توافد على منطقة جنوب القوقاز نسبة كبيرة من الروس أثناء الحقبة السوفياتية. (1)

-**الحد من النزاعات و التحكم في النزعة الإنفصالية في المنطقة** : إذ يعتبر منع الحروب الداخلية في المنطقة و التحكم في الأضرار الناجمة عنها من أهم المصالح الروسية في منطقة جنوب القوقاز فضلا عن الولاء الذي ستكسبه أهم تلك النزاعات في النزاع الأرميني – الأذري حول إقليم "**ناغورني كارباخ** " و النزاعات الإنفصالية في جورجيا . وقد أصبحت هاته النزاعات ذريعة للتدخلات الأجنبية في المنطقة منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي .

لذلك تعمل روسيا إلى الحيلولة دون قيام أي دولة أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بملئ الفراغ الناشئ عن إنهيار الإتحاد السوفياتي .

2 – البعد الإقتصادي : ثاني أهمية جيوسياسية في القوقاز تتمثل في المصالح الإقتصادية ، ففي فترة الإقتصاد الموجه السوفياتي تم تطوير بعض الصناعات الهامة في أماكن محددة من الإتحاد السوفياتي السابق ، لكن إنهيار الإتحاد السوفياتي و تفكك الروابط التعاونية القديمة أدى إلى إلحاق الضرر البليغ بالاقتصاد الروسي . فمازالت روسيا تعتمد حتى الآن على دول جنوب القوقاز في عدد من السلع فمثلا **3/2** من المعدات التي تتطلبها عملية التنقيب عن البترول و الغاز تنتج على مستوى المصانع في أذربيجان ، قاذفات القنابل "**سوخوي25**" يتم تجميع أجزائها أساسا **تبلسي** و عدة أجزاء مهمة من المعدات العسكرية تصنع فقط في أرمينيا .(2)

بالإضافة إلى الأهمية الجيوسياسية لنفط قزوين و الذي كانت تسيطر على إنتاجه و نقله السلطات السوفياتية أصبح الآن خارج الحدود الرسمية لروسيا . و لهذا يجب على روسيا أن تضمن مرور قسم مهم من صادرات الطاقة القزوينية من خلال شبكة خطوط الأنابيب الروسية القائمة على البحر الأسود و أوروبا . هذا من شأنه أن يزود الخزينة الروسية بعائدات النقل المربحة ، كما يسمح لموسكو أن تمارس درجة ما من السيطرة على توزيع إمدادات الطاقة القزوينية .

3-البعد العسكري : إن الأهمية العسكرية لروسيا في القوقاز يبدو أنها تراجعت عما كانت عليه في فترة الإتحاد السوفياتي حيث أصبحت الآن بالتحديد ذات طبيعة دفاعية من أجل التصدي لأي اختراق إستراتيجي واسع النطاق.متضمنة مخزونات المساعدات العسكرية و مخزونات الأسلحة...الخ ، من أجل ردع أي طرف أجنبي مثل : منع

(1) -Trenin, op – cit . p.52.

(2) -Jan Krauze**, la Russie et Ses marches, le monde** ,1 er Juilet 1993. p. 19

أي محاولة إنتهازية محتملة لتركيا في فترة انهيـــار الإتحاد السوفياتي ، حيث حذر المارشال "شابوشينكوف" من حرب عالمية ثالثة إذا ما تدخلت تركيا عسكريا في النزاع الأرميني الأذري. [1]

في الحقيقة إن إبقاء موسكو لأي قوات عسكرية منتصبة في المنطقة هو في الأساس منع أي فراغ أمني رهيب يمكن بسببه انسحابها مثلما عادت مجددا إلى أوسيتيا بحجة حفظ السلام. كما أن اهتمام روسيا الحقيقي بالمنطقة هو الحفاظ و تأمين حدودهم فحدود روسيا الجديدة مع الجمهوريات السابقة للإتحاد السوفياتي ليست إلا خطوط وهمية غير واضحة.[2]لذا فمن فائدة روسيا أن تبقي الحدود الخارجية لكومنولث الدول المستقلة خاصة آسيا الوسطى و القوقاز تحت السيطرة المشتركة (التي في الغالب روسية) .

البعد الأمني : تتمتع المسائل الأمنية بوزن كبير في تصورات الأمن الروسي خاصة في شقه الجيوبوليتيكي ، حيث أن لهذا الأخير تأثيرا كبيرا على مستقبل روسيا الأمني و الإستراتيجي . لذلك إرتبطت المصالح الأمنية لروسيا في المنطقة بمختلف الأبعاد السابقة حيث أن تدعيم الأمن بين الثالوث القوقازي من ناحية ، بينه و بين جيرانه من ناحية أخرى سيثمر إيجابا على كافة المستويات. كما أن انعدام الأمن من شأنه أن يؤثر على استقرار المنطقة فضلا عن تهديد أمن روسيا التي تتقاسم الحدود مع المنطقة . و لا شك أن ما تشهده الكتلة القوقازية من عدم استقرار ناتج عن ضعف هياكلها الأمنية و السياسية و الإقتصادية و هذا ما جعلها تفتقد القدرة على معالجة أزماتها دون المساعدات الخارجية.

إذ أن الأزمات الإقتصادية و السياسية في القوقاز قد تعود بلقنة هذا الإقليم ، مما يفسر عن تدخل القوى الكبرى عسكريا بسبب وجود تهديد إيراني تركي للتدخل من ثغرات "كارباخ و أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية " . رغم أن المشهد القوقازي تسيطر عليه حالة اللاسلم و اللاحرب ، فإن مسعى الجهود الدولية (واشنطن ، باريس ، موسكو) لا يزال متواصلا لحل الأزمات الأثنوسياسية سلميا. إلا أن هذه القوى لا تتدخل إلا بالقدر الذي يسمح بتغيير الأهداف صوب مصالحها.

حيث عملت روسيا في إطار هذه الأحداث التي إفتقدتها سيطرتها على ما تسميه بالجوار القريب إلى إتخاذ عدة إجراءات أمنية لحماية أمنها من التدخل الخارجي في المنطقة حيث بدأت روسيا إعادة إدماج أمنها و أمن جنوب القوقاز إلى جانب آسيا الوسطى في إطار منظومة أمنية واحدة ، و ذلك في إطار اتفاقية الأمن الجماعي الموقعة في

(1)- Trenin, op.cit.p.p.106.108.
(2)- Jamri Kachia .**caucase:"le vrai – fansc contrat du siècle**",politique international.N 70,1995 - 1996 ,p.p 39 -52 .

الموقعة في **طشقند** في **15** ماي **1992** ، وقد تحولت هذه الاتفاقية في سنة **2006** إلى بناء دولي متعدد الوظائف له الحق في إنشاء قوة ردع سريع .

هذا ما جعل منطقة جنوب القوقاز ذات أهمية كبيرة بالنسبة للقوى ذات المصالح في منطقة قزوين خاصة بعد أن نالت الجمهوريات استقلالها عن الإتحاد السوفياتي. و هو ما كان دافعا آخر للسيطرة على المنطقة .بما أن بحر قزوين جغرافيا مقفل باليابسة فإن أية إمدادات للطاقة مرسلة من المنطقة إلى الأسواق العالمية يجب أن تنقل بالقاطرات أو بخطوط الأنابيب عبر المناطق المجاورة.[1] و هو الأمر الذي ارتبط بأهمية منطقة جنوب القوقاز عموما و قزوين خصوصا كمنطقة جاذبة للاهتمام الإقليمي و الدولي و ساحة للتنافس و النفوذ .

ثانيا – السياسات الروسية تجاه جنوب القوقاز: بعدما جاء "**بوتين**" إلى السلطة سنة **2000** سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، ففي يونيو سنة **2000** قدم عدة مبادئ للسياسة الخارجية الروسية عرف بمبدأ بوتين على دور روسيا في آسيا و الشرق الأوسط بشكل تدريجي و عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية . كما حاول بوتين تقوية علاقات بلاده بباقي دول الكومنولث ، حيث تعتبر دول الخارج القريب منطقة نفوذ روسيا التقليدية. و بعد أحداث**2001/09/11** التي أدت إلى تحول في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الحرب الهجومية و إعتبار الإرهاب القضية المحورية للسياسة الأمريكية[2]. أدى ذلك إلى حدوث تحول في السياسة الخارجية الروسية نحو التوجه الأورو– أطلنطي ، حيث سعى بوتين إلى استثمار التحول الأمريكي بإحداث تحول مماثل نحو دعم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال تقديم روسيا على أنها شريك في محاربة الإرهاب. و في هذا الإطار أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان. لكن السياسة الإنفرادية للولايات المتحدة الأمريكية و أيضا خدمة المصالح بإسم الحرب على الإرهاب دفع بروسيا إلى التحول عن التوجه الداعم للولايات المتحدة الأمريكية و في هذا الإطار عمل بوتين عل توجه في السياسة الخارجية الروسية ينطوي على محاولة المزج بين توجهين أورو– أطلنطي و أوراسي الجديد.[3]

---

[1] - فتيحة فرقاني ، مرجع سابق ، ص 103 .

[2] - علو ياسين ، "**سياسة خطوط الأنابيب و الإستقرار في بحر قزوين**" **مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة ،مركز الاهرام للبحوث للدراسات الاستراتيجية. عدد 101 . 2003 . ص 180 .

[3] - محمد السيد سليم ، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية** ، مرجع سابق ، ص 43 .

و هنا و بعد عام **2004** تبين للقادة الروس بأن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية بإسم الإرهاب هي تمهيد الأرضيات المناسبة للشركات البترولية أو كانت بالأساس مسلطة على بحر قزوين و القوقاز ، هذا ما جعل روسيا تتوجه نحو الجوار القريب خوفا من النفوذ الأمريكي .

المبحث الرابع : تقييم وضع روسيا الأمني الإقليمي

اكتسبت روسيا من سلوكها الخارجي تجاه دول الجوار من جراء عقيدتها الأمنية نقاط قوة داخلية و نقاط قوة خارجية كما كان لها الهفوات و ردات الفعل السلبية الداخلية و الخارجية أعطت لها تحديات . و من هذا سيتناول هذا المبحث ثلاث نقاط أساسية في شكل مطالب ، الأول : نقاط القوة الداخلية و الخارجية ، أما الثاني : نقاط الضعف الداخلي و الخارجي ، و الثالث : الفرص و التحديات .

المطلب الأول : نقاط القوة الداخلية و الخارجية

قد أعطت العقيدة الأمنية الروسية الجديدة بعد اجتماعي للرئيس بوتين خلال الفترتين في حكمه من **2000 – 2008** ، وكذا للرئيس ميدفيديف في فترة حكمه ، ففي فترة حكم يلتسين كان هناك وضع اجتماعي مزري من جهة كما كان هنا صراع بين السلطة التشريعية و التنفيذية على عكس في فترة الرئيسين ، حيث كان هدوء تام داخل البلاد و في فترة حكمها خضعت السلطة القضائية للسلطة التنفيذية حين أمنت حصانة للرئيس بوريس يلتسين من جراء الفساد الإداري . و في فترة حكم بوتين و ميدفيديف و بفضل الحنكة السياسية و المنية أعطى لهم الدفع في إكتساب عدة نقاط قوة داخلية حيث توسعت أملاك شركة "**غاز برم** " وأصبحت تسيطر حتى على الإعلام .[1]

كما أن في فترة حكم كل من بوتين و ميدفيديف و بإدخالهم لعنصر الطاقة كعامل مهم في تحديد السياسة الخارجية الروسية أعطى لروسيا تأييد داخلي باسترجاع مكانة وهمية روسيا .

أما من الجانب الإقتصادي فقد شهد الإقتصاد الروسي نمو بشكل جيد مع زيادة سنوية في المتوسط يقارب **7%** . كما أدى هذا النمو إلى ارتفاع الميزانية الداخلية التي ساعدت على دفع الديون الخارجية .

أما عن نقاط القوة في الخارج : و في ما يخص الإقتصاد و النفوذ العسكري فاستخدام روسيا للطاقة أعطاها نفوذها حيث استخدمت ذلك في نفوذها في روسيا البيضاء و أوكرانيا و جورجيا و مكن هذه المنطلقات أصبحت على

[1]– Marcel de Hass , op , cit , p . 164 .

المستوى الإقليمي تناقش مسألة مكانة روسية القوية إقليميا خاصة مع الإتحاد الأوروبي فيما يخص نفوذ روسيا و قوتها في مسألة خط الأنابيب .[1]

أما في ما يخص الجانب العسكري فقد ردت بقوة ضد الخطة الأمريكية لنشر القوات المضادة للصواريخ موقع شرق أوروبا بناءا على مفهوم العقيدة العسكرية الجديدة و مفهوم الأمن القومي . حيث جاءت فيها أن القوات المسلحة و الطاقة يشكلان جنبا إلى جانب قوة سلاح عظمى في الصكوك الدولية الرئيسية للكريملين .[2]

ومع دراستنا للنفقات الأمنية الروسية سابقا جعل المحيط الإقليمي لروسيا تأخذ تزايد قوة روسيا في عين الإعتبار .

وبهذا اكتسبت روسيا المرتبة الرابعة عالميا من خلال مبيعات الأسلحة.التي تعود بالتنمية و ارتفاع النمو الإقتصادي و بالتالي لمكانة سياسة دولية مهمة .كما أعطى لروسيا سلطة إقليمية خاصة في منظمة شانغهاى . كما أن بعقيدة روسيا الجديدة رجعت إلى نفوذها في المنطقة ،في آسيا الوسطى و في جنوب القوقاز و في دول البلطيق . كما أن منظمة شانغهاى تعتبر منظمة مهمة التي يمكن أن ترقى إلى منظمة أمنية ، كما أن التعاونات و التحالفات بين روسيا و إيران و الصين و الهند وباكستان يمثل ما يقارب نصف سكان العالم ومنتجي الطاقة الواسعة مما يعطي لروسيا قوة إقليمية ترقى لإحداث توازن عالمي جديد .[3]

و بهذا اكتسبت روسيا قوة داخل منظمة شانغهاى لتصبح الخصم القوي للغرب في منطقة آسيا الوسطى ،و منطقة المحيط الهادي . كما أن بعد تصدي روسيا لهجوم إرهابي محلي أعطى لها ريادة في المجتمع الإقليمي ، إذ أعطت حادثة "**بيسلان**" تحول و قوة و بذلك اعترفت بالإرهاب الشيشاني و بذلك برزت الإجراءات العسكرية في الشيشان.

المطلب الثاني : نقاط الضعف الداخلي و الخارجي

أما فيما يخص الوضع الإقتصادي و الإجتماعي عند صعود بوتين للحكم كانت البلاد في دوامة فساد إجماعي و إقتصادي ، روسيا أكبر دولة مدينة مما أثر على التنمية الديموغرافية . حيث نصف لإيردات ما يقارب **20** مليون شخص روسي يعيشون في الفقر .

روسيا تمثل المرتبة السابعة عشر(**17**) في الدخل القومي ، مما يؤدي إلى الضعف الإجتماعي الذي يخلق بين السلطة و المجتمع . و نتيجة للأزمة المالية تراجع دور الطاقة مما أضعف دور الإقتصاد الروسي الذي يعتمد فقط على الطاقة

(1) -Marcel de Hass , op , cit , p . 165 .
(2)- Ibid , p . 165.
(3) –Ibid , p . 167 .

بشكل كبير . حيث قدمت إستراتيجية الأمن القومي لعام **2009** تنمية بعيدة بعض الشيء عن الواقع و الإمكانيات الروسية .

كما أن القوة العسكرية الروسية تشكل نقط ضعف في موسكو بحيث تخلق إمكانية قيام حرب غير متكافئة في المنطقة ضد المعارضين للنظام.

أما فيما يخص نقاط الضعف الخارجي فقد أثرت الأزمة المالية على الإقتصاد الروسي و على تصدير الأسلحة التي انخفضت بسبب الأزمة المالية ، بحيث إعتماد الإقتصاد الروسي على الطاقة يجعله في موقف الضعف بسبب التغيرات التي تحدث على مستوى تغيرات أسعار النفط و الغاز . كما تعتبر منظمة شانغهاى نقطة قوة عظمى وأيضا نقطة ضعف ، لأن سلطة روسيا داخل هذه المنظمة يجعلها تتحمل أعباء كثيرة للدول الضعيفة داخل
هذه المنظمة من جهة ، ومن جهة أخرى موقف روسيا و تدخلها في الأزمة الجورجية يسبب لها آراء دولية متضاربة تخلق لها أعداء و خصوم و ثغرات أمنية لصالحها .[1]

المطلب الثالث : تحديات و فرص روسيا في الجوار القريب

إن سلوك روسيا في القريب خلق لها تحديات و فرص على أثر تعاملها مع دول المنطقة من آسيا الوسطى إلى دول البلطيق و دول جنوب القوقاز ويعرض هذا المطلب أهم الفرص و التحديات التي تواجه سلوك روسيا الإقليمي :

أولا – الفرص : لمواجهة روسيا لنقاط الضعف التي تجوب عقيدتها الأمنية التي أعطت لروسيا فرصا مع أنها لا تتماشى و الأهداف المسطرة لروسيا.إلا أنها يمكن أن نستغلها فروسيا مثلا يمكن أن تستغل عائدات النفط و الغاز للتنمية الإجتماعية و الإقتصادية.

أما فيما يخص وضع الشيشان ، يمكن لروسيا طلب بعض المساندات من المنظمات الدولية لدعم السياسة الإجتماعية و الإقتصادية و إعادة الإعمار في هذه المناطق . و لتجنب جعل الشيشان ثغرة أمنية لروسيا عليها أن تحل القضية سياسيا ومنح إغراءات للشيشانيين و احتوائهم داخل الإدارة الإتحادية.[2] أما على الصعيد الخارجي فإن الإستراتيجية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر فرضت التعاون الدولي لمواجهة الإرهاب، و هذه فرصة لدخول روسيا في علاقة تعاونية إن لم تكن على تأثير و تأثر من خلال المشاركة في القرارات الدولية و إعادة الإعتبار لروسيا من خلال إعطاء لها فرصة التعامل مع بعض المشاكل الإقليمية ذات الطابع الإرهابي .

---

(1)- Marcel de Hass , op , cit , p . 170.
(2)- ibid, p . 171.

ثانيا – التحديات : مع صياغة روسيا لعقيدة أمنية جديدة. واجهت عدة تحديات داخلية و خارجية التي أدت إلى عدم استقرار السياسة و تعويض الأهداف الإجتماعية.كما أن الإجراءات التي قامت بها روسيا داخل جنوب القوقاز و داخل الشيشان تخلق الفجوة و عدم الثقة بالإتحاد الروسي و بالتالي تجعل من عدم التماسك و استقرار الإتحاد الروسي أمرا حتميا . ومن ناحية أخرى فبصياغة روسيا لعقيدتها المنية واجهت تحديات إقليمية خاصة من جانب الصين لتواجد الصينيين في روسيا و الروس على الحدود الشرقية مع الصين و أيضا على النفوذ الغربي في المنطقة خاصة في آسيا الوسطى ، وهنا سياسة روسيا تجاه هذه الدول سيخلق لها مشاكل وتصبح تلك الدول تتجه نحو الغرب أكثر .

هذا ما يخلق لها تحدي في المنطقة ، وخاصة بعد نفوذ الحلف الأطلسي في المنطقة و إنظمام الكثير من الدول التي تمثل مجال نفوذ روسيا .[1]

من خلال ما قدمناه في الفصل الثاني من وثائق أمنية و تأثير ذلك على سلوك روسيا الخارجي. نجد أن روسيا ماضية في تطبيق جدول أعمالها الأمني لإسترجاع نفوذ الإتحاد السوفياتي السابق و تعزيز و التأكيد على مكانتها الدولية.

خلاصة :

نستنتج مما سبق ان للعقيدة الامنية الروسية من الناحية التطبيقية بعد اقليمي مستنبط من تأثير اصحاب التفكير الجيوبوليتيكي بحيث تجلى هذا التأثير في العلاقات الروسية مع دول الجوار ونخص بالذكر آسيا الوسطى ،جنوب القوقاز ودول البلطيق فروسيا مصالح اقتصادية وارتباط تاريخي وبهذا جاء تأثير العقيدة الامنية الروسية على المنطقة بارز هذا ما جعل العلاقة البينية لدول المنطقة محكومة بمدى التوافق الاقليمي الذي بإمكانه سد الطريق امام الاختراق الخارجي خاصة بعد الانكشاف الامني الذي تركه الاتحاد السوفياتي.

(1) – Marcel de Hass , op , cit, p . 172 .

الفصل الرابع

أثر العقيدة الأمنية الروسية

على توازن القوى الدولي

تمهيد :

بعد مجيء بوتين إلى الحكم عام **2000** اختلفت الأوضاع الروسية الأمنية عن سابقتها في فترة حكم بوريس يلتسن و ظ هر ذلك بشكل جلي في السياسة الخارجية و ذلك بعد توقيع بوتين لعقيدة الأمن الوطني لروسيا و بعد الوثيقة اللاحقة التي أفرزها الرئيس المتعلقة بالعقيدة الخارجية ، و من هنا بدأت روسيا تسعى لتستعيد مجد الإتحاد السوفياتي الضائع محاولة تحقيق التوازن العالمي بداية بالمعارضة اللينية للحلف الأطلسي في مناطق نفوذها كما رأينا في الفصل الثالث .

و من ثم محاولة بناء علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و الإتحاد الأوروبي لأحداث توازن عالمي متعدد الأقطاب تكون روسيا أحد أقطابه .

المبحث الأول : العلاقات الروسية – الأمريكية

إن تفكك الإتحاد السوفيتي أدخل بيانات جديدة على صعيد العلاقات الروسية – الأمريكية ، فروسيا (وريثة الإتحاد السوفيتي السابق)، انتهجت سياسة جديدة قوامها التوجه نحو الغرب خاصة في فترة حكم" بوريس يلتسين "بصفة شراكة اعتقادا بأن الشراكة مع الغرب ستخرج روسيا من ضائقتها الاقتصادية ، و من هنا حدث التحول في العلاقات الروسية – الأمريكية بعد أن كان الصراع هو محور علاقاتها أضحى التعاون هو العلامة المميزة .

إلا أن العلاقات الروسية الأمريكية ما لبثت أن شهدت تحولا جديدا من التعاون نحو التنافس خاصة بعد **1999** ووصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم و تحقيق نجاحات اقتصادية عديدة الذي دفع روسيا إلى العودة لتؤدي دور القوة الكبرى المؤثرة من جديد بعد فترة تميزت بالفشل و الخذول خاصة أمام الغرب ، هذا ما سنعالجه في هذا المبحث في دراسة العلاقات الروسية – الأمريكية منذ عام **2000** و التطرف إلى القضايا الخلافية بينهما من جهة إمكانية التعاون الإستراتيجي رغم الخلاف الشائك لنصل في الأخير إلى مستقبل العلاقات الروسية – الأمريكية .

المطلب الأول : الإطار العام للعلاقات الروسية – الأمريكية منذ عام 2000

شهدت العلاقات الروسية – الأمريكية تحولا جديدا إبتداءا من عام **2000** و هو تحول مرتبط بالتفكير الذي طرأ نوعية القيادة و الزعامة في كلا البلدين ، ففي روسيا وصلت إلى شدة الحكم قيادة من نمط جديد ، فهي لم تنسلخ عن الصورة السوفياتية التي رسمت على طول القرن العشرين أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد وصلت إلى الحكم إدارة أكثر تطرفا و عدوانية و همجية تبنت آراء محافظة للغاية نظرت من منظار واحد سيئ للعالم ، فالعالم إما مع أمريكا أو

ضدها ، لذلك اصطدمت توجهات القيادتين و لم تتلق إلا في نقاط قليلة حيث كان التنافس و الصراع هو الطاغي على العلاقة ، وبعد عام **2000** و صياغة روسيا لعقيدة أمنية جديدة و طموحات بالعودة لتأدية دور القوة المؤثرة على توازن القوى العالمي، حيث نظرت الولايات المتحدة الأمريكية ببعض الإجراءات لاستمالة روسيا فقامت أولا بضم روسيا إلى الدول السبع" الصناعية في العالم".[1]

و من جهة أخرى اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العصا و التهديد من خلال تطويق روسيا فاتجهت إلى توسيع الحلف الأطلسي "Nato" لاحتواء روسيا من جهة أوروبا الشرقية ، و تبنت استكمال برنامج الدرع الصاروخي ، كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إلغاء المعاهدة الموقعة في عهد الإتحاد السوفيتي لأن الأوضاع الدولية قد تغيرت .[2]

أما على الجانب الروسي ، فقد تمحور الحديث حول الرئيس الروسي" فلاديمير بوتين "في نقل السياسة الروسية ، وبالنتيجة العلاقات الروسية – الأمريكية إلى مجال آخر ، مع أن التغيير في السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لم يأتي مع الرئيس بوتين بشكل مفاجئ ، إلا أن مجيء بوتين قوى كثيرا من فكرة الابتعاد الروسي عن الغرب حيث كان في مقدمة سياسات بوتين التغيير من الداخل و، و تخفيض الإعتماد قدر المستطاع على الخارج . و كانت أولى الخطوات التي قام بها بوتين باتجاه رسم إستراتيجية روسية جديدة تعيد إلى روسيا سمتها العالمية التي أفلتت ، هي الانسحاب الأحادي الجانب من اتفاقية" **غور – تشبرنومردين**" التي وقعت من الجانب الأمريكي في **1995** التي تمنع روسيا من بيع أسلحة إلى إيران.[3]

و قد أعلن بوتين أن روسيا لا يمكنها إستعادة مكانتها كقوة كبرى ، و الحفاظ على استقرار قرارها الداخلي و الخارجي ما دامت تعتمد على ما تتلقاه من مساعدات خارجية.[4]

و لأن الدور الروسي غدا فاعلا بسبب الإنجازات التي تحققت فإن الولايات المتحدة الأمريكية إستمرت في محاولتها للحد من التأثير الروسي و محاصرته و تطويقه ، و هذا الأمر الذي كان مدعاة إلى أن يوجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين انتقاداته الحادة اللهجة إلى نظام أحادي القطبية الذي جسدته المبادئ الجديدة في السياسة الخارجية الروسية في وثيقة أمنية جديدة الذي وقعها الرئيس الروسي عام **2000** .

---

(1) – عام هشام عواد ،" **تحول العلاقات الروسية الأمريكية** "، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2010،ص 54 .

(2) – محمد سعيد ابوعامود ،" **تحولات السياسة المريكية تجاه إيران و تركيا و روسيا** ،" **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 147 . 2002 . ص 75 .

(3) – جيفري مانكوف ،" **روسيا و الغرب : نظرة أبعد مدى** ،" ترجمة جمال صالح خطر أبو ناصر ، **مجلة الثقافة العالمية** ، العدد 148 . 2008 . ص ص 67 – 68 .

(4) – نورهان الشيخ ،"**روسيا و الإتحاد الأوروبي : صراع الطاقة و المكانة** ،" **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، العدد 164 . 2006 . ص ص 64 – 65 .

انتهت عهدتين من حكم بوتين **2000 – 2008** .كما انتهت ولاية بوش في أمريكا ، و قد تحولت العلاقات الروسية الأمريكية في عهدهما إلى التنافس أو الصراع .

وبعد أحداث **11 سبتمبر 2001** ، رغم دخول روسيا في محور الحرب على الإرهاب إلا أن الإستراتيجية الأمريكية لم تتعامل مع روسيا على أساس الحليف الموثوق به بل إن احتلال أفغانستان ما هو إلا خطوة متقدمة لتطويق روسيا.[1]

وفي المقابل استندت الإستراتيجية الروسية إلى ضرورة إيقاف التمدد الغربي و لاسيما الأمريكي ، في مجالات روسيا الحيوية في أوروبا الشرقية و جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق ، و العمل على استعادة مجالاتها الحيوية ، و الاقتراب على نحو واسع من مياه البحر الأسود .[2]

وقد واجهت روسيا الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى احتوائها بإستراتيجية قائمة على تحرك عسكري مباشر لضمان مصالحها و أيضا توسيع زيادة الإنفاق العسكري فضلا عن التهديد بالانسحاب من عدد من الاتفاقيات التي عقدت في أوقات سابقة كل عناصر هذه الإستراتيجية مستمدة من الوثيقة الأمنية الروسية الجديدة و بالضبط من المفهوم الجديد للعقيدة العسكرية في الوثيقة الأمنية الموقعة عام **2000** .

المطلب الثاني : قضايا الخلاف و التعاون في العلاقات الروسية – الأمريكية

توجد عدة ملفات خلافية في العلاقات الروسية – الأمريكية و هي معقدة و متشابكة. لكن على الرغم من هذا الخلاف توجد قضايا للتعاون خاصة في المجال الإستراتيجي لأهمية هذا المجال بالنسبة للبلدين ، بحيث نتطرق إلى قضايا الخلاف و التعاون على النحو التالي :

أولا – القضايا المفضية إلى الصراع في العلاقات الروسية الأمريكية : يمكن حصر أهم الملفات المؤثرة في العلاقات الروسية الأمريكية في أربعة ملفات أثرت في رفع حالة الصراع الروسي الأمريكي و هي :

1– توسيع حلف الشمال الأطلسي : بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي عملت دول الحلف و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة علاقة محسوبة مع روسيا ، بدأت بالصيغة المبسطة المعروفة بـــ **19+1** بمعنى أعضاء دول حلف الأطلسي من جهة و روسيا من جهة ثانية ، و بعد ذلك جاءت عمليات التوسيع : حيث تم استمالة كل من جمهوريات التشيك ، و هنغاريا ،و بولندا

---

[1] – كوثر الربيعي ،" **موقع روسيا من الإستراتيجية الأمريكية بين الإحتواء و الهيمنة و مستقبل العلاقة** ،" مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية . 2009

[2] – أحمد عبد الحليم ، "**الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية** "، **مجلة السياسة العالمية** ، العدد 147 ، 2002 . ص ص 198 – 199 .

و ذلك أولى دول حلف وارسو المنحل و في قمة" براغ " سنة **2002** قرر وزراء الناتو توجيه دعوة رسمية لكل من استونيا ، لاتفيا ، سلوفينيا ، و سلوفاكيا ، بلغاريا ، رومانيا للانضمام إلى الحلف ، الأمر الذي زاد من مخاوف روسيا الإتحادية الذي اعتبرته تحديا أمريكيا على حدودها .[1]

أما روسيا فقد رفضت خطط التوسيع، و قد وجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقتئذ تحذيرا صريحا إلى المسئوولين الأمريكيين مؤكدا حيث معارضته لأي توسيع للحلف الأطلسي يضم أوكرانيا و جورجيا ، إذ أن الأمريكيون قد استغلوا حالة الضعف الروسي بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي بغية رسم خريطة جيوسياسة جديدة بحيث تكون خارج روسيا

و عليه فإن بقاء فكرة توسيع الناتو لضم كل من جورجيا و أوكرانيا سيزيد من حدة التوتر في العلاقات الروسية – الأمريكية.[2]

ب – برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي : يعد ملف برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي من أبرز الملفات التي طبعت العلاقات الروسية الأمريكية . لأن كل منها تعتبره ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي للطرفين ، فبينما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية عاملا فاعلا لصالح حفاظها على أمنها القومي و أمن مصالحها المنتشرة عبر العالم ، اعتبرته روسيا في المقابل عاملا مهددا لأمنها النووي حيث تعتبره طاردا لفكرة الردع المتبادل .

نتيجة الإتفاق العالمي لعام **1972** حيث جاء الرفض الروسي شديد اللهجة من قبل الكرملين من جهة و الموقف المعارض لكل من المؤسسة العسكرية الروسية و الأحزاب المعارضة في مجلس الدوما ، حيث ترى روسيا أن جوهر و هدف أمريكا من هذا المشروع هو حرمانها من توجيه ضربة نووية ثانية بنجاح ، و هو المر الذي أفضى إلى سوء العلاقات بين البلدين .[3]

و من هذا فإن إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على استكمال المشروع و في المقابل إصرار روسيا على رفض سيطلق سباق التسلح الصاروخي بين البلدين خاصة أن روسيا تعتبر هذا المشروع تهديدا لقدراتها الدفاعية لذلك رفضت كل التبريرات الأمريكية ، حيث قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: " أن إقامة أمريكا لهذه النظم في بولندا هي أكبر مثال على عدم احترام المصالح الروسية " ، و هذا ما زاد من توتر العلاقات بين البلدين.

---

(1) – بال دوناي وزدز سلولا نشوفسكي ،**الأمن و المؤسسات الأورو-أطلسية في : التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** : ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2007 ، ص 114 .

(2)– محمد حسون ، **"إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد إنتهاء الحرب الباردة "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية** ، العدد الاول 2008 ، ص 128 .

(3) – حسام الدين محمد سويلم ، **نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي** ، الإمارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية . 2003 ، ص 128 .

و لكي تقطع روسيا الشك عن التبريرات الأمريكية ، اقترحت مشروعا آخر حيث دعت كل من أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية مشاركتها فيه و هو يقوم على فكرة تدمير الصواريخ المعادية في مواقع إطلاقها قبل الإطلاق أو فور الإطلاق ، و ليس خلال تحليقها كما هو في المشروع الأمريكي و هذا يعني في المفهوم الروسي الرصد المبكر لمواقع إطلاق الصواريخ ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت هاته الفكرة غير عملية و قد زادت المخاوف الروسية خاصة بعد نجاح حملة حلف الناتو ضد يوغسلافيا السابقة عام **1999** حيث أثبت هذا الحلف قدرته على التصرف بمفرده خارج نطاق الأمم المتحدة و كذلك خارج قانون تحالف الناتو و روسيا.[1]

ومن خلال هذا الطرح، نرى بأن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ المشروع سيقود العلاقات الروسية الأمريكية إلى مزيد من التوتر، و سيضاعف من سرعة سباق التسلح العالمي. هذا ما وضعته العقيدة الأمنية الروسية في حسبانها.

ج – الملف النووي الإيراني : يعتبر الملف النووي الإيراني من أهم بنود الصراع بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن إيران من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية تشكل اكبر التحديات التي يجب التعامل معها على وجه السرعة بينما لا ترى روسيا في البرنامج الإيراني ما يستدعي تخوف الولايات المتحدة الأمريكية أو المجتمع الدولي .[2]

لقد أصبحت الأزمة النووية الإيرانية واحدة من القضايا التي يجب أن تشارك أمريكا روسيا فيها التي تعدها الحليف العسكري لإيران ، لأن روسيا و موقفها الداعم لطهران لم يكن مستبعدا لجوء الكونغرس الأمريكي صياغة قانون يفرض حظرا على الشركات الروسية المتعاملة مع إيران .

و عليه فإن الملف النووي الإيراني يعد مهما في تحديد العلاقات التي ستقوم بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية إذ ربطت الولايات المتحدة الأمريكية إيقاف برنامج الدرع الصاروخي في مقابل تعاون روسيا مع أمريكا ضد إيران مما يجعلنا نقول بأن طريقة مما يجعلنا نقول بأن طريقة معالجة هذه الملفات ستكون لها الأثر في العلاقات الروسية الأمريكية [3]

---

(1) - حسام الدين محمد سويلم ، مرجع سابق ، ص 144 .

(2) – أحمد عبد الله ناهي ، "**روسيا و الملف النووي الإيراني** "، **مجلة آراء جول الخليج** ، عدد 48 . 2008 ، ص ص 123 – 124 .

(3) –جورج فريدمان ،" **مبدأ ميدفيديف و الإستراتيجية الأمريكية** "، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت موكز دراسات الوحدة العربية،عدد 356 . 2008 ، ص ص 123 – 124 .

ثانيا – التعاون الإستراتيجي بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية : بالرغم من الخلافات القائمة ، فقد ظل التعاون الروسي مع الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الإستقرار الإستراتيجي . فقبل اجتماع القمة الروسية الأمريكية في **2005** كان الإعداد لخطوات مشتركة لتعزيز الإستقرار الإستراتيجي ، حيث وقع الرئيسان بوش و بوتين بيان مشترك حول تعاون الأمن في الحقل النووي ، كما اتفقا الدولتان على تحمل المسؤولية الكاملة تجاه السلامة المادية للأسلحة النووية و الموارد الانشطارية و محاولة مراعاة منع مثل هذه الأسلحة الوقوع في أيدي الإرهابيين.[1]

فبعد أحداث **2001/09/11** أصبحت روسيا حليفة الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها ضد الإرهاب دون أن تطلب شيء بالمقابل ، و دون المساومات الاعتيادية الصعبة التي أعتاد القادة السوفيات اللجوء إليها عند تقديم أي تنازل للغرب ، و إضافة إلى دعم الائتلاف المناهض للإرهاب ، قدمت روسيا عدة تنازلات و مبادرات للغرب كان من ضمنها القبول المتردد بإنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستية الموقعة عام **1972** و كذا رد الفعل الصامت على زيادات في ميزانية الدفاع الأمريكية و موافقتها على تأجير قواعد جديدة للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى ، و الوجود العسكري في جورجيا.[2]

وقد جرى تطبيع علاقات روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية و ضمان استقرارها. مع أنه ذلك لم يصل إلى الدرجة التي كانت ترغب فيها روسيا، ففي حين كانت روسيا تأمل في أن تصبح شريكا كاملا للولايات المتحدة الأمريكية فقد أخفقت و كان ذلك نتيجة عدة قضايا خلافية لم يتم تسويقها. كما سبق و أن تطرقنا إلى ذلك.

ولكن وفقا للتغيرات الدولية الجديدة خاصة بعد أحداث **2001/09/11** و للتأثير و المشاركة في صناعة قرارات عالمية ، اتجهت روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية على إستراتيجية أمنية شاملة عرفت بالإطار الإستراتيجي الجديد" **The New Stratégique Framework**" الذي صدر في لقاء قمة بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا في 2002 بموسكو و الذي يتضمن النص تخفيض الأسلحة الهجومية ، و إقامة نظم دفاعية قادرة على الحماية في مواجهة التحديات الصاروخية .[3]

---

(1) – فتال نومكن ، **العلاقات الروسية مع أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية : إنعكاسات على الأمن الدولي** ، ترجمة مركز للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ، أبو ظبي ، مركز للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 2006 ، ص ص 36 – 37 .

(2) – أمجد جهاد عبد الله ، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية** ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، ص 128 – 137 .

(3) – زينب عبد العظيم ، **الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر** ، على الرابط :
http://www.ccps – egupt.com / uploada / 633606965918 . 217042 PD>F.(26/05/2012)

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية

إن البحث في مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية ليس بالأمر السهل نظرا لسرعة الحراك الدولي و تعقد الملفات المشتركة ، فمن جهة روسيا تمضي قدما في محاولة الإرتقاء بدورها الإقليمي و العالمي فهي تتحرك خارجيا منذ **2000** و صعود بوتين إلى الحكم و ظهور مبادئ جديدة في سياستها الخارجية و مفهوم جديد للأمن القومي الروسي و كذا للعقيدة الأمنية إلى غاية ما يعرف " بمبدأ ميدفيديف " الذي تضمن النقاط الخمسة الآتية :

-تعترف روسيا بأولوية المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تحدد العلاقات بين الشعوب المتحضرة.

-ترى روسيا أنه يجب أن يكون العالم متعدد الأقطاب.

-لا تريد روسيا المواجهة مع بلد آخر و ليس لديها نية عزل نفسها.

-ترى روسيا أن حماية مواطنيها و أرواحهم أينما كانوا هي أولوية البلد ن فروسيا سترد على أية أعمال . عدوانية ترتكب ضدها.

-لروسيا أقاليم نفوذ و مصالح تستولي الإهتمام بهذه المناطق ، و الأخير تم ميدفيديف قوله بان هذه المبادئ سيتبعها في السياسة الخارجية لروسيا.[1]

وعموما يمكن أن يكون هناك تصور لمستقبل العلاقات الروسية – الأمريكية وفقا لمعطيات التعاون و الصراع في الخيارات التالية:

أولا – خيار التعاون المشترك : و يؤدي إلى هذا الخيار مجموعة من العوامل نذكر أهمها :

-تراجع القوة الأمريكية.

-السياسات الجديدة لأوباما القائمة على التهدئة و التعاون.

-القضايا العالمية التي تحتاج إلى تعاون مشترك.[2]

-الرغبة الروسية إلى التوصل إلى تفاهمات مشتركة و حل المسائل العالقة.

-الإيمان من قبل الدولتين بان ما يجب أن يحكم علاقتهما هو توازن المصالح و ليس توازن القوى.

ثانيا – خيار التنافس/ الصراع : ويمكن الأخذ بهذا الخيار إذا تضافرت العوامل التالية :

-تصاعد القوة الروسية.

---

(1) – جورج فريدمان ، مرجع سابق ، ص ص 123 – 124 .

(2) - مرجع نفسه ، ص ص 127 – 128 .

-عودة بوتين في الانتخابات الأخيرة سنة **2012** ، و دوره في السير نحو التوجه القيصري السوفياتي و ليس من منظور الشريك التابع للغرب.

-إستمرارية الحديث عن توسيع حلف الناتو.

-إستمرارية القول باستكمال مشروع الدرع الصاروخي المهدد للأمن القومي الروسي.

المبحث الثاني: العلاقات الروسية الصينية

تعتبر العلاقات الروسية الصينية واحدة من أهم العلاقات تأثير على توازن القوى العالمي خاصة في ظل العقيدة الأمنية الروسية الجديدة و ذلك نظرا لما تحتله كلتا الدواتين من أهمية كبرى ، فكلتاهما عضو في النادي النووي الدولي و هم أيضا من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس المن و لها حق الفيتو . و بتحالفهما يشكلان ميزان قوى يواجه الولايات المتحدة الأمريكية و يشتركان في عدة نقاط حول الطموح العالمي، ألا و هو التوجه نحو التعددية القطبية في النظام العالمي سمته الأساسية ديمقراطية العلاقات الدولية.

المطلب الأول: طبيعة العلاقات الروسية الصينية

ترجع بداية العلاقات الدبلوماسية بين الصين و الإتحاد السوفياتي إلى الثاني من أكتوبر عام **1949** ، و استمرت العلاقات بينهما لفترة قصيرة . لكن سرعان ما دب الخلاف بين الدولتين بسبب اختلاف رؤية هما الإيديولوجية في قيادة العالم الشيوعي من جهة و تعدد المنازعات الحدودية من جهة أخرى ، و ظلت العلاقات بين الإتحاد السوفياتي و الصين تنافسية إلى غاية انهياره عام **1991** ، لكن قبل ذلك و بضبط في عام **1989**

كانت هناك سوفياتية بضرورة تحسين العلاقات مع الصين .[1]

لكن مع تولي بوريس يلتسين الحكم في روسيا كانت هناك توجهات لتدعيم العلاقات مع العالم الغربي ، حتى جاءت زيارة يلتسين للعاصمة الصينية "بكين" في ديسمبر **1992** وتأكيده على أهمية التوازن في السياسات الخارجية الروسية بين التوجه الغربي والتوجه الأسيوي ، باعتبار أن و روسيا دولة أورو-أسيوية.

ومع مجيء بوتين كانت هناك تخوفات صينية من أن يكون الرئيس بوتين أيضا ذو توجهات غربية .ولكن سرعان ما نفيت تخوفات الصين بتوجه بوتين نحو آسيا وبصفة خاصة نحو الصين حيث أصبحت هناك قناعة راسخة بأن الدولتين

(1)- أحمد دياب ، **روسيا و اللعبة الكبرى في آسيا** ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتجية،2007عدد 167 ،ص 64 .

غير حليفتين للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ثم تبلورت العلاقات الصينية الروسية في معاهدة التعاون وحسن الجوار مع مطلع القرن الواحد والعشرين وبالضبط في يوليو **2001** وتشير مواد هاته الاتفاقية إلى أن هناك توافقا بين الطرفين على مبادئ عامة رئيسية هي معارضة برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي وكذا رفض مفهوم التدخل الإنساني الذي تبناه حلف الناتو عام **1999** في كوسوفو. [2] ومعارضة السياسة الأمريكية للتوسع العسكري وقد تجسدت هذه الأفكار في العلاقات الروسية الصينية في عدة مجالات نذكر أهمها:

أولا– العلاقات السياسية بين روسيا والصين :قد تجسدت العلاقات السياسية بين الصين وروسيا ضد التحالف الإقليمي من جهة وفي الشق السياسي من ما يخص معاهدة التعاون وحسن الجوار المشتركة التي نوردهما كالآتي:

1– التحالف الإقليمي : تسعى كل من روسيا والصين إلى تشكيل تحالف إقليمي ليكون صدا في وجه الاختراق الأمريكي للمنطقة خاصة في المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة الإتحاد السوفياتي واثر ذلك عمدت الدولتان إلى تأسيس بعض المنظمات الإقليمية وأهمها:

– **مجموعة شنغهاي** : والتي ضمت كل من روسيا ، الصين ، طاجكستان ، كازخستان ، فيرغيزستان ، ثم أنظمت إليها أوزباكستان وتم تأسيسها عام **1996** من محافظة شنغهاي الصينية وفي عام **2001** ثم توسيع المنطقة من خلال دخول أوزبكستان وتهدف هذه المنطقة إلى تعزيز التعاون بين دول الأعضاء ومناقشة عدة مواضيع مهمة بشكل دوري وذلك بهدف :

– إعادة رسم الحدود بين الجمهوريات ما بعد الإتحاد السوفياتي من جهة والصين من جهة أخرى .

– مواجهة الإخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب والنزعة الإنفصالية والتطرف ، إضافة للتعاون الإقتصادي .

– مواجهة الاضطرابات الداخلية . فهذه الدول تشهد مواجهة بين المسلمين والأنظمة الغير مسلمة مثل روسيا مع الشيشان . [3]

ومن هذه التجربة في التحالف الإقليمي رأت روسيا أنها في إستعادة مكانتها لابد لها أن تتعاون وتتعامل مع القوى ولاسيما الصين وذلك لعدة أسباب ترى فيها روسيا مهمة لأمنها القومي وهي :

–التحديات الجيوسياسية و الجيوستراتيجية على الجانب الغربي الحيوي .

([1])- علي حسين باكير «**العلاقات الإستراتيجية الصينية –الروسية "**،**مجلة فصيلة الدفاع الوطني اللبناني** ،بيروت ،2006،عدد 56 .

([2])- علي حسين باكير،ا**"العلاقات الإستراتيجية الروسية- الصينية تحت المجهر "**، **مجلة العصر** ، عدد ، 52 ، 2006 .

([3])- علي حسي باكير ، **"العلاقات الإستراتيجية الصينية – الروسية "**، مرجع سابق .ص65 .

– الإمتداد التوسعي لحلف الناتو شرقا .

– معارضة كل من روسيا والصين لمشروع الدرع الصاروخي والإنسحاب الأحادي الأمريكي من معاهدة [2]أي ، بي ، ام) **IBM** للحد من انتشار الأسلحة البالستية .

– لدى كل من روسيا والصين تخوف من القوى والنفوذ الإسلامي في البلدان .

– نمو صادرات روسيا من النفط مقابل استهلاك الصين للطاقة الأمر الذي زاد من توثيق العلاقات بين البلدين المجاورة بالإضافة إلى تخوف من الحركات القومية الوطنية في تلك المناطق مثل : القوقاز ، آسيا الوسطى ، وغرب الصين .

– حاجة كل من روسيا والصين لبعضهما البعض وخاصة في اشتراكهما في كثير من القضايا الدولية وأهمها التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب وإحداث توازن قوى عالمي. [1]

– **معاهدة التعاون وحسن الجوار المشتركة** : في جويلية **2001** قامت روسيا والصين بتوقيع معاهدة تعاون ثنائي لتوثيق علاقات الدولتين خلال **20** سنة مقبلة ، وتحل هاته الاتفاقية مكان تلك التي تم توقيعها أيام ستالين وماوتسيتونغ التي شكلت الحلف المشئوم عام **1950** وأصبحت غير واقعية في نهاية التسعينيات . وقد جاءت هاته الاتفاقية لتدعم الشراكة الإستراتيجية القائمة منذ نهاية التسعينيات وقد ركزت اتفاقية التعاون وحسن الجوار على ما يلي : [2]

– المعارضة المشتركة لبرنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي .

– رفض المفهوم الغربي للتدخل الإنساني .

– معارضة الخطط الأمريكية للتوسع العسكري .

– الدعم الروسي لمفهوم الصين واحدة و الإعتراف بحق الصين في تايوان كجزء منها .

– تدعيم التعاون العسكري بين الطرفين .

ثانيا – العلاقات الإقتصادية بين روسيا و الصين : يمكن ربط العلاقات الإقتصادية بين البلدين بحجم التبادل التجاري من جهة و المصالح النفطية المشتركة بينهما من جهة ثانية كعنصرين أساسيين في العلاقات الإقتصادية بينهما :

1– العلاقات التجارية : تعتبر روسيا شريكا تجاريا قويا للصين، و هي تحتل موقعا بين الشركاء العشرة الأوائل. و تعتبر روسيا المصدر الأول للأخشاب بالنسبة للصين **64,7 %** من جميع واردات الصين من الخشب و المخصبات **47,5 %** ، المأكولات البحرية **44,5 %** ، النفط **8,75 %** ، معادن حديدية **13,9 %** . أما بالنسبة للصين فتكاد

(1)- أحمد دياب ،مرجع سابق.ص66

(2)- علي حسين باكير ، مرجع سابق .ص67

تكون صادراتها لروسيا تنحصر في السلع و المواد الإستهلاكية ، فيما تطمح روسيا أن تزيد الصين من استثماراتها المباشرة في إقتصادها و التي بلغت عام **2004** حوالي **5 %** من حجم الاستثمارات الصينية الخارجية حيث تأمل الصين في أن تبلغ هذه الاستثمارات عام **2020** في الإقتصاد الروسي إلى **12** مليار دولار .[1]

و لقد تكاثفت العلاقات الإقتصادية بين البلدين في عام **2001** و خاصة بعد الإعلان عن العقيدة الأمنية الجديدة لروسيا سنة **2001** و إعطاء للصين أولوية و مكانة في التفكير الأمني الروسي حيث بلغت نسبة التبادل التجاري حوالي **2,21** مليار دولار بزيادة نسبتها **35 %** عن سنة **2003** ، أما الفصل الأول من سنة **2005** بلغت حوالي **5,4** % بزيادة نسبية قدرها **23,1 %** عن الفترة نفسها سنة **2004** .و قد تمت الصادرات الروسية لعام **2004** بنسبة **7,24 %**.

2 -المصالح النفطية : و من أهمية المصالح في مجال النفط لا تزال العلاقات الإقتصادية الروسية – الصينية تشكل أهمية كبيرة لتقوية العلاقات و الاستثمارات المشتركة لاسيما في القطاع النفطي و قطاع الطاقة بشكل عام .

و قد اضطلعت الطاقة الروسية بدور كبير و مهم في تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة بعد أن دخلت الطاقة كمحدد أساسي للسياسة الأمنية الروسية على إثر العقيدة الأمنية الجديدة. وقد وقعت شركات النفط في الجهتين إتفاقا ضخما عام **2001** بهدف إنشاء أنبوب نفطي طوله **2400** كيلو متر مع قدرة نقل ما بين **25** و **30** مليون برميل سنويا . و من المتوقع أن هذا الأنبوب سيزيد من حجم التجارة المتبادلة بين روسيا و الصين نسبة **50 %** .[2]

و نظرا لعدة أسباب ترى فيها الصين عائق الإعتماد على روسيا كمصدر أساسي للنفط ، نذكر منها :

-أن الجانب الروسي لم يغير رأيه إلا لتعارض المصالح بين التكتلات الإقتصادية الكبرى و إنعكاسات ذلك على مؤسسات صنع القرار السياسي الروسي أدى بتوجه نحو الصين في إطار صياغة عقيدة أمنية جديدة .

-و ذلك على الرغم من تميز العلاقات الروسية الصينية ، يرى قادة الصين يجب مراعاة و مراقبة التقلبات التي تأتي بشكل مفاجئ مع عدم التفريط في السوق النفطي الروسي .

ثالثا– العلاقات العسكرية بين روسيا و الصين : حتى فترة الثمانينات من القرن العشرين كانت المبيعات العسكرية الروسية للصين تكاد لا تظهر نظرا للقطيعة التي حدثت منذ نهاية الستينات. إلا أنه منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي قامت

(1) - علي حسي باكير ، **العلاقات الإستراتيجية الصينية – الروسية** ، مرجع سابق ص69

(2) - علي حسين باكير ، **العلاقات الإستراتيجية الصينية - الروسية تحت المجهر** ، مرجع سابق .

الصين بصرف مليارات الدولارات لشراء طائرات ، صواريخ ، غواصات ، و كاسحات ألغام من روسيا . ففي عهد بوريس يلتسن إعتمد الكرملين تصدير الأسلحة الروسية للصين كأساس ثابت في سياسة تصدير السلاح .

و بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم سنة **2000** إرتفعت المبيعات الروسية من السلاح . و في عام **2000** زار بوتين الصين و توج هذا اللقاء بتوقيع إتفاق إستراتيجي يتمثل في " التعاون التكنولوجي المتعلق بالقضايا العسكرية " و هنا كانت أولى بوادر إنعكاسات الوثيقة الأمنية الروسية لسنة **2000** على توازن القوى العالمي عامة و علاقتها بالصين خاصة .

حيث منذ عام **2002** أصبحت الصين المشتري الأول للأسلحة التقليدية من روسيا بمبلغ **3,6** مليار دولار سنويا [1] و نظرا لأهمية العلاقة بين البلدين خاصة في الحفاظ على الأمن القومي الروسي ، تصر روسيا على أن تكون مشتريات الصين العسكرية من روسيا بأسعار عادية دون مراعاة أي دفعات أي دفعات كثيرة .

المطلب الثاني: أبعاد العلاقات الروسية الصينية

إن العلاقات الروسية الصينية اتخذت من خلال العلاقات في شتى المجالات السياسية و الإقتصادية و العسكرية الأبعاد التالية :

أولا : موقف البلدين من السياسة الأمريكية و رفضها بهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و معارضة مشروع الدرع المضاد للصواريخ التي تقيمها الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة تشنها الدول المارقة مثل إيران ، كوريا الشمالية ، حيث ترى فيها روسيا أنه ضرورة التكتل و التعاون مع الصين لإحداث توازن قوى في المنطقة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدد الأمن العالمي بخططها الجديدة و تجدد سباقات التسلح . لذا فإن روسيا و الصين يدعمان بمعاهدة الحد من إنتشار الأسلحة الباليستية .

ثانيا : التنسيق الأمني بين روسيا و الصين في منطقة آسيا الوسطى بهدف تحجيم نشاط الحركات الإسلامية في المنطقة و مكافحة تجارة المخدرات و تهريب الأسلحة و النزاعات الإنفصالية و ذلك في إطار مجموعة شنغهاي الخماسية مع توقيع معاهدة أمنية بين الدول الخمسة .

(1)- علي حسين باكير ، **العلاقات الإستراتيجية الصينية – الروسية** ، مرجع سابق .ص70.

ثالثا : التعاون في مجال التقنيات العسكرية حيث تعتبر الصين أكبر سوق للسلاح الروسي و تجسد وحدها بـــ **40 %** من صادرات السلاح الروسي ، في حين تشكل الأسلحة الروسية **70 %** من واردات الصين . [1]

رابعا : تأكيد عدم التدخل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر و احترام الوحدة و السلامة الإقليمية،إذ أن الصين دوما تؤكد على أن قضية الشيشان هي شأن من شؤون روسيا الداخلية . كما تفادت روسيا إقامة علاقات رسمية مع تايوان و أعلنت من جهة أخرى أن "التبت" جزء لا يتجزأ من الصين .

خامسا : التوجه نحو العلاقات الإقتصادية و عدم إختصار العلاقات الإقتصادية و عدم إختصار العلاقات الروسية الصينية على الجانب العسكري .

و بهذا تكون روسيا قد كسبت شريك إستراتيجي مهم لإحداث توازن قوى إقليمي و ثبيت نفوذها في المنطقة.

المطلب الثالث : محددات الإتفاق و الخلاف في علاقة روسيا بالصين

تتحدد دوائر الإتفاق و محددات الخلاف في علاقة روسيا بالناتو على عدة مستويات دولية و إقليمية و ثنائية نوردها بالشكل التالي :

أولا – دوائر الإتفاق :تتبلور دوائر الإتفاق حول مجموعة من الأهداف المشتركة تسعى الدولتان إلى الوصول إليها أو إتفاق وجهات النظر في العديد من القضايا منها ما هو دولي و منها ما هو إقليمي أو ثنائي .

1 –المستوى الدولي : هدفت الدولتان إلى رفض سياسة الأحادية القطبية مع ضرورة العمل على تشكيل نظام دولي جديد يتسم بتعدد الأقطاب و يعكس التنوع الثقافي و الإجتماعي و تعدد النظم السياسية فيه ، في إطار من التعاون و تبادل المنافع ، و العمل من أجل إحتواء مصادر التهديد الجديدة التي فرضت نفسها على العالم ، مع الحرص على الإستمرار في لعب دور عالمي متزايد في القضايا الكونية و الإقليمية . [2]

وذلك عن طريق العديد من الآليات منها اتخاذ مواقف أكثر مرونة تجاه القضايا الدولية التي تتبنى فيها الولايات المتحدة الأمريكية موقفا متشددا وكذا أيضا معارضة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس لأن كلا الدولتين لهما حق الفيتو الروسي والصيني في وجه الولايات المتحدة الأمريكية ....

---

(1)- علي حسين باكير ، **العلاقات الإستراتيجية الروسية ـ الصينية تحت المجهر** ، مرجع سابق .

(2)- محمد فايز فرحات ،" **التجربة النووية الكورية شمال شرق آسيا بين سباق التسلح النووي و التعاون الأمني** "، دراسات إستراتيجية ، عدد 171 . 2007 .

2 -المستوى الإقليمي : تسعى كل من روسيا والصين إلى حفظ الأمن الوطني والإقليمي وسيادة قيم السلام والتعاون ومنع الاختراق الأمريكي للمنطقة وخاصة في آسيا الوسطى والشرقية ، فبالنسبة لروسيا تعد هاته المنطقة الفناء الخلفي لأمن روسيا القومي لذا فهي تحتل مكانة مهمة في سياسة روسيا الخارجية ولذا جاء التعاون الإقليمي الصيني الروسي في إطار منظمة شنغهاي . [1]

3 -المستوى الثنائي: وكما نسبق الذكر في الموالي الأول ترى بان تسعى كل من روسيا والصين إلى توسيع مجالات التعاون فيما بينها اقتصاديا وتجاريا ونفطيا وتكنولوجيا وعسكريا ... إستنادا إلى مبادئ التكافؤ الحقيقي والمنفعة المتبادلة ، ووحدة المصالح .

ثانيا – محددات الخلاف : إذا كانت دوائر الإتفاق قد تعددت فإن مظاهر الخلاف متعددة أيضا وأهمها :

1 -المشكلات الداخلية : فالصين ما زالت أكبر دولة نامية في العالم ولديها العديد من المشكلات الإقتصادية ، منها تزايد نسبة الفقر فحتى نهاية عام **2004** ما زال نحو **26.1** مليون نسمة من سكان الصين يعيشون في الريف تحت خط الفقر كما تصل نسبة البطالة في بعض المقاطعات إلى ما بين **60** و **80 %** من عدد القادرين على العمل ، بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني مقارنة بنظيره الأمريكي . أما الجانب السياسي فهي لا تزال تمر بمرحلة التحول الديمقراطي غير مكتمل ومن الناحية الأمنية فإن وجود عدد من الأقاليم المطالبة بالانفصال مم يؤثر على الإستقرار . [2]

أما روسيا بعد تفكك الإتحاد السوفياتي لا تزال تعاني من فراغ عقائدي حيث لم تنشأ أفكار أخرى فاعلة وقوية وذات قبول عام بعد تراجع الفكر الإيديولوجي الماركسي اللينيني . ويزيد من حدة المشكلة شيوع أفكار غريبة عن المجتمع الروسي مثل الماسونية والصهيونية وهي تجمعات غير مبالية وغير وطنية وغير قومية هذا على جانب استمرار الحركات المطالبة بالاستقلال مما يؤثر على تماسك الدولة ، كما أن روسيا لا تزال تسير بخطوات محسوبة تجاه التحول الديمقراطي .

2 -المشاكل الحدودية : ضلت محل خلاف بين الصين والإتحاد السوفياتي حتى ورثت روسيا هذا المشكل لمدة **40** سنة إلى أن تم توقيع الاتفاقية الإضافية حول الحدود الدولية بين الدولتين في جزئها الشرقي في تاريخ **2004/10/14** .

(1)- أحمد علو ، **السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية ، مجلة الجيش** ، العدد 263 ، 2007 .
(2) - أحمد علو ، المرجع سابق.

3 -الخلل الديموغرافي : هذه مشكلة حقيقية تتعرض لها الدولتين وهناك مقولة رائجة تعبر عن هذا المشكل وهي : " أن روسيا أرض تحتاج إلى شعب والصين شعب يحتاج إلى أرض " وهذه المعادلة صعبة قد تقلد موازين الإستقرار والأمن في المنطقة ، حيث أن عدد سكان روسيا **143** مليون نسمة يعيشون في مساحة تقدر بـــأكثر من **17** مليون كلم^2 . أما الصين فعدد سكانها حوالي **1300** مليون نسمة يعيشون في مساحة **9.5** مليون كلم^2 .

ويمكن أن تبرز المشكلة بشكل أكبر عندما نرى عدد سكان سيبيريا الروسية يبلغ **30** مليون نسمة ، بينما يبلغ عدد سكان الأقاليم الصينية المقابلة للحدود بـــ **250** مليون نسمة وهناك نصف مليون صيني داخل الحدود الروسية ، ويتوقع أن يصبح مستقبلا **20** مليونا خلال العقود القادمة عن طريق الهجرة الغير مشروعة حيث أن هذه الظاهرة يسميها القوميون الروس احتلالا صينيا صامتا للمناطق الشرقية من روسيا .

4 -تضارب المصالح والرؤى : إن المقولة القائلة " لا صداقة دائمة ولا عداوة " بل هناك مصلحة دائمة هذا ما يتحقق في العلاقة بين روسيا والصين رغم المعاهدة القائمة فقد تراجعت روسيا عن تنفيذها لمشروع خط الأنابيب (إن ، دي) الذي ينقل النفط الخام من روسيا إلى الصين و ذلك لصالح اليابان بتنفيذ خط آخر يعرف بـــ (إن ، إن) و ذلك لأن روسيا أصبح النفط محدد رئيسي سياساتها المترامية و خاصة مع اليابان و كوريا الجنوبية و الإتحاد الأوروبي . [1]

ومن خلال ما تقدم من دراسة طبيعة العلاقة بين روسيا و الصين ثم التطرق إلى أبعاد العلاقات الروسية الصينية و محددات التعاون و الخلاف نجد أن هناك ثلاثة محددات رئيسية تنظر في مستقبل التعاون بين البلدين تتمثل في :

-المحدد الأول : إن استمرار التوجه السياسي لدى قادة البلدين في تنمية العلاقات وتعميقها حيث يشير الخطاب الرسمي لقادة البلدين نحو التمسك بالمعاهدة القائمة بينهما والرغبة في استمرار التعاون وتعميقه وتأكيد كل طرف على أهميته علاقته بالطرف الآخر ، فقد ذكر الرئيس الروسي بأن العلاقات بين الصين وروسيا ذات أهمية كبيرة ويكون لها أولوية في السياسة الخارجية الروسية وأن هناك إنجازات كثيرة تحققت في العلاقات السياسية الاقتصادية والقطاعات التجارية والعلمية والتكنولوجية .

(1) - أحمد دياب ، مرجع سابق .

-**المحدد الثاني** : فهو الواقع الفعلي أي ما تحقق فيه مسيرة العلاقات على ارض الواقع فالتمسك بالنصوص أو الوثائق الأمنية لا يحقق تقدما لكن النتائج الفعلية تضمن الاستمرار والتطور حيث انتقلت العلاقة بين البلدين من علاقة صداقة إلى علاقة شراكة بناءه ثم إلى علاقات شراكة إستراتيجية .

-**المحدد الثالث** : فقد تجسد في مؤثرات الخارجية وهي تلعب دورا مهما في شكل واتجاه العلاقة فكل منهما تتحسب من البيئة الخارجية فكل منهما تنظر إلى علاقات الطرف الآخر مع العالم الآخر بحيث مثلا إذا تعززت العلاقات بين موسكو وواشنطن فإن العلاقة بين موسكو وبكين ستبقى ضمن إطارها والعكس صحيح .

المبحث الثالث : العلاقات الروسية الأوروبية

تعتبر العلاقات الروسية الاوروبية من بين العلاقات التي تتميز بأصول تاريخية عريقة نظرا للارتباط المصالح المشتركة ونظرا لاشتراكهما في عامل مهم في العلاقات الدولية المعاصرة الا وهو عامل الهوية وتأثير ذلك في توجيه عقيدة الدولة الامنية هذا ما يتناوله هذا المبحث من خلال دراسة العلاقات الروسية الاوروبية.

المطلب الأول : دور الهوية في تحديد العقيدة الأمنية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي

شهدت روسيا منذ انهيار الإتحاد السوفيتي سنة **1991** ،إعادة انبعاث الجدل التاريخي حول هوية روسيا هل هي دولة أوروبية ، أم دولة آسيوية ؟ . و هنا ينبغي أن نذكر بالشعار الرسمي لروسيا القيصرية و الذي كان يمثل نسرا ذا رأسين ، واحد ينظر في إتجاه الشرق (آسيا) و الآخر في إتجاه الغرب (أوروبا) . [1]

ومنذ أربعة قرون يتجادل الروس حول هوية دولتهم فمنهم من يرى أنها أوروبية و منهم من يرى أنها آسيوية ، و هناك تيار ثالث يرى أنها أورو-آسيوية كترعة جغرافية إعتبارا للمصالح القومية الروسية ، و من هذا التيار إنشق فرع عنه عكس المعادلة ليقول روسيا بلد آسيوي إستنادا إلى تقسيم للأولويات .

وفي محاولة للتوفيق بين الآراء، إتخذ قياصرة روسيا شعار دولتهم ينظر أحدهما للغرب الأوروبي و ينظر الثاني إلى الشرق الآسيوي. إبتداءا من الدولة البيزنطية التي حاولت دوما وراثة دورها و عقيدتها .[2]

ومن هذا المنطلق تنبع أهمية و دور الهوية بإعتبارها مكون داخلي أساسي في تحديد طبيعة التوجهات الروسية و علاقاتها تجاه أوروبا . بين إتجاه التعاون و الشراكة من جهة ، و إتجاه المنافسة و الصراع من ناحية ثانية ، و يتحدد

(1)- محمد السيد سليم ، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية ، مجلة السياسة الدولية** ، ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 170 ، 2007 ، ص 40 .

(2)- أحمد دياب ، **روسيا و الإتجاه غربا** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية على الرابط :
<//www. Ahram . org . eg /acpss/ ahram / 2001/1/week 201. Htm: htt > (25-06-2012)

فهم سلوك روسيا نحو الإتحاد الأوروبي وفقا لعقيدتها الأمنية ضمن المقترب البنائي مجسدا في هوية روسيا من خلال :

– التركيز على إدراك روسيا لهويتها هل هي أوروبية أم آسيوية ، وعلى هذا الأساس تحددت عقيدتها الأمنية و موقع الإتحاد الأوروبي ضمن هذه العقيدة .هذا من ناحية و من ناحية أخرى كيفية إدراك روسيا لنفسها و تركيبها من حيث دورها الذي يجب أن تلعبه خارجيا .

– التركيز على الممارسات السياسية و الإجتماعية التي يتم من خلالها التعبير عن هذه الهوية . و على هذا الأساس تتحدد مصالح روسيا. ومن هنا يتحدد شكل الدول الأخرى هل هي عدوة ، صديقة ، أو منافسة .

– التركيز على المعايير الشخصية التي ترسم مسارا للدولة في السياسة الخارجية لفترة معينة ومثال في دراستنا لفترة **2001 – 2010** .[1]

وكل هذه النقاط يتم إسقاطها على النخبة السياسية الحاكمة لروسيا في فترة **2000 – 2010** ثم تحديد هوية و توجهات هاته النخبة حسب انتماءاتها العقائدية و الفكرية تحدد سلوكياتها الدولية .

وحسب النظرية البنائية فإننا لا نركز فقط عند محاولة فهمنا لسلوك روسيا نحو الإتحاد الأوروبي ، على تشكيل النخب السياسية لهوية الدولة و تشكيل المصالح الوطنية ، و إنما نركز أيضا على التفسير الذاتي للفرد للهوية السياسية . فهوية روسيا كدولة لم تشكل عن بقية العالم حيث تشكلت و نمت صياغتها بالتفاعل مع الهويات الأخرى و المعايير الدولية و الضوابط التذاتانية التي حددت مفاهيم مثل : ما الذي يبني الأمة ؟ و ما الذي يبني قوة عظمى ؟ .[2]

وعموما فإن الهوية و القيم و الإنتماء الحضاري سيساعدنا على فهم سلوك روسيا نحو الإتحاد الأوروبي ، هل توجه نحو التعاون و الشراكة أم هو توجه نحو الصراع و المنافسة و من ناحية أم إختيار البديل الآخر و التوجه نحو الشرق الآسيوي ؟ .

أولا – هوية روسيا أوروبية : إتجاه التقارب مع الإتحاد الأوروبي: إن إدراك أنصار روسيا بإعتبارها جزء تابع لأوروبا حضاريا و بالتالي روسيا تنتمي للهوية الأوروبية أكثر من أي إنتماء آخر .تجسد هذا أكثر في العقيدة الأمنية لسنة **1997** في عصر يلتسن ووزير خارجيته" أندريه كوزيريف"، حيث إستعاد هذا الأخير فلسفيا مقولة الكاتب الروسي في القرن التاسع عشر "ألكسندر بوكشين" و هي : " إن الكراهية المعلنة للغرب هي كراهية مجملة للتطور

---

(1) - إبراهيم بولمكاحل ، مرجع سابق ، ص 97 .

(2) -willian D.Jackson , "**imginigng russia in western intemational relations Theory**" ,< **p 8 p. 11 , in site : http : // cosnov 1. Cas mullion . edu / havi ghurstonter / papers / jahson . pdf .** > (12-06-2012)

البشري " و على هذا الأساس صمم كوزريف و أدار سياسات روسية الخارجية .لذا إنطلق هذا التوجه بزعامة كوزريف من أهمية إندماج روسيا مع الحضارة الغربية .

و قد كان إدراك الرئيس يلتسن لهوية روسيا عاملا أساسيا في تحديد شكل و مضمون السياسات المنية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي حيث إنطلق من إعتبار روسيا دولة عادية و بالتالي أدوارها تتحدد بحدود إدراك هويتها كدولة عظمى و أن تلحق بالحضارة الغربية لتحقيق المن و الإستقرار الداخلي و الخارجي . غير أن هذا التوجه لقي معارضة داخلية واسعة من طرف التيارات المحافظة و المتشددة و السلافية و الشيوعية التي أبدت رفضها المطلق لسياسات يلتسن و أكدوا أن لروسيا الهوية المستقلة عن أي كيان آخر غربي و يجب أن يعاد بناء روسيا .

بالانطلاق من هذا المنظور و ليس من خلال دمجها في حضارة أخرى.[1] و تجسد هذا في التصور الجديد لهوية روسيا في عهد بوتين كالآتي :

ثانيا – بوتين و التصور الجديد لهوية روسيا : حاولت روسيا تحت حكم بوتين تعريف هويتها الجديدة دوليا و محليا ، لكن في ظل غموض يكتنف تلك المحاولات ، غموض إنتقالي فمن جهة يساعد هذا الغموض في المحافظة على إستمرارية عهد يلتسن ، حيث يقوم بإسترضاء لأولئك الذين يرغبون العيش في الماضي ، و على هذا الأساس أصبح عاملا أساسيا في المحافظة على التوازن . أما من جهة أخرى فهو يمنع روسيا من القيام بعملية تحول أكث قوة . مع كل من يرافقها من توترات حتمية .

أما في الفترة الثانية من رئاسته يبدو أن "فلاديمير بوتين" قد بدأ بتقليص التناقض المتعلق بمسلكه بالذات ، و ذلك بانتقاله بسياسة تحاكي سياسات الغرب إلى أساليب أكثر سلطوية ، و إبداء التشكك أكبر تجاه شركائه الغربيين .[2]

و بدأت تظهر سياسة جديدة الهادفة إلى تقوية مكانة روسيا في النظام الدولي و إستعادة مكانتها الضائعة و شكل هذا المؤشر على عودة الهوية الروسية الخاصة و المتفردة التي تحدد مصالحها في علاقاتها الخارجية . وقدم بوتين لتعريف هوية روسيا الجديدة ما أسماه "بالأفكار الروسية " و عرف بلغة واضحة أن الأفكار الروسية تشتمل على الوطنية .

كما تعنى للأفكار الروسية عقلية الأمة القوية و تجلى هذا في عقيدة روسيا الأمنية لسنة **2000** بمعنى أن روسيا كانت و سوف تكون أيضا دولة عظيمة في المستقبل المر الذي يحدده موقعها الجغرافي و أبعاده السياسية و إقتصادها و ثقافتها . فقوة العالم المعاصر تتضح في البحث عن إستخدام التكنولوجية المتقدمة ، تحسين مستوى معيشة الشعوب ،

(1) - إبراهيم بولمكاحل ، مرجع سابق ، ص 98

(2) – ليليا شفتسوفا ، **روسيا بوتين** . مرجع سابق ، ص 107 .

ضمان الأمن القومي و حماية المصالح القومية في الساحة الدولية ، و أيضا الإعتماد على المجال العسكري وفق عقيدة أمنية محددة .[1]

كما أحدث بوتين تحولا داخليا في إدراكه لهوية الدولة الروسية من حيث أنها دولة عظمى ، و على هذا الأساس تحددت عقيدتها الأمنية و طبيعة سلوك ها الخارجي كقوة عظمى وليست دولة عادية كما أقر بذلك يلتسين . وفي أحد خطاباته للشعب الروسي ، تحدث بوتين عن إنهيار الإتحاد السوفياتي على أنه كارثة كبرى أدت إلى تراجع روسيا عن دورها في نحو أتاح للغرب و الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في الشؤون الداخلية لمناطق نفوذ روسيا ، حيث قال بوتين : " أن التغلغل الأمريكي في مناطق نفوذ روسيا يهدد مصالح روسيا و أمنها القومي " . حيث حرصت روسيا على تعزيز وجودها و مكانتها الدولية و الإقليمية و مواجهة التغلغل الأمريكي المتزايد من خلال علاقاتها مع العديد من الدول الكبرى المرشحة لأن تكون عظمى من بينها بعض دول الإتحاد الأوروبي . [2]

المطلب الثاني : روسيا و الإتحاد الأوروبي : السعي لإستعادة المكانة الخارجية

بعد صعود **"بوتن"** للحكم عام**2000** جاء معه هاجس استعادة المكانة الدولية لروسيا بدا بسياسات إقليمية للتعامل مع القوى المنافسة لها والتي من بينها الاتحاد الأوروبي بحيث سطرت روسيا عدو سياسات للتعامل معه وفقا لعدة عوامل منها الهوية،الانتماء التاريخي المصالح المشتركة أحيانا والمتضاربة أحيانا أخرى.

أولا – مبدأ بوتين في السياسة الخارجية نحو الإتحاد الأوروبي : منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الرئاسة سنة **2000** و قيامه بدور أساسي في إستعادة دور الدولة و هيبتها و تقليص سيطرة مساحة القطاع الخاص على كثير من الموارد .

شهدت روسيا تحسنا إقتصاديا متناميا ، الذي أثر على دفع الطموحات الروسية إلى إستعادة موقع روسيا كقوة عظمى في النظام الدولي الجديد .[3]

إن التعامل مع الإتحاد الأوروبي و باقي القوى الدولية الأخرى من منطق المساواة و المنافسة ، و هذا ما أوضحته " لو" بقولها : " إذا كانت إدارة يلتسن للعلاقات الدولية أظهرت أولوية التنافس المحلي فوق رؤية الإجماع حول المصلحة الوطنية فإنه من المناسب اليوم نتكلم بأن السياسة الخارجية أصبحت حقا رئاسية و التي تعكس خصائص

(1) - إبراهيم بولمكاحل ، مرجع سابق ، ص 107 .
(2)– مرجع نفسه ، ص 107 .
(3)- نورهان الشيخ ، **العلاقات الروسية – الأورو- أطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية** ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، عدد 170 ، 2007 ، ص 48 .

بوتين نفسه " و يمكن إبراز أهم ملامح التوجه الجديد في العلاقات الروسية بالإتحاد الأوروبي منذ صعود بوتين على الحكم في مبادئ بوتين في السلوك الخارجي نحو الإتحاد الأوروبي كالآتي :

1 – مبدأ بوتين بين الوسطية و البراغماتية في سياسة روسيا نحو الإتحاد الأوروبي بـــ " الوسطية " فيما بين تيارين رئيسيين حكما هذه السياسة و هما تيار المواجهة الذي جرى تبنيه في العهد السوفياتي و هو التيار الذي كان متمسكا باستقلالية روسيا و تعزيز قدراتها العسكرية حتى رغم إنتهاء الحرب الباردة . أما التيار الثاني فهو تيار المهادنة و هو الذي تبناه الرئيس يلتسين .

و في ما بين هاذين التيارين تبنى بوتين في سياسته الخارجية عملية تنطلق من إدراك معرفة حقيقية بحدود القدرات القومية الروسية في عصر ما بعد الإنهيار ، كما تأخذ في إعتبارها المتغيرات الدولية التي تتسم بهيمنة قطب واحد ألا و هو الولايات المتحدة الأمريكية[1]

وفي ظل إطار هذا التوازن الدقيق بين محدودية القدرات القومية و المتغيرات السائدة على الساحة الدولية دفع بوتين إلى التعامل مع الإتحاد الأوروبي بوجهين مختلفين فهو يعمل على حدة التوتر و الصراعات الإقليمية و الهامشية مع الحكومات الغربية بهدف ضمان دعمها من جهة و العمل على تثبيت المصالح العليا الروسية التي لا تحتمل التنازل مثل : – التدخل الروسي في الشيشان .

–التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية .

–الحفاظ على المصالح الروسية من الغاز و البترول الموجودين في بحر قزوين .

–الوقوف ضد توسعات الناتو في الجمهوريات السوفياتية السابقة .[2]

ولكن من الجانب الآخر كان بوتين عازما على تأكيد المكانة الدولية لروسيا أخذا في الإعتبار محدودية القدرات الوطنية لبلاده ، حيث تجسد هدف بوتين السياسي في حصول روسيا على مكانة دولية مؤثرة في قضايا الأمن و السلم على الساحة الدولية ، بحيث لا تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية على الدور الكبر في وضع القرارات الدولية و الحيوية في كافة المجالات.[3]

أما البراغماتية تظهر بشكل واضح في علاقته مع بلدان أوروبا الغربية و قد تجسدت ورقة الأفكار الروسية حول السياسة الخارجية في الوثيقة المقدمة في سنة **2000** و التي يتضح فيها أن الدولة الروسية ينبغي أن تتخلى عن الفكرة

---

(1) - نورهان الشيخ ، مرجع سابق ، ص 50 .

(2) - التقرير الإستراتيجي العربي 2003- 2004 ، **روسيا بوتين ... السعي وراء المكانة المفقودة** مرجع سابق.

(3) - إبراهيم بولمكاحل ، مرجع سابق ، ص 154 .

الثابتة المتعلقة بضرورة التواجد العالمي و أن تفكر بدلا من ذلك تعزيز مصالحها الإقتصادية خاصة مع أوروبا . و لأن روسيا دولة أوروبية ذات عمق آسيوي واضح فهي تنتمي إلى المحيطين ، ليس فقط جغرافيا و سياسيا و إقتصاديا و ربما إجتماعيا و ثقافيا .

إذ ترى القيادة الروسية أن التقارب بين روسيا و أوروبا أمر حتمي. [1]لأن الروابط التاريخية و الجغرافية و المصلحة العميقة لذلك ينبغي أن تكون العلاقات مع أوروبا أوسع نطاقا مما هي عليه .

2 – تحقيق إستقلالية روسيا و إستعادة مكانتها كقوة عظمى في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي ، وهنا تظهر قضيتين :

القضية الأولى : إدراك بوتين و النخبة التي ينتمي إليها لمكانة روسيا و هذا ما يحدد شكل أدوارها الخارجية و توجهاتها نحو الإتحاد الأوروبي مما يعني أن سعي روسيا لإستعادة مكانتها أمام الإتحاد الأوروبي هي نابعة من نظرة و تصور النخبة الداخلية لما يجب أن تكون عليه روسيا خارجيا .

أما **القضية الثانية** : فهي تتعلق بالآليات و الطرق الكفيلة باسترجاع لمكانة روسيا أمام الإتحاد الأوروبي ، و هنا يطرح إشكال. هل تحقق هذه الأهداف يتعارض مع مصالح الإتحاد الأوروبي ، و بالتالي تؤدي إلى الصراع و الصدام ، أم أن تحقيقها بتم دون التعارض مع الإتحاد الأوروبي و إبقائه كطرف و شريك استراتيجي[2] و التعاون خاصة المجال الإقتصادي.

ثانيا – التعاون الإقتصادي الروسي الأوروبي : في سياق بحثها عن إستراتيجية للتأهيل الإقتصادي و إعادة بناء إقتصادها أتبعت روسيا الوصفة الغربية كطريق للتنمية الإقتصادية و نظرا للدور الذي تلعبه أوروبا كان الإهتمام الروسي منصبا على دفع الروابط الإقتصادية بينها و بين أوروبا قدما في إتجاه التعاون و الشراكة . حيث مع مجيء بوتين عام **1999** أخذ التعاون الإقتصادي الروسي الأوروبي أبعاد أخرى نحو تقوية العلاقات و دعم التكامل الإقتصادي ، و قد أعلن بوتين عن فكرة إنشاء أوروبا كبرى دون حدود فاصلة . فقد شكل المنفذ الأوروبي فضاء لروسيا لتتحرر جزئيا من الضغوط الأمريكية في المجال الاقتصادي ومن أهم الأوراق التي توضفها روسيا في لعبة المصالح الإستراتيجية ورقة الطاقة باعتبار روسيا من أهم موردي الطاقة لأوربا. [3] ولهذا ظهر نوع من الصراع حول هذا المورد الهام كما سنرى في التالي :

---

(1) - إبراهيم بولمكاحل ، مرجع سابق ، ص 156 .
(2) - نورهان الشيخ ، مرجع سابق ، ص 13 .
(3) - ، مرجع نفسه ، ص 54 .

ثالثا – روسيا والاتحاد الأوربي :صراع الطاقة : عقب توليه السلطة عام **2000** أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا لا يمكنها إستعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على إستقلالية قرارها الداخلي والخارجي ما دامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية . وقد كان قطاع الطاقة إحدى الدعامتين (كانت الدعامة الأولى عوائد صادرات السلاح الروسي) نهض عليهما الإقتصاد الروسي ، وكانت روسيا مع الاتحاد الأوربي والتي تتراوح بين **220** و **230** دولار للألف متر مكعب بل وحددت مهلة للإنفاق على الأسعار الجديدة ستتوقف بعدها عن ضخ الغار لأوكرانيا . و نظرا لما أثاره التوتر الحادث بين البلدين من مخاوف على إمدادات الغاز لأوروبا فقد اكتسبت الأزمة طابعا دوليا و وجهت الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية اللوم إلى روسيا.[1]

ويعتبر ملف الطاقة ملفا أساسيا في العلاقات الروسية – الأوروبية ، فروسيا عملاق نفطي يطرح بديلا مهما لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا و نظرا لأهمية الطاقة في كلا الطرفين و علاقتهما أقيمت عدة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة (النفط و الغاز الطبيعي) أبرزها :

- مشروع أنبوب الشمال الأوروبي الروسي – الألماني لنقل الغاز و الذي يمتد من منطقة " فيبورج" الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطئ الألمانية بطول يتجاوز **200** كلم^2 .
- مشروع نقل الغاز الروسي عبر أراضي تركيا إلى أوروبا الجنوبية و يتم نقله عبر خط التيار الأزرق .
- و يجري الحديث عن مشروع لخط أنابيب آخر في قاع البحر الأسود مع حلول عام **1015** من أجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا.

و إزاء هذا النفوذ المتزايد للنفط الروسي في الأسواق الأوروبية أعلن الإتحاد الأوروبي مرارا عزمه في تقليص دور شركة "**غاز بروم** " الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى و القوقاز و إيران حيث تعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا في هذا الصدد ، هذه التنافسية تعتبر تحديا إستراتيجيا قويا لروسيا حيث أن مثل هذه المصادر البديلة تحد من قدرة روسيا على استخدام الغاز كورقة ضغط على أوربا .[2]

ذلك بفضل أحكام إدارة الدولة لهذا القطاع والرشاد في توظيف عوائده لخدمة الأهداف الوطنية . وكان إدخال الطاقة كدعامة للاقتصاد الروسي عاملا أساسيا لتوقف روسيا عن طلب المساعدات الخارجية،كما أدى ذلك إلى بروز

---

[1]- نورهان الشيخ ، **روسيا و الإتحاد الأوروبي صراع الطاقة و المكانة** ، **مجلة السياسة الدولية** ، مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 164 ، أفريل 2006 ، المجلد 41 ، ص 64 .

[2]–، مرجع نفسه ، ص 66 .

روسيا كقوة اقتصادية كبرى من المنظور النفطي واكتسابها تأثيرا واسعا في سوق النفط وأسعاره العالمية . هذا ما جعل روسيا عضوا في مجموعة الدول السبع الصناعية وأصبحت الدول الثمانية التي تولت رئاسة قمتها سنة **2006** . [1]

بعد ما أصبح النفط إحدى الدعامات الأساسية للاقتصاد الروسي وأداة مهمة في التأثير الدولي ، لاسيما الدول التي تمثل سوق مهم للنفط الروسي وتعتمد عليه اعتمادا كبيرا منها الدول الأوروبية خاصة ألمانيا . التي تعتبر روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي والنفط لها .

وقد عكست أزمة الغاز الروسية – الأوكرانية وهي الأزمة التي بدأت أواخر **2005** عندما اقترحت شركة "غاز بروم " الروسية على شركة نفط غاز أوكرانيا صفقة تتضمن رفع سعر النفط المصدر إلى أوكرانيا من **50** إلى **160** دولار للألف متر مكعب . إلا أن الشركة الأوكرانية رفضت هذا الاقتراح وأعلنت أوكرانيا أنه من حقها أخذ **150** متر مكعب من كل **100** متر مكعب من الغاز الروسي الذي يمر عبر أراضيها . الأمر الذي أدى اتهام روسيا لأوكرانيا بسرقة الغاز الروسي المخصص للاتحاد الأوربي والتهديد برفع دعوة ضدها إذ أقدمت على ذلك . كذلك تشددت شركة " غاز بروم " الروسية بإعلانها بيع النفط الروسي لأوكرانيا بالأسعار نفسها التي تتعامل بها.

المبحث الرابع : الأمن القومي الروسي في عالم متعدد الأقطاب

إن الأمن العالمي الذي هو عبارة عن مكونات معقدة في العلاقات العسكرية و السياسية و التحالفات بين الدول ن بأهداف مالية اقتصادية و لتطور الاتصالات و النظم الحديثة و نظم المعلومات . أصبح اختراق امن الدول في عدة مجالات بعدة وسائل ، وقد أثبتت إنفجارات **11** سبتمبر على التهديد العالمي المشترك للأمن العالمي و تطلب مراجعة مجمل القضايا المتعلقة بالأمن الدولي بصفة عامة و الأمن القومي الروسي بصفة خاصة، و بهذا أخذت روسيا إستراتيجية جديدة في ظل عقيدة أمنية جديدة ، هذه الإستراتيجية تتوخى أفضل مزيج بين الأمن الداخلي و الأمن الخارجي و باعتبار روسيا تتعارض مع الولايات المتحدة الأمريكية في تزعم العالم ، لذا اكتسب مفهوم عالم متعدد الأقطاب تأييدا واسعا في روسيا لأن هذا المفهوم أكثر تماشيا مع الأهداف الوطنية .

وبهذا رغم تعدد القوى الإقتصادية العالمية و القوى العسكرية و السياسية إلا أن تعدد القوى النووية يخلق عالم متعدد الأقطاب من نوع آخر ، كما يعطي بعد جديد للردع . هذا ما سيتناوله هذا المبحث :

[1] – نورهان الشيخ ، مرجع سابق ، ص 65 .

المطلب الأول : تعدد الأقطاب النووية : بعد جديد للردع

السمة الأساسية لعالم متعدد الأقطاب هو إنتشار الأسلحة و الصواريخ النووية و غيرها من أسلحة الدمار الشامل وبهذا تدخل أعضاء جدد في النادي النووي وتوسع دائرة الدولة المالكة للأسلحة النووية .[1] فعالم متعدد الأقطاب قد يخلق مشاكل في مجال الردع النووي ، إذ وجود عالم متعدد الأقطاب نوويا يخلق تهديد آخر للأمن القومي للدول بحيث يهملون كل جوانب الحياة و يركزون فقط على تطور السلاح النووي .

لكن من جهة أخرى بروز عدة أقطاب قوية: الصين ، باكستان ، إيران...يعطي لروسيا قوة على عكس ما كان في حال القطب الواحد بصرف النظر عن ارتباط ذلك بالإمكانيات الإقتصادية و العسكرية.[2]

وهدف روسيا من خلق عالم متعدد الأقطاب هو الوقوف في وجه التفرد الأمريكي بالزعامة العالمية وأيضا في وجه مشاريعها لتطويق روسيا بفكرة الدرع الصاروخي ، ومحاولة توريط روسيا في حرب شمال القوقاز و آسيا الوسطى ، وتضع العالم المسلم ضدها ، وجعل روسيا موقفها ضعيف حتى في عالم متعدد الأقطاب .

انطلاقا من تقييم الإتجاهات في مجال التنمية الإقتصادية و العسكرية لدول العالم ذات القطبية الكبيرة نجد :

–الأحادية القطبية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد و العشرين. ومع ذلك فإن القطبية المتعددة ليست البديل الوحيد، فمثلا قد تظهر ثنائية قطبية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، كما أن القطبين الرئيسين للمواجهة .

–التنافس انتقل من أوروبا إلى المنطقتين العظيمتين آسيا و المحيط الهادي.

–هناك احتمال بروز اليابان في الصدارة لمواجهة الصين بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية و تايوان و كوريا الجنوبية .

وفي مثل هذه الظروف قد تجسد روسيا نفسها بين انتمائها للقوى الدولية و بين انتمائها للضعفاء. وهناك روسيا تتجه نحو التحالف مع الصين لمواجهة الغرب .

المطلب الثاني : سيناريوهات المستقبل الروسي في ميزان القوى العالمي

أدت إنعكاسات العقيدة الأمنية الروسية على ميزان القوة العالمية إلى محاولة إعطاء صورة أولوية على ما سيكون عليه الأمن القومي الروسي في عالم متعدد الأقطاب كالآتي :

---

(1)– Andrei Melville and Tatiana Shatleina **, "Russian Foreign policy in Transition Conceptes"** , U , S , New York Central European University press , 2005 , p . 321 .

(2) - Andrei Melville and Tatiana Shatleina , op , cit , p . 322 .

السيناريو الأول : روسيا تعزم للحصول على مكانة في ميزان القوة العالمي .

تعتزم روسيا سياسة داخلية و مناطقية حادة خاصة روسيا البوتينية لربط قوتها و مكانتها بالقانون و القوة ، خاصة فيما يتعلق بما جاء في عقيدتها الأمنية الروسية لسنة **2009** و التي اعتزمت فيها إستراتيجية تنموية لغاية **2020** ، كما سعت روسيا على الصعيد الدولي لتعزيز موقفها ضمن منظمة معاهدة الأمن الجماعي و منظمة شانغهاي. بل تريد حتى تعزيز تعاملها مع الحلف الأطلسي من خلال العلاقة المتراوحة بين الشراكة و المواجهة

هذا ما أستشف في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية أو الإتحاد الأوروبي بحيث تمثلت علاقتها بهما بتعاون حذر وسلام متوتر .[1]

أما فيما يخص المجال الأمني فقد اقتصر تعامل روسيا مع الدول الكبرى في العالم في إطار عملي لا يتعدى إلا التخطيط الإستراتيجي الثنائي. وكانت أهم القضايا التي جعلت روسيا تستمر في عزمها في التعامل مع الغرب كانت قضية الإرهاب و الإنتشار النووي مما يجعل روسيا سوف تتجه أكثر نحو الغرب .

السيناريو الثاني: روسيا تهدد ميزان القوة العالمي.

إن الإعتماد الدولي على مصادر الطاقة و الندرة لهذا المورد يؤثر هذا على ميزان القوة العالمي و على السياسة الأمنية الدولية نظرا لهاجس الريادة الذي تتطلع إليه روسيا، وبدأت روسيا بتكثيف العمل و التعاون في منظمة الأمن الجماعي و منظمة شانغهاى.[2]

وما يمكن أن نستنتجه هو أن السيناريو العدائي الروسي يصور التنمية الناشئة عن الوضع الحالي للأمن الدولي، بما في ذلك وضع روسيا ووضع مجلس الأمن القومي الروسي . أما السيناريو الذي يطرح أن روسيا تهدد ، التي تطالب بتغير الوضع الدولي نحو تعدد الأقطاب ، ستستمر روسيا كمهدد إذا استمرت في خطط شراء الأسلحة و الإصلاحات العسكرية ، وبذلك تعود فكرة سباق التسلح من جديد .

(1)– Marcel de Hass, op, cit , p . 173.
(2)- ibid, p .173

خلاصة:

ما يمكن إن نستنتجه من الفصل الرابع هو إن روسيا في سعيها لعالم متعدد الأقطاب خلقت عدة أمنية جديدة تتواءم والأهداف التي تطمح روسيا لتحصيلها لذا جاء تأثير عقيدتها الأمنية الجديدة واضح علة ميزان القوى العالمي على الرغم من قصر الفترة التي حدثت فيها تغيرات عل مستوى العقيدة الأمنية الروسي**2000-2010** تجسدت في العلاقات مع القوى الكبرى في العالم:الصين،الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي،فتحددت العلاقات الروسية الأمريكية بالسلام المتوتر إما العلاقات الأوروبية فقد كانت ذات صبغة حذرة إما علاقات روسيا بالصين يمكن القول إن تسير إلى التكامل نظرا لتعدد المصالح بين البلدين .

خاتمة

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن العشرين، إلى حدوث خلل في التوازن الدولي،وتراجع مكانة روسيا في النظام الدولي مما جعلها تبحث عن بدائل في عقيدتها الأمنية بدأت تبزر على الساحة الدولية بين2000-2010 .

حيث توصلت الدراسة بان روسيا في ظل الأوضاع الجديدة تسعى إلى ضمان مصالحها في الوقت الذي تسعى فيه لاستعادة مكانتها المفقودة ،وذلك بإدخال تعديلات على طموحاتها لتتواءم مع عصر العولمة ،بحيث أصبحت العقيدة الأمنية الروسية،وفقا للمرجعيات الفكرية المحددة لها تتبنى أهدافا مختلفة عن الأهداف المسطرة زمن الاتحاد السوفياتي الذي كان يسعى لتحقيق أمنه وفق بعد عالمي فمفهوم الأمن الروسي أصبح يقتصر على الأمن القومي للأراضي الروسية،الذي انعكس على المحيط الجيوبولتيكي، ومن ثم ميزان القوى الدولي بالاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب .

كما يلاحظ إن العقيدة الأمنية الروسية أعطت الأولوية للأمن الداخلي بالإضافة إلى اعتماد العقيدة الأمنية الروسية على مفهوم الأمن العسكري أو ما يسمى بقضايا السياسة العليا، كما ظهرت في إطار العقيدة الأمنية الروسية مفاهيم جديدة من بينها مفهوم امن الطاقة الذي يعتبر أهم ركائز الأمن القومي الروسي بعد ا لروسيا لعنصر الطاقة كمحدد لسياستها الأمنية الخارجية .

كما يمكن القول إن ما يحدد العقيدة الأمنية الروسية هو توجه الفكري والسياسي لنخبة الحاكمة في روسيا ،لذا جاءت العقيدة الأمنية الروسية 2000-2010 ترجمة لتوجه "بوتن ومدفيدف" اللذان سعيا لاستعادة مكانة روسيا والبحث عن توازن استراتجي في عالم يتميز بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي محاولة فهم الأصول النظرية للعقيدة الأمنية الروسية من خلال محددات متعددة تمثلت في إدراك التهديدات الجديدة للأمن القومي الروسي الذي اعتبر المفهوم المركزي في الوثائق الأمنية لروسيا،حيث تأرجح التأصيل النظري للعقيدة الأمنية الروسية بين المفهوم الواقعي والمفهوم الجيوبولتيكي للأمن الروسي، مرة تتحرك روسيا بناءا على هويتها الاوراسية من جهة والنزوع إلى الماضي والنفوذ السوفيتي الجواري، و مرة أخرى إعطاء الأولوية للأمن القومي الروسي والأراضي الروسية وفقا للمفهوم الواقعي بحت.حيث وصلت في إطار المفهوم

الواقعي إلى استخدام القوة العسكرية هذا ماعكسته الحرب الجورجية لسنة 2008 . وبهذا كله قام البحث على مناقشة عدة إجابات :

– البحث عن الأصول النظرية لعقيدة معينة والتساؤل عن المحددات و الدوافع التي تكمن وراء صياغة عقيدة أمنية جديدة .

يكمن في إن تكون الإجابة في الصول النظرية للعقيدة الأمنية الجديدة في حد ذاتها، وذلك لان الدوافع الظروف الجيوسياسية تعود إلى الأصول النظرية ومدى استجابة صانع العقيدة هذه المتغيرات .

– إن العقيدة الأمنية وفقا لتوجه نظري معين لا تتغير في الأهداف بتغير من فترة لفترة وإنما هي تغيرات تكييفية حسب التحولات التي تحدث في البيئتين الإقليمية والدولية .

– إن الملفت للانتباه هو إن العقيدة الأمنية الروسية لفترة مابين2000-2010 رغم التغير في النخبة الحاكمة حيث حكم" بوتن "روسيا من2000 الى2008 وحكم" مدفيدف "من2009 الى2012 لكن العقيدة تميزت بصفة الاستمرارية .

– إن تأرجح العقيدة الأمنية الروسية بين الاتجاه الواقعي والاتجاه الجيوبوليتيكي وإصرار روسيا على تمسكها برفض التوجه اللبرالي يرر الفيتو الروسي حول التدخل الدولي في سوريا في 2012 يثبت تمسك روسيا على مفهوم عالم متعدد الأقطاب روسيا احد أقطابه .

– إن الصورة التي تبدو عليها العقيدة الأمنية الروسية الجديدة هي اقرب لطرح مفهوم توازن القوى الدولي الذي ساد القرن الثامن عشر وتجسيدا للفكر الواقعي وخاصة نظرية الواقعية الجديدة .

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية:

I- الكتب:

1- ألكسندر دوغين ، **أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكية** ، ترجمة عماد حاتم ، بيروت ، 2004

2-المخادمي رزيق عبد القادر ، **النظام الدولي الجديد الثابت و ... والمتغير** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999

3-أمجد جهاد عبد الله ، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية** ، بيروت ، دار المنهل اللبناني

4-انديرز اسلوند، **كيف تحولت روسيا الى اقتصاد السوق؟** ترجمة محمد جمال امام، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1997

5- جون بليس ، ستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة،2004.

6_ جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ،الجزائر ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2007 .

7-وهبان أحمد ، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر : دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية** ،، مصر دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2003

8- حسام الدين محمد سويلم ، **نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي** ، الإمارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية . 2003

9- لمى مضر جريء الامارة، **المتغيرات الداخلية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياساتها تجاه منطقة الخليج العربية في الفترتين 1990-2003** ،ابو ظبي، الامارات للبحوث والدراسات الاستراتجية،2005.

10 لمى مضر الامارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،2009.

11-ليليا شيفتسوفا، **روسيا بوتين**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005

12- مركز دراسات الوحدة العربية ،**التسلح ونزع السلاح والامن الدولي** ،ترجمة :مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2004

13- مركز دراسات الوحدة العربية، **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي**، ترجمة :مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، مركز دراسات الوحدة، العربية،2006

14 - مركز دراسات الوحدة العربية ، **التسلح** و **نزع السلاح و الأمن الدولي** ، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 2007

15- مركز دراسات الوحدة العربية ،**التسلح ومزع السلاح الدولي** ،ترجمة :مركز دراسات الوحدة العربية، ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2009

16_ فتال نومكن ، **العلاقات الروسية مع أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية : انعكاسات على الأمن الدولي** ، ترجمة مركز للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ، أبو ظبي ، مركز للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2006

17-فكتور لبديف، **الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية، لروسيا** ترجمة مركز الامارات والبحوث الدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، مركز الامارات والبحوث والدراسات الاستراتجية،1999

II- المجلات والدوريات:

1- أحمد إبراهيم محمود ،" **العقيدة العسكرية الروسية : التحولات و الدوافع**" ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة مركز الاهرام للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،2007،عدد 143 .

2- المغاوري على شلبي ، "**الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولية**،" **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث الاستراتجية، عدد176،2010.

3- أحمد عبد الله ناهي ، "**روسيا و الملف النووي الإيراني** "، **مجلة آراء جول الخليج** ، عدد 48 ، 2008

4– السيد سليم محمد ، "**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية** ،" **مجلة السياسة** الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 170 ، 2007

5– أحمد عبد الحليم ، "**الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية** "، **مجلة السياسة العالمية** ، العدد 147 ، 2002

6– الربيعي كوثر ،" **موقع روسيا من الإستراتيجية الأمريكية بين الإحتواء و الهيمنة و مستقبل العلاقة** ،" مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية 2009

7– الشيخ نورهان ،" **سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي**"،**قضايا محاولة لبلورة تطورات جارية**، مصر المركز الدولي للدراسات المستنصرية ،2009 ،عدد154.

8– الشيخ نورهان " **العلاقات الروسية – الأورو– أطلنطية بين المصالح الوطنية و الشراكة الإستراتيجية** " **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، عدد 170 ، 2007

9 – الشيخ نورهان "**روسيا و الإتحاد الأوروبي : صراع الطاقة و المكانة** " **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ،مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتجية، العدد 164 . 2006

10– الشيخ نورهان ، **روسيا و الإتحاد الأوروبي صراع الطاقة و المكانة** ، **مجلة السياسة الدولية** ، مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 164 ، 2006

11–جورج فريدمان ،" **مبدأ ميدفيديف و الإستراتيجية الأمريكية** "، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت موكز دراسات الوحدة العربية،عدد 356 . 2008

12– جيفري مانكوف ،" **روسيا و الغرب : نظرة أبعد مدى** ،" ترجمة جمال صالح خطر أبو ناصر ، **مجلة الثقافة العالمية** ، العدد 148 ، 2008

12– دياب محمد ، "**الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز** ،" **مجلة شؤون الاوسط** ،بيروت ،مركز الدراسات الإستراتيجية ، عدد 86 ، 2007

13- دياب أحمد ،" **روسيا و اللعبة الكبرى في آسيا** "، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتجية،عدد 167 ، **2007**

14- حسون محمد ، "**إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد إنتهاء الحرب الباردة** "، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانون**ية ، العدد الاول 2008 .

15- محمد اسامة محمد عبد العزيز "**السياسية الدفاعية الروسية في القرن الحادي والعشرين**" ،**مجلة السياسة الدولية** عدد 142، 2000.

16- محمد سعيد ابو عامود ،" **تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران و تركيا و روسيا** "، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 147 . 2002

17- محمد فايز فرحات ،" **التجربة النووية الكورية شمال شرق آسيا بين سباق التسلح النووي و التعاون الأمني** "، دراسات إستراتيجية ، عدد 171 . 2007 .

18-عام هشام عواد ،" **تحول العلاقات الروسية الأمريكية** "، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد 123، 2010.

19- محمد رفعت الإمام ،" **مشكلات الأمن في القوقاز ، تداخلات الأعراق و النفط و السياسة**" ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة، مركز الاهرام للبحوث والدراسات الاستراتجية،، عدد149 ،2002.

20- عبد المنعم سعيد كاطو "**الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية** "، **مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة مركز الأهرام للدراسات و البحوث الاستراتجية ،عدد 167، 2010.

21- علو ياسين ، "**سياسة خطوط الأنابيب و الإستقرار في بحر قزوين**" **مجلة السياسة الدولية** ،القاهرة ،مركز الاهرام للبحوث للدراسات الاستراتيجية، عدد 101 . 2003.

22- علو أحمد ،" **السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية** "، **مجلة الجيش** ، العدد 263 ، 2007.

23- علي حسين باكير "**العلاقات الإستراتيجية الصينية –الروسية** "،**مجلة فصيلة الدفاع الوطني اللبناني** عدد،122 ،بيروت ،2006.

III – رسائل جامعية:

1- بولمكاحل إبراهيم ، "**تأثير التحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة**" ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة باتنة غير منشورة 2006-2007

2- حروري سهام " **السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة** "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2004 -2005

3- معمري خالد ،"**التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة :دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد11سيبتمبر**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتجية، جامعة باتنة 2007 /2008 غير منشورة

4- فرقاني فتيحة ،**الصراع الأمريكي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز : دراسة حالة جورجيا** ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع العلاقات الدولية : تخصص الإستراتيجية و المستقبليات غير منشورة ، 2010

5- قسوم سليم ،"**الاتجاهات الجديدة: في الدراسات الامنية: دراسة في تطور المفهوم عبر منظارات العلاقات الدولية** "،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،عير منشورة،2010

VI – مواقع الانترنت:

1– الديلمي نجم **الاقتصاد الروسي وسياسة العلاج بالصدمة** على الرابط:

<http ://www.iraker.dk/index.php?option=com_content&task=view&id=10684&Itemid > (2012-05-12)

2- ايمن طلال يوسف " **روسيا الوطنية بين الثيوقراطية الداخلية و الاولويات الجيوبولتكية** " مجلة المستقبل العربي2008،ص86.على الرابط:

< http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-26-07-10-2.htm >
(2012-05-03)

3- بشير موسى نافع "امريكا وروسيا واولويات السياسة الخارجية الامريكية".2010على الرابط
<alasr.ws/articles/view/11387> (2012-06-23)

4-)- دياب ، أحمد روسيا و الإتجاه غربا ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية على الرابط :

<//www. Ahram . org . eg /acpss/ ahram / 2001/1/week 201. Htm: htt > (25-06-2012)

5-– زينب عبد العظيم ، الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر ، على الرابط

//www.ccps – egupt.com / uploada / 633606965918 . 217042 PD>F.(26/05/2012)

6- زهير سالم" التوافق الأمريكي الروسي تخادم سياسي وتقاطع مصالح "على الرابط:

<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-26-07-10-2.htm >

(2012-02-12)

7- محمد بن سعيد الفطيسي ، رؤية إلى العقيدة العسكرية الروسية 2011 – 2015 ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2010 ، على الرابط (16-06-2012 .< www.Mostakbaliat.com>

8- عبد الرحيم الرحيم صمايل السلمي، الليبيرالية مشروع تغريبي، على الرابط

<http ://al-ajaji.net/vb4/archive/index.php/t-2681.htm >

(03-04-2012)

9-- عمرو حسن حسن هاشم الناظر «الأداة العسكرية في صنع السياسية الخارجية بالتطبيق على :«الحرب الروسية وجورجيا حول ابخازيا اوسيتيا الجنوبية"2008 ،على الرابط
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285750 >

(07-06-2012)

10- عبد الله صالح "استراتيجية روسيا العسكرية: الاستعداد لحرب خاطفة "مجلة العصر،2006
<www.arabic-military.com/t32933-topic > (25-05-2012)

11- عاطف معتمد عبد الحميد " **القوقاز ، جغرافيته وتاريخه وأهميته عبر العصور**" ،على الرابط:

< htt : // www.IS lamoline.net/servlet/satellite ? Article – cp cid = >-

(12-03-2012)

12- قاسيون، **العقيدة العسكرية الروسية. روسيا تتحكم جيوسياسيا في النزاعات القادمة** "على الرابط
<www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88682>

(2012-03-23)

13-راغدة درغام «**بوتن يسعى الى استعادة النفوذ السوفياتي** "على الرابط
<article.wn.com/.../WNATda65d3555f3e235ab9f5. > (08-06-2012

14-"**العقيدة العسكرية الجديدة: الصناعية العسكرية في اطار العقيدة العسكرية الجديدة** على
<http://www.arabic-military.com/t39379-topic > (03-06-2012

15-**العقيدة العسكرية الروسية الجديدة لا تستبعد توجيه ضربة استباقية** " للعدو على <http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/35868/ > (05-03-2011)

16-التقرير الاستراتيجي العربي، 2003-2004،" روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة على الرابط:
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB85.HTM >(04-04-2012

17-النظام السياسيالروسي
<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/DwalModn1/SOVIET-UNI/Sec03.doc_cvt.htm >
2012-05-03

18- وزارة التعليم والبحث العلمي لروسيا الاتحادية ،النظام السياسي في روسيا على الرابط:
< http://ar.russia.edu.ru/russia/government >
(2012-05-23)

19-وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي،"مهمات القوات المسلحة في روسيا الاتحادية على الرابط

ثانيا – باللغة الأجنبية : **(الفرنسية والانجليزية)**

I– Books/livres :

1- Andrei Melville and Tatiana Shatleina , "**Russian Foreign policy in Transition Conceptes**" , U , S , New York Central European University press , 2005

2-- Christian Torun, **Explaining Change In Russian Foreign policy** : **The Role of ideas in past – soviet** Russia's Conduct Tomas Ds The West , in associati

3- Gabriel Qorodetsky ," **Russisa Between east and West**: **Russian Foreign policy on The Threshold of The Twenty – First Qntury**" , The Cumming Cantre For Russia and East European Studies , The Cumming Cantre Series , London Frank Cass , port land , 2005

4-Marcel de hass, "**russisa forgien Security policy in the 21st Potin Medvedev and beyond**," New york and London routlendeg comtemparary security studies, 2010

5-Mohamed-reza djalili et thiery kllener," **Geopolitique la neauvelle Asia central**",paris,P.U.F,2001on With ST Antony's College

6-Nicole j.jackson," **russia foreign policy the CIS theories , debates and actin**" , London and new york , Rutledge 2003.

I–Priodicals & working paper

1--- Dimitri Trenin, **Russia Security Intrest and poticies in the Caucasus Region**, **in beuno coppieten – ed**–Cantested Borders in the Caucasus – Brusceles: U.U.B University Press, 1996.

2–Françoise thom , **Union euapenne – Russie** : le partenariat enirgetiqne , geopolitique, N° 72.

3-Jan T .Knoph.robert, **Russian military capability in a ten– years perspective**: problem and trend in2005 swedish defence research agency foi division for defence analysis jun 2005

4- Jan Krauze," **la Russie et Ses marches**, **le monde** ",1 er Juilet 1993

5- Jamri Kachia ."**caucase**:**le vrai – fansc contrat du siècle**,"**politique international**.N 70,1995 – 1996

6-Natalie Gross, **Reflection On Russia's New military doctrine** , Janes intelligence Revieu , Vo 14 No 08 August 1992

7- Patrick karam , **la russie et l slam** : entre rejet et alliance

8-- roland dannrenther . **can Russia sustain its Dominace in Central asia** ?. Security Dialogue , vol . 32

III– Internet links

1-Adrian Hyde – Price, "Nato and The Baltic Sea Region :Tamards Régional Security gouvernance", Found at:<www.Nat.int/acad/ Fellom / 98 - 00 / had. PDF >.(25/24/2012

2- Aivars Stranga, "the Relatons Between Russia and the Baltic States : 1997" . 1998 ,P .137 . found at :< http://cac.sagepub.com/content/39/3/317.short> (10-04-2012

3-Caucosus region < www/goge.ge/douwnload.php ? file = libergry / can casus region . pdf > (05/03/2012

4- Christopher Beazley, "Europe s Strategy for The Baltic. Sea Region". Found in: <www. Ospi . it / garmd / Europes: for – the – Baltic – Sea – Region . pdf > (27/05/2012

5- Dimitri Trenin " Russian policies Towar d the Vordic . Baltic Region" , Found at : http://carnegieendowment.org/2011/09/07/russian-policies-toward-nordic-baltic-region/8l75(025-05-2012

6-Irina isarova, « the Russia defense reform ,chain and eurassia forum quarterly », central asia – caocasus institute &silk road studies program n°,1,2007,p.75 :found at<http//www.silkro adstdies .org/ new/docs/cef/quaterly2007/isakova.pdf>(06-06-2012

7- Iris kempe , "The Baltic states and The Eu's Russia policy" , p . 27 , Found at : < http : // libiary , Fas – de / pdf – Files / id / 04875 . pdf > (27/05/2012

8- Mork kramer, Nto , " The Baltic . States , and Russia A Framemork for enchar gement ".found at : < www. J s t o r . org / discover / 10.230 > (12 / 05 / 2012

9- Olga olikar ,in other , « Russia foreign policy sources and implication », Rand Project air force Project ,p.139.(1) found at <www.rand.org/pubs/monographs/2009/RAND_MG768.pdf >(05-06--2012

10-stefan fors,russia militarythinkig and threat perception:afinnish view,ceri strategy paperces ,n°5,2009,p.08 (4) found at<www.ceri-10- siences-poorh/-n5-13112009.pdf>(03-05-2012

11-willian D.Jackson , "imginigng russia in western intemational relations Theory" ,< p 8 p. 11 , in site: http: // cosnov 1. Cas mullion . edu / havi ghurstonter / papers / jahson . pdf . > (12-06-2012

فهرس

الجداول

الجدول رقم : - 01 - الإقتصادان العسكريان الروسي و السوفياتي.....13

الجدول رقم : - 02 - يمثل الوثائق الأمنية الكبرى في فترة حكم يلتسين:1991-1999.....16

الجدول رقم : - 03 - القوى النووية الروسية ، جافني 2009 25

الجدول رقم :- 04 - الإنفاق العسكري الروسي على نظام الدفاع لوزارة الدفاع ما بين سنة 1998...51

الجدول رقم : - 05 – الوثائق الأمنية الروسية 2000 – 2008 64

الجدول رقم : - 05 - التسلسل الزمني للوثائق الأمنية في عهد ميدفيديف 2008 – 2009 66

فهرس

الموضوعات

مقدمة

الفصل الأول :..محددات العقيدة الامنية الروسية

تمهيد.....08
المبحث الأول:المحدد التاريخي.....08
المطلب الأول : طبيعة الإرث السوفييتي..... 09
أولا- الإرث السياسي 09
1- النظام السياسي السوفييتي **09**
2- النظام السياسي الروسي **09**
ثانيا : الإرث الإقتصادي **11**
1- طبيعة النظام الإقتصادي السوفياتي **11**
2- طبيعة النظام الإقتصادي الروسي **12**
ثالثا : الإرث العسكري 12
1- القدرات العسكرية السوفياتية 13
2 - القدرات العسكرية الروسية.....**13**
المطلب الثاني : الإنتقال الروسي من التوجه الإيديولوجي إلى البراغماتية.....14
المبحث الثاني:المحدد الجيوسياسي.....15
المطلب الاول:خصائص السياسة الأمنية في فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين.....16
المطلب الثاني:الدوافع و الظروف الجيوسياسية لصياغة العقيدة الأمنية الروسية في عهد بوتين.....17
أولا - حرب كوسوفو 1999.....18
ثانيا- الحرب الشيشانية 18
ثالثا- هجمات الحادي عشر من سيبتمبر2001 18
رابعا - وثيقة الأمن القومي الأمريكي 19
المطلب الثالث : الظروف و الدوافع الجيوسياسية لصياغة عقيدة أمنية جديدة لفترة ديمتري ميدفيديف.....19
أولا- الحرب الجورجية 2008 20
ثانيا-الأزمة المالية العالمية 2008.....20
المبحث الثالث:المحدد العسكري.....20
المطلب الأول التصور الاستراتيجي.....21

المطلب الثاني: القدرات العسكرية الروسية.....23
أولا – تكنولوجيا المعلومات.....24
ثانيا- القوى النووية الروسية 25
1- الصواريخ الباليستية ذات القواعد البرية 26
2- الغواصات المسلحة بصواريخ باليستية.....26
3- القاذفات الإستراتيجية 27
4- الأسلحة النووية الغير إستراتيجية.....27
ثانيا – الحكم الوطني للأسلحة النووية : الفرص و القيود 27
المطلب الثالث: إصلاحات المؤسسة العسكرية.....28
أولا – إصلاح وتحديث القوات المسلحة الروسية.....29
ثانيا – صياغة عقيدة عسكرية جديدة.....31
ثالثا – تطوير القدرات النووية.....33
المبحث الرابع: المحدد الاقتصادي في العقيدة الأمنية الروسية 35
المطلب الأول: الإمكانيات الاقتصادية الروسية.....35
المطلب الثاني : الواقع الاقتصادي في روسيا.....37
أولا – فترة "بوريس يلتسين".....37
ثانيا –" فلاديمير بوتين".....38
المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية الروسية.....39
خلاصة.

الفصل الثاني :محتوى العقيدة الأمنية الروسية

تمهيد.....44
المبحث الأول : التطور التاريخي للعقيدة الأمنية الروسية.....44
المطلب الأول : العقيدة الأمنية الروسية في عهد بوريس يلتسين 45
المطلب الثاني :مراحل تطور العقيدة الأمنية الروسية (2000 - 2010.....46
أولا – عقيدة استعادة المكانة 46
ثانيا – عقيدة فرض الاحترام 47
ثالثا – عقيدة التوازن الاستراتيجي.....47

المبحث الثاني : مرتكزات العقيدة الأمنية الروسية.....48
المطلب الأول : مهددات الأمن القومي الروسي.....49
المطلب الثاني : السياسة الدفاعية الروسية.....50
أولا – الخطب و الوثائق 50
ثانيا – الإنفاق على الدفاع و الأمن 51
المطلب الثالث : آليات تنفيذ العقيدة المنية الروسية 52
أولا – نهج روسيا نحو الأصدقاء 52
ثانيا – نهج روسيا نحو الخصوم 52
المبحث الثالث : المدارس النظرية الكبرى وتأثيراتها في صياغة العقيدة الأمنية الروسية 53
المطلب الأول : النظرية الليبرالية 53
أولا – الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي.....54
الليبرالية الدولية.....55
ثالثا– الليبرالية المؤسساتية 56
رابعا– الليبرالية المؤسساتية الجديدة 56
المطلب الثاني : المدرسة الجيوبوليتيكية.....58
أولا– السلافيين 59
ثانيا – الشيوعيون 60
الاوراسيون الجدد.....60
المطلب الثالث : المدرسة الواقعية 61
المبحث الرابع : السياسات الأمنية الروسية 63
المطلب الأول: البيئة الأمنية الروسية.....63
أولا – الوضع الداخلي.....63
ثانيا– الوضع الخارجي 64
المطلب الثاني : السياسات الأمنية الروسية في عهد بوتين 64
أولا– وثائق السياسة الأمنية الروسية 64
– مفهوم الأمن الوطني 65
مفهوم العقيدة العسكرية 64

مفهوم وثيقة السياسة الخارجية 64
المطلب الثالث : السياسات الأمنية الروسية في عهد مدفيديف .....66.
1 مفهوم السياسة الخارجية 67
2– مبادئ السياسة الخارجية و الأمنية في أوت 2008.....68
3- إستراتيجية الأمن القومي الروسي حتى عام 2020 68
خلاصة.

الفصل الثالث :تاثير العقيدة الامنية الروسية:

تمهيد.....72
المبحث الأول : علاقة روسيا بدول البلطيق 72
المطلب الأول : التنافس الدولي في منطقة البلطيق 72
أولا – دول البلطيق و الإتحاد الأوروبي 73
ثانيا – السياسة الأمريكية في منطقة البلطيق 73
ثالثا – المصالح الروسية في منطقة البلطيق 75
المطلب الثاني: السياسات الروسية تجاه منطقة البلطيق.....76
أولا – الإستراتيجية الروسية في العلاقات مع دول البلطيق 76
ثانيا – عناصر التعاون الروسي مع دول البلطيق 76
ثالثا– قضايا التوتر بين روسيا و دول البلطيق 78
المبحث الثاني : علاقات روسيا بآسيا الوسطى 78
المطلب الأول : النقاش الجيوسياسي الروسي الجديد حول آسيا الوسطى 78
أولا : التيار التغريبي 79
ثانيا : التيار الأورو–آسيوي 79
المطلب الثاني : السياسات الروسية المنتهجة تجاه آسيا الوسطى 80
المطلب الثالث : المسألة النفطية في آسيا الوسطى : السياسات الطاقوية الروسية 82
أولا – إستعمال ورقة النفط من قبل الإتحاد السوفياتي 82
ثانيا – التحديات التي تواجه روسيا في منطقة آسيا الوسطى 83
المبحث الثالث: علاقات روسيا مع دول جنوب القوقاز.....84
المطلب الأول: التعريف بمنطقة القوقاز 85
أولا– الموقع الجغرافي 85

ثانيا – الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة جنوب القوقاز.....86

المطلب الثاني : الإهتمام الروسي بمنطقة جنوب القوقاز 87
أولا – المصالح و الأهداف الروسية في المنطقة 87
1 – البعد السياسي و الإستراتيجي 88
2– البعد الإقتصادي 89
البعد العسكري 89
البعد الأمني 90
ثانيا – السياسات الروسية تجاه جنوب القوقاز 91
المبحث الرابع : تقييم وضع روسيا الأمني الإقليمي.....91
المطلب الأول : نقاط القوة الداخلية و الخارجية 92
المطلب الثاني : نقاط الضعف الداخلي و الخارجي.....93
المطلب الثالث : تحديات و فرص روسيا في الجوار القريب.....94

الفصل الرابع :آثار العقيدة الامنية الروسية على ميزان القوى الدولي

تمهيد
المبحث الأول : العلاقات الروسية – الأمريكية 97
المطلب الأول : الإطار العام للعلاقات الروسية – الأمريكية منذ عام 2000 97
المطلب الثاني : قضايا الخلاف و التعاون في العلاقات الروسية – الأمريكية.....99
أولا – القضايا المفضية إلى الصراع في العلاقات الروسية الأمريكية 99
ثانيا – التعاون الإستراتيجي بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية 101
المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية 102
المبحث الثاني: العلاقات الروسية الصينية.....104
المطلب الأول: طبيعة العلاقات الروسية الصينية 104
أولا– العلاقات السياسية بين روسيا والصين 105
ثانيا – العلاقات الإقتصادية بين روسيا و الصين 106
ثالثا– العلاقات العسكرية بين روسيا و الصين 107
المطلب الثاني: أبعاد العلاقات الروسية الصينية.....108
المطلب الثالث : محددات الإتفاق و الخلاف في علاقة روسيا بالصين 109
أولا – دوائر الإتفاق 109

ثانيا – محددات الخلاف 110
المبحث الثالث : العلاقات الروسية الأوروبية 112
المطلب الأول : دور الهوية في تحديد العقيدة الأمنية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي 112
أولا – هوية روسيا أوروبية : إتجاه التقارب مع الإتحاد الأوروبي.....113
ثانيا – بوتين و التصور الجديد لهوية روسيا 114
المطلب الثاني : روسيا و الإتحاد الأوروبي : السعي لإستعادة المكانة الخارجية 115
أولا – مبدأ بوتين في السياسة الخارجية نحو الإتحاد الأوروبي 115
ثانيا – التعاون الإقتصادي الروسي الأوروبي 117
ثالثا – روسيا والاتحاد الأوربي :صراع الطاقة 117
المبحث الرابع : الأمن القومي الروسي في عالم متعدد الأقطاب 119
المطلب الأول : تعدد الأقطاب النووية : بعد جديد للردع 119
المطلب الثاني : سيناريوهات المستقبل الروسي في ميزان القوى العالمي 120
خلاصة.
خاتمة.....123
قائمة المراجع 126
فهرس الجداول.....138
فهرس الموضوعات 139